الرسالة الكبرى في البسملة

تأليف

العالم النحرير، أبو العرفان، محمد بن علي الصبان

تحقيق

فواز أحمد زمرلي

حبيب يحيى المير

دار الكتاب العربي

الرسالة الكبرى
في
البسملة

الرسالة الكبرى
في
البسملة

تأليف
العالم النحرير، أبو العرفان، محمد بن علي الصبان
(.... - ١٢٠٦ هـ)

تحقيق
فوّاز أحمد زمرلي   حبيب يحيى المير

الناشر
دار الكتاب العربي

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتاب العربي
بيروت

ISBN: 9953-27-081-3

1428 هـ - 2007 م

ISBN 9953-27-530-0
9 789953 275307

دار الكتاب العربي

بيروت - شارع فردان - بناية بنك بيبلوس - الطابق الثامن
هاتف 800832 - 861178 - 862905 - 800811 (1 00961) فاكس: 805478 (1 00961)
ص.ب. 11-5769 بيروت 2200 1107 لبنان - بريد إلكتروني academia@dm.net.lb
موقعنا على الوب www.dar-alkitab-alarabi.com و www.academiainternational.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنّ الحمدَ لله نستعينه ونستهديه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. أما بعد.

القرآن الكريم هو كتاب الله تعالى ـ المنزل على رسوله الأمين ﷺ ليخرج به الناس من الظلمات إلى النور، كما قال تعالى: ﴿**كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد**﴾.

وقال تعالى ـ أيضاً ـ: ﴿**إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم، ويبشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً**﴾.

ففي اتباع القرآن سعادة للفرد والمجتمع، سعادة دنيوية وأخروية، لأن المشرّع هو الله: ﴿**ألا يعلم من خلق، وهو اللطيف الخبير**﴾.

فهو سبحانه الذي يعلم ما يسعد البشر وما يشقيهم، فيشرع لهم ما يسوقهم به إلى السعادة، ويجنبهم مزالق الشر والشقاء.

وفي القرآن حياة للقلوب، فهو روح، كما وصفه قائله: ﴿**وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا...**﴾ وللروح آثارها، ومن آثارها الحياة والنمو...

فلا خير للعباد ولا سعادة لهم إذا لم يتّبعوا هذا الهدى، كما قال تعالى: ﴿**ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً**﴾.

ولقد كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم عندما ينزل عليهم القرآن

يفهمونه فهماً جيداً، فيتدبرون ما فيه من أحكام ويعملون بها، يفهمونه لأن لغتهم العربية فصيحة، فهي سليقة عندهم، مع الإيمان والتقوى، إلا ما ندر فيسألون عنه رسول الله ﷺ.

فلما طال العهد وتعاجمت الألسن، احتيج إلى تفسير وبيان للقرآن، حتى يفهم الناس ما نزّل إليهم من ربهم.

ومن هنا كان العمل على ما يقرّب للناس معناه، ويفتح لهم باب التفقه فيه، من أهم واجبات علماء الأمة.

فلهذا انكب علماؤنا على هذا القرآن العظيم شرحاً، وتفسيراً ـ لما أحسوا بثقل هذه المسؤولية، حتى كثرت ـ بحمد الله ـ التفاسير، وغيرها مما يتعلق بالقرآن، وتشعبت علومه..

فمنهم من فصَّل الكلام على أمثاله، ومنهم على تشبيهاته، ومنهم على أقسامه، ومنهم على بلاغته.. وهكذا... فكثرت بحمد الله تعالى المؤلفات في علوم القرآن المتشعبة، ومن هذه المؤلفات، كتابنا هذا الذي ألّفه علامة فاضل من علماء المسلمين، في الكلام على البسملة، وما يتعلق بها من جميع نواحيها، لغة وبلاغة وفقهاً...

وأنها لجديرة بالقارىء أن يطلع عليها ليدرك مدى عناية العلماء بالقرآن العظيم. وأن يطلع على هذا التراث العظيم الذي خلّفه علماؤنا الأفذاذ رحمهم الله تعالى.

ترجمة المؤلف

اسمه ومولده: هو العلامة محمد بن علي الصبان الشافعي، ولد بمصر.

طلبه للعلم وشيوخه: حفظ ـ رحمه الله ـ القرآن، والمتون، واجتهد في طلب العلم، وحضر أشياخ عصره، وجهابذة مصر وشيوخه.

فحضر على الشيخ الملوي شرحه الصغير على السلم، وشرح الشيخ عبد السلام على جوهرة التوحيد، وشرح المكودي على الألفية، وشرح الشيخ خالد على قواعد الإعراب.

ـ وحضر على الشيخ حسن المدابغي: صحيح البخاري بقراءته لكثير منه.

ـ وعلى الشيخ محمد العشماوي: الشفا للقاضي عياض، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود.

ـ وعلى الشيخ أحمد الجوهري: شرح أم البراهين لمصنفها بقراءته لكثير منها.

ـ وعلى الشيخ السيد البليدي: صحيح مسلم، وشرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، وتفسير البيضاوي، وشرح رسالة الوضع للسمرقندي.

ـ وعلى الشيخ عبد الله الشبراوي: تفسير البيضاوي، وتفسير الجلالين، وشرح الجوهرة للشيخ عبد السلام.

ـ وعلى الشيخ محمد الحفناوي: صحيح البخاري، والجامع الصغير، وشرح المنهج، والشنشوري على الرحبية، ومعراج النجم الغيطي، وشرح الخزرجية لشيخ الإسلام.

ـ وعلى الشيخ حسن الجبرتي: التصريح على التوضيح، والمطول، وشرح

الشريف الحسيني على هداية الحكمة.

- وعلى الشيخ عطية الأجهوري: شرح المنهج مرتين بقراءة لأكثره، وشرح جمع الجوامع للمحلى، وشرح التلخيص الصغير للسعد، وشرح الأشموني على الألفية. وغيرها.

مذهبه وطريقته: كان رحمه الله متمذهباً على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان عليه سحائب الرحمة والرضوان، وكان رحمه الله على منهج الشاذلية في التصوف.

تصانيفه: لقد اشتهر رحمه الله بالتحقيق والتدقيق، وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر والشام، ومن تآليفه:

- ١ - حاشية على الأشموني.

٢ - حاشية على شرح العصام على السمرقندية.

٣ - حاشية على شرح الملوي على السلم.

٤ - رسالة في علم البيان.

٥ - رسالة عظيمة في آل البيت: اسمها: اسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وأهل بيته الطاهرين.

٦ - منظومة في علم العروض. وشرحها: الكافية الشافية في علمي العروض والقافية.

٧ - نظم أسماء أهل بدر.

٨ - حاشية على آداب البحث.

٩ - منظومة في مصطلح الحديث - ستمائة بيت.

١٠ - مثلثات في اللغة.

١١ - رسالة في الهيئة.

١٢ - حاشية على السعد في المعاني والبيان.

١٣ - رسالتان على البسملة: صغرى وكبرى/ وهو كتابنا وهي الرسالة الكبرى انظر ص ٨٤ حيث قال: وعليه مشيت في رسالة لي صغيرة في البسملة والحمدلة.

١٤ - رسالة في مفعل.

١٥ ـ منظومة في ضبط رواة البخاري ومسلم.

وظائفه: تنزل أياماً في وظيفة التوقيت بالصلاحية بضريح الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ ولما بنى محمد بك أبو الذهب، مسجده تجاه الأزهر، تنزل في وظيفة توقيتها وعمَّر له مكاناً بسطحها سكن فيه بعياله.

أولاده: عُرف من أولاده: علي.

وفاته: **توعك** ـ رحمه **الله** ـ **بالسعال** وقصبة **الرئة**، **حتى توفاه الله ليلة الثلاثاء** من شهر جمادى الأولى من سنة ١٢٠٦ هجرية وصلي عليه بالأزهر في مشهد حافل، ودفن بالبستان، تغمّده الله بالرحمة والرضوان.

مصادر ترجمته:

ـ تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للعلامة عبد الرحمن الجبرتي ١٣٧/٢ ـ ١٤٠ ـ طبعة دار الجيل بدون تاريخ.

ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين طبعه سنة ١٩٨٩، ٢٩٧/٦.

ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ١١/١٧ ـ ١٨.

ـ إيضاح المكنون للبغدادي ١/٨٧.

عملي في التحقيق

لقد كان بين يدي وأنا أقوم بتحقيق هذه الرسالة مخطوطتين اثنتين، الأولى مكتوبة بخط واضح جميل، موجودة في مكتبة الشيخ محمد منير المقدم، التي أهداها لدار التربية والتعليم بطرابلس، وعدد أوراقها (٤٦) ورقة، وكل صفحة تحتوي على خمسة وعشرين سطراً تقريباً وهي كاملة، وعليها بعض الهوامش أثبتها في مكانها ـ ورمزت لها حرف (ح).

ـ والنسخة الثانية أهداني إياها الأخ الكريم ظهير بازرباشي من مكتبته الخاصة. وهي تمتاز عن الأولى بدقة نصها وتصحيحه، ومقابلته، ولكنها ـ ويا للأسف ـ ناقصة من آخرها ما يزيد على نصفها أو أكثر. ورمزت لها حرف (ظ).

ولقد قمت بالخطوات التالية في تحقيق هذه الرسالة:

١ ـ كتبتُ النص، ودققته على النسختين مرتين، أنا والأخ الكريم الحبيب المير المشارك معي في تحقيقها.

٢ ـ ثم خرجت آياتها وأحاديثها، وحكمت عليها بما توصّلت له من أقوال العلماء في تصحيح الأحاديث وتضعيفها.

٣ ـ ترجمتُ لأغلب الأعلام فيها.

٤ ـ عزوتُ الأقوال إلى مصادرها، ما استطعت لهذا سبيلاً.

٥ ـ علّقتُ عليها بما يوضح مقاصد هذه الرسالة. من شرح لغامض، أو انتقاد لبعض المسائل الواردة فيها...

٦ ـ وضعت فهرسةً لأعلامها، وآياتها، وأحاديثها، ولموضوعاتها.

والله أسأل أن يجنبنا الزلل، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم نلقاه.

فواز أحمد زمرلي

أبو عبد الرحمن

طرابلس ـ لبنان

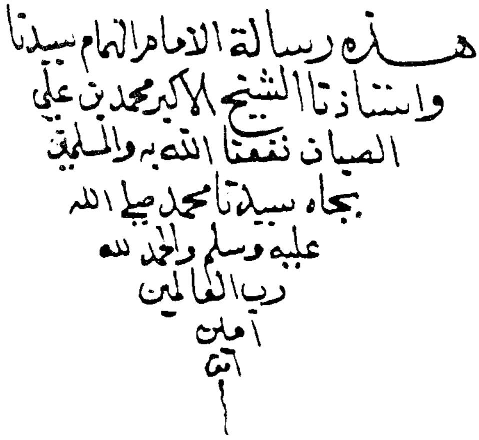
هـــذه رسالة الامام الهمام سيدنا
واستاذنا الشيخ الاكبر محمد بن علي
الصبان نفعنا الله به والمسلمين
بجاه سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم والحمد لله
رب العالمين
امين
آمين

صورة لغلاف نسخة (ح)

بسم الله الرحمن الرحيم

أبتدا كل امر ذي بال وبه التبرك والاستعانة في جميع الاقوال
والافعال فالحمد لله الذي ارشدنا الي ذلك بافتتاح كتابه
العزيز بالبسملة والشكر له علي انعامه علينا بنعمه المترادفة المسترسلة
والصلاة والسلام علي سيدنا محمد الرسول الاعظم القائل كل
امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اجزم وعلي
اله واصحابه وانصاره واشياعه واحزابه امابعد فيقول
راجي الغفران محمد بن علي الصبان احسن الله عمله وبلغه في الدارين
امله هذه رسالة فيما يتعلق بالبسملة من المسايل اودعت فيها
خلاصة ما وقفت عليه مما سطره الافاضل ووشحتها بشيء كثير
مما دق وراق من بنات فكري وقلدتها بجم غفير مما لاق وفاق من نتايج
قريحتي من تهذيب المعاني وتحرير المباني فبرزت شمسا في سما
التحقيق رفيعة الجناب عن ان يكون لها في حسنها شقيق و
رتبتها علي مقدمة وخمسة مقاصد وخاتمة المقدمة في الحديث المشهور
الوارد بالابتدا بها وفيها احاديث كثيرة في شانها المقصد الاول
في البا وفيه اربعة مباحث الاول في معناها وموضعها الثاني في
متعلقها وكون مقدرات القران قرانا اولا وفي غير ذلك الثالث
في وجه بنائها علي الكسر الرابع في حكمة تخصيصها بالبداية وكتابة
تطويل راسها المقصد الثاني في لفظ اسم وفيه اربعة مباحث الاول
في معناه لغة وعرفا وفي كونه عين المسمي اولا الثاني في اضافته الي
الجلالة وفي وجه الاتيان به وفي كون قول القايل بسم الله كالقائل
يمينا منعقدة اولا الثالث في اشتقاقه وتصريفه الرابع في لغاته ووجه
حذف الفه خطا المقصد الثالث في الجلالة وفيه ست مباحث الاول
في كونه علما بالوضع اولا وفي كون واضعه هو الله تعالي باتفاق او اختلاف
الثاني في كونه مرتجلا او منقولا وفي تعريفه علي القول بالنقل وفي
ال

الصفحة الأولى من نسخة (ح).

ال التي فيه الثالث في كونه عربيا اولا وفي كونه الاسم الاعظم اولا
الرابع في تفخيم لامه وترقيقها وفي اللغة الثانية وفي غير ذلك الخامس
في كون الاله معرفا علما بالغلبة والسادس في خواص الجلالة
المقصد الرابع في الرحمن الرحيم وفيه ست مباحث الاول في كونهما
صفتان مشبهتان موضوعتان للمبالغة اولا وفي معنى الرحمة
في اللغة وفي هذا المقام وفي كون الرحمن عربيا اولا الثاني في اي
الصفتين ابلغ وفي وجه تقديم الجلالة على الرحمن والرحمن على الرحيم
الثالث في كون الرحمن مختصا بالله تعالى لغة او شرعا الرابع في ال
الداخلة على الصفتين وفي كون الرحمن مصروفا اولا وفي غير ذلك
الخامس في اعرابها واعراب ما قبلهما من لفظ اسم ولفظ الله السادس
في وجه تخصيصها بالبسملة وفي حكم الوقف عليهما وعلى ما قبلهما من لفظ
اسم ولفظ الله المقصد الخامس في جملة البسملة وفيه ست مباحث
الاول في كونها لها محل من الاعراب اولا وفي كونها خبرا او انشاء وفي
كونها من الايجاز او الاطناب الثاني في كونها من اي القضايا وفي
الجهات التي يصح ان توجه هي بها الثالث في اعتراء الاحكام الشرعية
لها الرابع في كونها اية من كل سورة غير براءة اولا الخامس في حكم
قرانها في الصلاة والجهر بها فيها على المذاهب الاربعة وفي حكم
الاتيان بها في اوايل السور وفي اختلاف القراء في الاتيان بها
بين السورتين السادس فيما اشتملت عليه من المحسنات البديعية
الخاتمة في معنى لفظ بسملة وكتبه مع فوايد تتعلق بباب النحت وها
انا اشرع في المقصود مصدرا ببعض ما ظهر لي فاقول سايلا من الله
المقدمة عز وجل كمال الهداية وحسن القبول متضرعا اليه تعالى في ان يختم لنا
بالايمان انه كريم حلم حليم لطيف روف حنان منان في الحديث
المشهور الوارد بالابتدا بها وفي احاديث اخرى في شانها قال
صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الثانية من نسخة (ح).

ومنها قول الخطباء وأيه بالمؤمنين أي قال يا أيها الذين آمنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما ذكره الشنواني واستظهر بعضهم أن أيه
بالمؤمنين معناه قال يا أيها الذين آمنوا فقط وإن كان الخطباء تلك
الآية بلا شبهة لكن في نهاية ابن الأثير أن أيه متعد بنفسه حيث قال
أيهت فلانا تأييها إذا دعوته وناديته كأنك قلت يا أيها الرجل فهذا
ينكر على تعديته بالباء في كلام الخطباء إلا أن يثبت تعديه بها أيضا ومنها
جعفد بالدال لا باللام على الصواب كما في المزهر وغيره أي قال
جعلت فداك ورواه الحريري جعفل باللام مقدمة على الفاء وهو
أيضا صحيح ومنها حوقلة أي قال لا حول ولا قوة إلا بالله قال قوم
كابن دحية ولا يقال حولق بمعنى قال ذلك فإن الحوقلة مشية الشيخ
الضعيف وأجاز ذلك قوم فعلى الحوقلة الحاء والواو واللام من
حول والقاف من قوة وعلى الحولقة الحاء والواو من حول والقاف من
قوة و اللام من اسم الجلالة ذكره الشنواني وكأنه لعدم الأخذ من الأولى
لم يجعل لام حولق من لا الثانية ومنها العبادلة علم جماعة من الصحابة حملم
علم كل منهم عبد الله منحوت فيما يظهر من عباد الله لا من عبيد الله وإن
كان من مجموع عبد بقرينة تقديم الألف في العبادلة وعبادالله وكان
السر في ذلك غلبة استعمال العباد في المدح حتى قال جمع من العلماء كالنووي
في الأصول والضوابط أن المراد بالعباد في قوله ولا يرضى لعباده الكفر المؤمنون
حتى أن محمد بن زين النحويري لما قال إنه تعالى يرضى كفر الكفار أنكر عليه
الإمام العيني ذلك للآية المذكورة فما رآه ذلك النقل فأكرمه وعظمه
قيل إنه فسر الرضى بالإرادة محضا وإن مع ترك الاعتراض فلا وأما كون
العبادلة جمع عبدل لأن من العرب من يقول في زيد وعبد زيدل وعبدل
فرده بعضهم بأن اسم كل من أولئك عبد الله ومنها شنخبل سفرجل
وهو الكبش الذي له قرنان أو أربع كل كشنخ حطب منحوت من شنق
حطب ومنها قولهم في النسب إلى عبد شمس وعبد قيس وعبد الدار

وهو

الصفحة قبل الأخيرة من نسخة (ح).

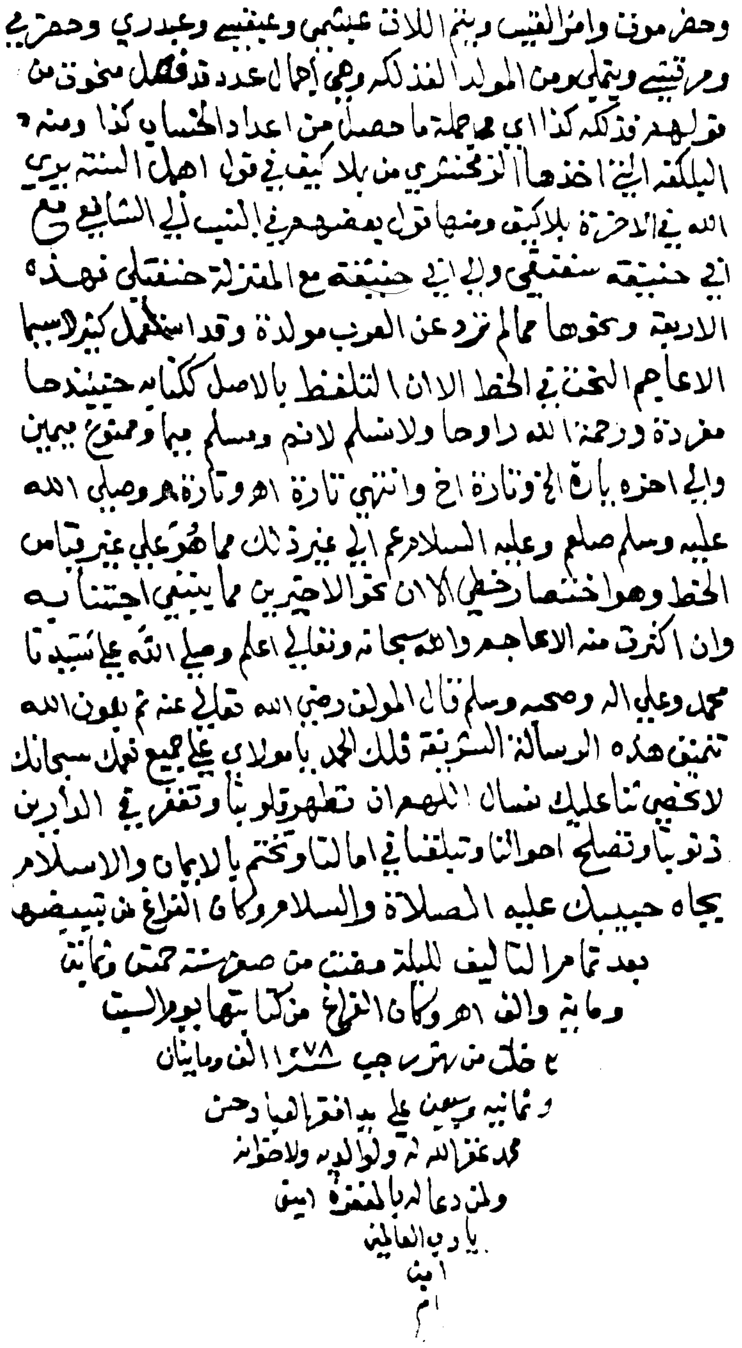
وحضرموت وامرئ القيس وبنو اللات عبشمي وعبقسي وعبدري وحضرمي
ومرقيسي وتيملي ومن المولد لفظ لكم وهي إحمال عدد قد فصل مخوذ من
قولهم فذلكه كذا اى مجملة ما حصل من اعداد الحساب كذا ومنه
البلكفة التي اخذها الزمخشري من بلا كيف في قول اهل السنة يرى
الله في الاخرة بلا كيف ومنها قول بعضهم في النسب الي الشافعي مع
ابي حنيفة شفعنتي والي ابي حنيفة مع المعتزلة حنفلتي فهذه
الاربعة ونحوها مما لم ترد عن العرب مولدة وقد استعمل كثيرا سيما
الاعاجم النحت في الخط الان لا لتلفظ بالاصل ككتابة حينئذ حا
مفردة ورحمة الله رحا ولا نسلم لا نم ومسلم مم وممنوع بمن
والي اخره الخ والي اخره اخ وانتهي تارة اه وتارة هـ وصلى الله
عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الي غير ذلك مما هو علي غير قياس
الخط وهو اختصار خطي الان كثر الاحتراز مما ينبغي اجتنابه
وان اكثر منه الاعاجم والله سبحانه وتعالي اعلم وصلي الله علي سيدنا
محمد وعلي اله وصحبه وسلم قال المولف رضي الله تعالي عنه تم بعون الله
تمين هذه الرسالة الشريفة فلك الحمد يا مولاي علي جميع نعمك سبحانك
لا نحصي ثنا عليك نسال اللهم ان تطهر قلوبنا وتغفر في الدارين
ذنوبنا وتصلح احوالنا وتبلغنا في امالنا وتختم بالايمان والاسلام
بجاه حبيبك عليه الصلاة والسلام وكان الفراغ من تبييضه
بعد تمام التاليف لليلة مضت من صفر سنة خمس وثمانية
ومايتين والف اهـ وكان الفراغ من كتابتها يوم السبت
٢ خلت من شهر رجب سنة ١٢٧٨ الف ومايتان
وثمانيه وسبعين علي يد افقر الفقرا حسن
محمد غفر الله له ولوالديه ولاخوانه
ولمن دعا له بالمغفرة امين
يا رب العالمين
امين
ام

الصفحة الأخيرة من نسخة (ح).

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق
ابتدا كل ذي امر ذي بال وبه التبرك والاستعانة في جميع
الاقوال والافعال فالحمد لله الذي ارشدنا الي ذلك بافتتاح
كتابه العزيز بالبسملة والشكر له علي انعامه علينا بنعمه
المترادفة المتسلسلة والصلاة والسلام علي سيدنا محمد
الرسول الاعظم القايل كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم فهو اجذم وعلي اله واصحابه وانصاره واتباعه واحزابه
فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان احسن الله عمله
وبلغه في الدارين امله هذه رسالة فيما يتعلق بالبسملة من
المسايل اودعتها خلاصة ما وقفت عليه مما سطره الافاضل
ووشحتها بشي كثير مما دق وراق من بنات فكري وقلدتها بجم
غفير مما لاق وفاق من نتايج قريحتي من تهذيب المعاني وتحرير
المباني فبرزت شمسا في سما التحقيق رفيعة الجناب عن ان يكون
لها في حسنها شقيق ورتبتها علي مقدمة وخمسة مقاصد وخاتمة
في الحديث المشهور الوارد بالابتدا بها وفيها
احاديث كثيرة في شانها المقصد الاول في البا وفيه اربعة مباحث
الاول في معناها ووضعها الثاني في متعلقها وكون المقدر ان
القرانا اولا وفي غير ذلك الثالث في وجه بنائها علي الكسر الرابع
في حكمة تخصيصها بالبدائية وحكمة تطويل راسها المقصد الثاني
في لفظ اسم وفيه اربعة مباحث الاول في معناه لغة وعرفا وفي
كونه غير المسمي اولا الثاني في اضافته الي الجلالة وفي وجه
الاتيان

الصفحة الأولى من نسخة (ظ).

الاتيان به وفي كون قول القايل بسم الله حالفا يمينا منعقدا اولا
الثالث في اشتقاقه ونصريفه الرابع في لغاته ووجه حذف
الفه خطا المقصد الثالث في لفظ اسم وفيه اربعة مباحث الاول
في معناه لغة وعرفا وفي كونه غير المسمى اولا الثاني في اضافته
الى الجلالة وفي وجه الاتيان به وفي كون قول القايل بسم الله
حالفا يمينا منعقدة اولا الثالث في اشتقاقه ونصريفه الرابع
في لغاته ووجه حذف الفه خطا المقصد الثالث في الجلالة
وفيه ستة مباحث الاول في كونه علما بالوضع اولا وفي كون
واضعه هو الله تعالى باتفاق او اختلاف الثاني في كونه مرتجلا
او منقولا وفي تصريفه على القول بالنقل وفي ال التي فيه
الثالث في كونه عربيا اولا وفي كونه الاسم الاعظم اولا الرابع
في تفخيم لامه وترقيقها وفي الفه الثانية وفي غير ذلك
الخامس في كون الاله معرفا علما بالغلبة اولا السادس في خواص
الجلالة المقصد الرابع في الرحمن الرحيم وفيه ست مباحث الاول
في كونهما صفتين مشبهتين موضوعتين للمبالغة اولا وفي معنى
الرحمة في اللغة وفي هذا المقام وفي كون الرحمن عربيا اولا الثاني
في اي الصفتين ابلغ وفي وجه تقديم الجلالة على الرحمن
والرحمن على الرحيم الثالث في كون الرحمن مختصا بالله تعالى
لغة او شرعا الرابع في ال الداخلة على الصفتين وفي كون
الرحمن مصروفا اولا وفي غير ذلك الخامس في اعرابهما واعراب
ما قبلهما من لفظ اسم ولفظ الله السادس في وجه تخصيصهما
بالبسملة وفي حكم الوقف عليهما وعلى ما قبلهما من لفظ اسم
ولفظ الله المقصد الخامس في جملة البسملة وفيه ست مباحث
الاول في كونها لها محل من الاعراب اولا وفي كونها خبرا او انشاء
وفي كونها من الايجاز او الاطناب الثاني في كونها من اي القضايا

أصله الذي هو الإله على أحد ... اسما او وصفا في معناه و

الصفحة الثانية من نسخة (ظ).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء كلّ أمرٍ ذي بال، وبه التبرّك والاستعانة في جميع الأقوال والأفعال، فالحمد لله الذي أرشدنا إلى ذلك بافتتاح كتابه العزيز بالبسملة، والشكر له على إنعامه علينا بنعَمِه المترادفة والمسترسِلة. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأعظم القائل: «كلّ أمرٍ ذي بال لا يُبْدَأُ فيه بـ (بسم الله) فهو أجذم»[(١)]، وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأشياعه وأحزابه.

فيقول راجي الغفران، محمّد بن علي الصبّان، أحسن الله عمله، وبلّغه في الداريْن أمله: هذه رسالة فيما يتعلّق بالبسملة من المسائل، أودعتُ فيها خلاصةَ ما وقفتُ عليه مما سطره الأفاضلُ، ووشّحتها بشيء كثير مما دقّ وراق، من بنات فكرتي؛ وقلّدتها بجمّ غفيرٍ مما لاق وفاق، من نتائج قريحتي؛ من تهذيب المعاني، وتحرير المباني، فبرزت شمساً في سماء التحقيق، رفيعة الجناب عن أن يكون لها في حُسنها شقيق؛ ورتّبتها على مقدمة وخمسة مقاصد وخاتمة.

المقدمة: في الحديث المشهور الوارد بالابتداء بها، وفي أحاديث أخرى في شأنها[(٢)].

---

(١) عزاه السيوطي في الجامع الصغير ٥/١٣ والدر المنثور ١/١٠ وقال: بسند حسن بلفظ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ أقطع». لعبد القادر الرهاوي في الأربعين البلدانية، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: سنده ضعيف جداً.

- ورواه ابن ماجه (١٨٩٤) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «.. بالحمد أقطع» وابن حبان بلفظ: «بحمد الله». والدارقطني ١/٢٢٩ أيضاً. ورواه الدارقطني: ١/٢٢٩ بلفظ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله أقطع». ورواه أبو داود في سننه برقم (٤٨٤٠) بلفظ: «بالحمد لله فهو أجذم». وهو ضعيف، والصحيح فيه الإرسال: كما جزم الدارقطني وأشار إليه أبو داود، وللاضطراب في متن الحديث.

أنظر تفصيل الحكم عليه في تخريجي لسنن ابن ماجه، والإرواء ١/٣٠ ـ ٣٢.

(٢) في نسخة: ظ: «وفيها أحاديث كثيرة في شأنها». والمثبت من المخطوطة.

المقصد الأول: في الباء، وفيه أربعة مباحث:

الأول: *في معناها ووضعها*.

الثاني: في متعلّقها، وكون مقدّرات القرآن قرآناً[1] أو لا؟ وفي غير ذلك.

الثالث: في وجه بنائها على الكَسْرِ.

الرابع: في حكمة تخصيصها بالمبدائية، وحكمة تطويل رأسها.

المقصد الثاني: في لفظ اسم، وفيه أربعة مباحث:

الأول: في معناه لغةً وعُرْفاً، وفي كَوْنه غيرَ المسمى أو لا؟

الثاني: في إضافته إلى الجلالة، وفي وجه الإتيان به، وفي كَوْنِ قولِ القائلِ: (بسم الله) حالفاً يميناً منعقدة أو لا؟

الثالث: في اشتقاقه وتصريفه.

الرابع: في لغاته، ووجه حذف ألفهِ خطًّا.

المقصد الثالث: في الجلالة وفيه ستة مباحث:

الأول: في كونه عَلَماً بالوضع، أو لا؟ وفي كون واضعه هو الله تعالى باتفاق أو اختلاف.

الثاني: في كونه مرتجلاً أو منقولاً، وفي تصريفه على القول بالنقل، وفي (أل) التي فيه.

الثالث: في كونه عربياً أو لا؟ وفي كونه الاسم الأعظم أو لا؟

الرابع: في تفخيم لامه، وترقيقها، وفي ألفه الثانية، وفي غير ذلك.

الخامس: في كون الإله[2] معرّفاً علماً بالغلبة[3].

السادس: في خواص الجلالة.

المقصد الرابع: في الرحمن الرحيم، وفيه ستة مباحث:

الأول: في كونهما صفتين مشبهتين موضوعتين للمبالغة أو لا؟ وفي معنى

---

(١) في نسخة (ظ): وكون المقدّرات قرآناً أم لا.

(٢) في هامش نسخة: (ظ): أصله الذي هو أله على أحد الأقوال اسماً أو صفة.

(٣) في هامش نسخة (ظ): وفي معناه وحكمه.

الرحمة في اللغة، وفي هذا المقام، وفي كون الرحمن عربياً أو لا؟

الثاني: في أي الصفتين أبلغ؟ وفي وجه تقديم الجلالة على الرحمن، والرحمن على الرحيم.

الثالث: في كون الرحمن مختصّاً بالله تعالى لغة أو شرعاً.

الرابع: في (أل) الداخلة على الصفتين، وفي كون الرحمن مصروفاً أو لا: وفي غير ذلك.

الخامس: في إعرابها، وإعراب ما قبلها من لفظ اسم، ولفظ الله.

السادس: في وجه تخصيصها بالبسملة، وفي حكم الوقف عليهما، وعلى ما قبلها من لفظ اسم، ولفظ الله.

المقصد الخامس: في جملة البسملة، وفيه ستة مباحث:

الأول: في كونها لها محل من الإعراب أو لا؟ وفي كونها خبراً أو إنشاءً، وفي كونها من الإيجاز أو الإطناب.

الثاني: في كونها من أي القضايا، وفي الجهات التي يصح أن توجه هي بها.

الثالث: في إعتراء الأحكام الشرعية لها.

الرابع: في كونها آية من كل سورة إلا (براءة) أو لا؟

الخامس: في حكم قراءتها في الصلاة والجهر بها فيها على المذاهب الأربعة، وفي حكم الإتيان[1] بها أوائل السور، وفي اختلاف القرّاء في الإتيان بها بين السورتين.

السادس: فيما اشتملت عليه من المحسّنات البديعية.

الخاتمة: في معنى لفظ بسملة، ونحته، مع فوائد تتعلّق بباب النحت.

وها أنا أشرع في المقصود مصدّراً ببعض ما ظهر لي، فأقول سائلاً من الله عزّ وجلّ كمال الهداية، وحسن القبول، متضرّعاً إليه تعالى في أن يختم لنا بالإيمان إنه كريم حليم، لطيف رؤوف، حنّان منّان.

---

(١) في نسخة (ظ). الإتيان: ملغاة، مكتوب فوقها كلمة لم استطع قراءتها.

المقدمة
في الحديث المشهور الوارد بالابتداء بها وفي أحاديث أخرى في شأنها

قال ﷺ: «كلّ أمرٍ ذي بالٍ، لا يُبْدَأ فيه بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) فهو أجذم»(١). أورده شيخ الإسلام زكريا(٢)، وغيره بهذا اللفظ وقالوا: رواه أبو داود وغيره، وحسّنه ابن الصلاح(٣) وغيره، وفيه روايات ستأتي.

و(كلّ) لاستغراق أفراد ما أضيفت إليه إن كان منكّراً، وهي الآحاد إن كان مفرداً، كما هنا، والجماعات إن كانت جمعاً، نحو: كلّ الرجال يحملون الصخرة العظيمة. ولاستغراق آحاده إن كان جمعه معرّفاً، نحو: جاءني كلّ الرجال. ولاستغراق أجزائه إن كان مفرداً معرّفاً، نحو: كلّ زيدٍ حَسَن.

والمراد بالأمر ما هو أعم من الفعل والقول، كما في: ﴿وشاوِرْهم في الأمر﴾(٤) إلّا ما قابل النهي فهو واحد الأمور، لا واحد الأوامر، وإضافة (كلّ) إليه على معنى اللام بنوع تأويل، أي: الأفراد المنسوبة للأمر ذي البال نسبة الجزئيات

---

(١) قد سبق تخريجه.

(٢) هو شيخ الإسلام، زين الدين زكريا الأنصاري، أبو يحيى، له المصنفات المفيدة في التفسير والفقه والتجويد وغيرها ولد بسنيكه ونشأ بها، ثم تحول إلى القاهرة، وتوفي بها في الرابع من ذي الحجة سنة ٩٢٦ هـ.

من تصانيفه الكثيرة: فتح الرحمن في شرح مشكل القرآن وحاشيته على تفسير البيضاوي وشرح منهج الوصول إلى علم الأصول وغيره. انظر الكواكب السائرة ١/١٩٦ - ٢٠٧، وشذرات الذهب ٨/١٣٤. والبدر الطالع ٢/٢٥٢ - ٢٥٣.

(٣) ابن الصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، صاحب المقدمة المشهورة المعروفة بمقدمة ابن الصلاح، ولد بشرفان أو بشهرزور سنة ٥٧٧ هـ وتوفي بدمشق في الربيع الآخر سنة ٦٤٣ هـ ومن تصانيفه: شرح مشكل الوسيط للغزالي، والفتاوى، والمؤتلف والمختلف في أسماء الرجال، وطبقات الشافعية. انظر تذكرة الحفاظ ٤/٢١٤ - ٢١٥، وشذرات الذهب ٥/٢٢١ - ٢٢٢.

(٤) سورة آل عمران، آية رقم/١٥٩.

لكليها، لما مر من أنّ كلاً لاستغراق أفراد المنكّر المضافة (كل) إليه.

وقال: (ذي بال) ولم يقل: صاحب بال؛ لأن الوصف بـذي أشرف لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعية المضاف إليه، بعكس الوصف (صاحب)، ومن ثَمّ وُصِفَ يونس في مقام ذكر الأنبياء ومدحهم (بذي النون) وفي مقام النهي عن التشبيه به «بصاحب الحوت».

و (البال) يطلق على معانٍ: منها الحال، والقلب، والحوت العظيم، كما في القاموس[1] والمختار[2]، ويصح أن يراد هنا: الحال، أي ذي حال، يهتم به شرعاً، وأن يراد به: القلب على أن المراد قلب متعاطي ذلك الأمر، فتكون الإضافة لأدنى ملابسة فهي حينئذ مجاز عقلي، أي: كل أمر يهم قلب متعاطيه ويشغله، أو: على أن المراد قلب ذلك الأمر، تشبيهاً لحالته المهتم بها بالقلب في الشرف، فيكون استعارة مصرِّحة أو تشبيهاً في النفس للأمر المهم بإنسان في الشرف مع الرمز إلى المشبَّه به بشيء من لوازمه تخييلاً وهو (ذي بال)، فيكون في الكلام إستعارة مَكْنية.

أقول: لا يرد على تقدير الاستعارة المصرِّحة أن من معاني (البال) الحال، كما مر، فلا يستعار للحال لما حقّقه حفيد السعد من: أن اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب إذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبار أن اللفظ موضوع له؛ بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازاً، فاحفظه. ولا على تقدير الاستعارة المكنية أن فيه جمعاً بين الطرفين، لأن ذا القلب هو الإنسان، لأنَّا نقول: ذو القلب أعم من الإنسان، والمشبّه به هو: الإنسان بخصوصه، وهو لم يذكر بخصوصه، فلا جمع.

وقوله: (لا يُبدأ) صفة ثانية لأمر، فهو جري على الأحسن من تقديم النعت المفرد على النعت الجملة.

وقوله: «فيه»، أي: بسببه، ففي سببية، ففائدة الإتيان بالظرف مع صحة تركه

(١) انظر القاموس المحيط ٣/٣٣٩ ط دار العلم، وص ١٢٥٣ ط الرسالة.
(٢) انظر المختار ص ١٣ ط دار القلم.

إفـادةُ أنّ المطلوبَ التسميـةُ في ابتداء الأمـر ذي البال بسبب هـذا الأمـر، لا مـطلقُ وقـوع التسمية في ابتـدائه، ولـو بسبب آخر بحيث يكـون هو غيـر منظور إليـه عنـد التسمية.

ونـائب فاعـل (يُبدأ) ضميـر مستتر فيـه عائـد على الأمر؛ لأن الغـالب رجوع الضمير إلى المضاف مـا لم يكن لفظ (كلّ)، فـالغالب رجـوعه إلى المضـاف إليه، ومنهم من جعله الجارَّ والمجرور الآتي أعني (بسم الله الـرحمن الرحيم) ولا ضميـر في (يبدأ).

أقول: الأول أحسن لجريانه على الأصل، وهو نيابة المفعول به.

وقوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) يُرْوىٰ ببائَيْن كمـا مرّ، وببـاء واحدة. فعلى الرواية الأولى المطلوب البَدء بلفظ: (بسم الله الـرحمن الرحيم) ولأجـل إرادة لفظه عليها دخلت عليه الباء الأولى، لأنه حينئذ في تأويل اسم مفرد، وكانت الباء الثـانية جـزءاً من مدخـول الأولى، لا نفس مدخـولها، فـلا يقال: كيف دخـل الجـارّ على الجارّ. وعلى الثانية المطلوب البَدء (باسم الله) أيّ اسم كان. قيل: الثانية أصـح، وحينئذ الأحسن إرجاع الأولى إليها، بجعل القصد فيها التمثيل دون التقييد.

وقوله: (فهو أجذم) دخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ هنا. باسم الشرط في العموم، ولكن هذا قليل، لأن المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي تـدخل الفـاء في خبره بكثرة تشَبيهه لشبهه[1] باسم الشرط في العموم واستقباله معنى ما بعده.

[صور دخول الفاء على الخبر[2]]

وهي خمس عشرة صورة. موصول بفعل صالح للشرطية، بأن يكون خالياً من أداة الشرط، وعلم استقبال، و (ما) النافية، ولن، وقد موصول بظرف موصـول لجارّ ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور: مضاف إلى الموصول أو الموصوف المـذكورَيْن، وتحتـه ست صور: مـوصوف بـالموصـول المذكـور وتحته ثلاث صور.

(١) في الأصل: بكثرة الشبه باسم الشرط، وقد صححت في نسخه (ظ) كما أثبتنا.
(٢) هذا العنوان من زياداتنا للتوضيح وانظر فيه: مغني اللبيب ص ٢١٣ ـ ٢١٩.

فالجملة خمس عشرة صورة ويشترط في الجميع قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة، وأما دخولها في خبر «كلّ» مضاف إلى غير الموصول والموصوف السابقين فقليل، نحو: كلّ نعمة فمن الله، ونحو قول الشاعر[١]:

كُلُّ أَمْرٍ مباعَد أو مُدانٍ فمنوطٌ بحِكْمَةِ المتعالي[٢]

ونحو هذا الحديث.

أقول: هذا الذي ذكرته من كَوْن دخول الفاء هنا قليلاً صرّح به بعضهم، وهو مسلَّم إن كان العبرة عند تعدّد الصفة الأولى وإلا فلا، بل يكون من الكثير لأن المبتدأ مضاف إلى موصوف بفعل صالح للشرطية، وهو «لا يبدأ»، فأشبه اسم الشرط في العموم، واستقبال معنى ما بعده فتدبر[٣].

والأجذم: المقطوع اليد، أو الذاهب الأنامل كما في القاموس[٤]، وعلى الأول اقتصر في المصباح[٥].

ويُرْوَى: أقطع: وهو المقطوع اليد كما في القاموس[٦] والمصباح[٧].
ويُرْوَى: أبتر: وهو المقْطوع الذَنب، كما فيهما[٨].
قال الشيخ زاده في حواشيه على البيضاوي[٩]، في قوله[١٠]: ابتر: رَمَزَ إلى

---

(١) لا يعرف قائله واستشهد به ـ أيضاً ـ ابن هشام في مغني اللبيب ص ٥٨٣، باب هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

(٢) في الأصل: كل أمرٍ مباعداً أو داني وفي نسخة ظ: كل أمر مباعدٌ أو مداني والتصحيح من مغني اللبيب.
وهو من البحر الخفيف.

(٣) انظر مغني اللبيب ص ٥٨١.

(٤) انظر القاموس ٤/٨٨.

(٥) انظر المصباح ص ٩٤.

(٦) انظر القاموس ٤/٧١ ط دار العلم، وص ٩٧٣ ط الرسالة.

(٧) المصباح ص ٥٠٩.

(٨) انظر القاموس ١/٣٦٦، وط الرسالة ص ٤٤٠، والمصباح ص ٣٥.

(٩) هو المفسر الشهير الأصولي الكبير ناصر الدين أبو سعيد، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، صاحب التفسير المشهور، الذي ذاع صيته بين العلماء والعوام المسمى بأنوار التنزيل =

[أن][1] نقصان الأول يؤدي إلى نقصان الآخر. اهـ.

أقول: الثلاثة صفات مشبّهة من أفعال لازمة، مكسورة العين، ليكون صَوْغ الصفة المشبّهة التي على أفعل منها قياساً[2]، فأجذم: من جَذِم من باب فَرِحَ، يقال: جذم الرجل، كفرح: قطعت يده، فهو أجذم، والمرأة جذماء، وجَذِمَتِ اليد كفرح: قُطِعَت، فهي جذماء، وجذَمْتُها أنا من بابَيْ[3] ضرب وقتل: قطعتها. ويقال: جُذِمَ الإنسانُ بالبناء للمفعول: إذا أصابه الجُذَام؛ لأنه يقطع اللحم ويسقطه، فهو مجذوم ولا يقال فيه هذا المعنى: أجذم، كأحمر.

والجِذمُ - بكسر الجيم -: أصل الشيء كذا في المصباح[4]، مع زيادة في القاموس[5]، وقول صاحب المصباح[6]: ولا يقال فيه إلخ مثله للجوهري[7] وردّه صاحبُ القاموس[8]، وذكر أنه يقال: مجذوم وأجذم ومجذم، والقياس: أن جمع أجذم وجذماء جُذْم، كحُمْر وأحمر وحمراء.

وأقطع: من قَطِعَ من باب فَرِحَ يقال: قَطِعَ الرجلُ، وقُطِعَتْ يده، كفرح أي:

= وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي. توفي سنة ٦٨٥ للهجره انظر: طبقات الشافعية للسبكي ومراة الجنان لليافعي ٤/ ٢٢٠.

(١٠) في نسخة (ظ): قول.

---

(١) ما بين القوسين زيادة من نسخة (ظ).

(٢) تصاغ الصفة المشبهة على أفعل، فيما يدل على عيب أو حلية ويكون مؤنثه على فعلاء مثل: أحدب وحدباء، وأعرج وعرجاء، وأحمق وحمقاء، وأعمى وعمياء.
وكذلك في الألوان نحو: أحمر وحمراء [كما في قوله: أبتر ومؤنثه بتراء، وأقطع ومؤنثه قطعاء، وأجذم ومؤنثه جذماء] راجع تيسير العرف ص ٣٠.

(٣) في نسخة (ظ) باب.

(٤) المصباح ص ٩٤.

(٥) انظر القاموس ٤/ ٨٨، وط الرسالة ص ١٤٠٤.

(٦) انظر المصباح ص ٩٤.

(٧) هو اللغوي المشهور إسماعيل بن حمّاد الجوهري، صاحب صحاح اللغة ترجمته معروفة، وكانت وفاة الجوهري سنة ثلاث وتسعين ومائة. قال القفطي: مات الجوهري متردياً من سطح داره. انظر: الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط بتحقيقنا ص ٣٧ - ٣٨، ومعجم الأدباء ٦/ ١٥١ - ١٦٥، ويتيمة الدهر للثعالبي ٤/ ٣٧٣ - ٣٧٤، وإنباه الرواة ١/ ١٩٤ - ١٩٨.

(٨) انظر القاموس ٤/ ٨٨.

انقطعت يده بقطع أو علة، كما في المصباح[١]، وعلى التقييد بالعلة جرى في القاموس[٢]. والرجل أقطع، واليد والمرأة: قطعاء، وجمع الأقطع قُطعان[٣] بالضم، كما في المصباح والقاموس[٤]. زاد في المصباح[٥]: مثل أسود وسودان.

وأبتر: من باب فَرِحَ، يقال: بتر الرجل كفرح: قطع ذَنَبه، فهو أبتر، والأنثى بتراء، والجمع بُتْر، مثل: أحمر وحمر وحمراء[٦]، وبترته أنا من باب قَتَل: قَطعته، كما في المصباح[٧]. ومن بَتَّر المتعدّي سيف باتر وبتّار كشدّاد، وبُتَار[٨] كغراب، كذا في القاموس[٩].

والكلام على (كل) من باب التشبيه البليغ: وهو ما حذفت فيه الأداة والوجه، أو من باب الاستعارة المصرَّحة[١٠] على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني[١١] في مثل هذا التركيب كـ: زيد أسد. والمقصود: أنه قليل البركة، وإن تم[١٢]

---

(١) انظر المصباح ص ٩٤.

(٢) انظر القاموس ٤/٨٨.

(٣) وقع في المخطوط: قطعات، والصواب: قطعان، كما في المصادر السابقة.

(٤) انظر القاموس ٤/٧١.

(٥) انظر المصباح ص ٩٤.

(٦) في نسخة (ظ) زيادة: وحمر.

(٧) انظر ص ٩٤.

(٨) في نسخة (ظ): بترار، والمثبت كما في القاموس ١/٣٦٦.

(٩) انظر القاموس ١/٣٦٦.

(١٠) الاستعارة التصريحية: الاستعارة كلمة استعملت في غير معناها الحقيقي، أما الاستعارة التصريحية: وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به، كما في قوله تعالى: ﴿**كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور**﴾ فهذه الآية تضمنت تشبيهاً حُذف منه لفظ المشبه واستعير بدله لفظ المشبه به ليقوم مقامه، بادعاء أنَّ المشبهَ به هو عين المشبه، وهذا أبعد مدى في البلاغة.
ووقع في نسخة (ح) الاستعاذة، وهو خطأ من الناسخ.

(١١) التفتازاني: هو: مسعود بن عمر التفتازاني، سعد الدين، عالم مشارك في النحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه وغير ذلك، ولد بتفتازان إحدى قرى نواحي نسا سنة ٧١٢ للهجرة، ومن تصانيفه الكثيرة حاشية على الكشاف للزمخشري، وحقائق التنقيح لصدر الشريعة في الأصول انظر: الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر ٤/٣٥٠ وبغية الوعاة ص ٣٩١، والبدر الطالع ٢/٣٠٣ ـ ٣٠٥.

(١٢) في نسخة (ظ): وإن نم.

حسًّا، وقلة البركة في كل شيء بحسبه، فقلّتها في نحو التأليف: قلة انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه، وفي نحو الأكل: قلة انتفاع الجسم به، وفي نحو القراءة: قلة انتفاع القارىء بها لوسوسة الشيطان حينئذ.

وتقييد الأمر بذي البال مُخْرِجٌ لِمَا لا بال له من المحقّرات شرعاً كالمحرّم والمكروه، أو عُرْفاً كتناول رَمْلة، فلا يطلب فيه التسمية صيانةً لاسمه تعالى عن مصاحبته، وتخفيفاً على العباد بعدم طلبها منهم في كلّ جليل وحقير.

ومما دخل في الأمر ذي البال: الشِّعْرُ المحتوي على علمٍ أو وَعْظٍ فَيُبْدَأُ بها اتفاقاً[1] على ما قاله الخطاب[2] وغيره: إن الخلاف بين الجمهور المجوّزين لابتداء الشعر بها، والشعبي[3] وابن المسيَّب[4] وغيرهما المانعين له في غير الشعر المحتوي على علم أو وعظ، وفي غير الشعر المحرّم.

فإن قيل: كثير من الأمور ذوات البال، لم تُشْرَع فيها التسمية: كالصلاة، والأذان، والحج، والأذكار المحضة.

أُجيب: بأن الحديث مخصوص بغير ذلك لأدلة أخرى.

ومما لا يُطْلَبُ له التسمية نفس التسمية، إذ لو طُلِبَ لها مثلُها لطلب لمثلها مثله، وهكذا فيحصل التسلسل.

وقد قيل: إنها تكفي عن نفسها وغيرها، كالشاة من أربعين تزكي نفسها وغيرها.

---

(١) قال الإمام القرطبي في تفسيره ١/٩٧: «اتفقت الأمة على جواز كتبها ـ أي البسملة ـ في أول كل كتاب من كتب العلم والرسائل، فإن كان الكتاب ديوان شعر: فروى مجالد، عن الشعبي قال: أجمعوا ألّا يكتبوا أمام الشعر: بسم الله الرحمن الرحيم.
وقال الزهري مضت السنّة ألّا يكتبوا في الشعر: بسم الله الرحمن الرحيم، وذهب إلى رسم التسمية في أول كتب الشعر سعيد بن جبير، وتابعه على ذلك أكثر المتأخرين. قال أبو بكر الخطيب: وهو الذي نختاره ونستحبه اهـ. وانظر الدر المنثور ١/١٠، والجامع للخطيب ١/٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٢) لعله الخطيب، كما سبق نقله القرطبي عنه والله أعلم.

(٣) هو عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو: ثقة مشهور، فقيه، فاضل. قال مكحول: ما رأيت أفقه منه. مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين: انظر التقريب ١/٣٨٧، وتهذيب الكمال ١٤/٢٨.

(٤) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه. انظر التقريب ١/٣٠٥ ـ ٣٠٦، وتهذيب الكمال ١١/٦٦.

فإن قيل: البسملة مشتملة على الرحمة وغيرها وقد شُرِعَتْ في الذَّبْحِ، وهو ليس من آثارها، وهذا مبني على إتمامها فيه؟

أجيب: بأنه رحمة بالنسبة للإنسان، لأنه غذاء له، وبالنسبة للحيوان لأن موته لا بد منه، وهو بهذا الطريق أسهل.

فإن قيل: امتثال الحديث يحصل باللفظ بها، فأي داعٍ إلى كتابتها؟

أجيب: بأن الحاصلَ بالتلفّظ أصل الامتثال لإكماله؛ لأنه لمّا كان لكلّ [موجود][1] موجودات أربعة: عيني، وذهني، ولفظي، وخطي، ناسب أن يصدّر كلّ نوع من الأنواع الأربعة بالوجود الحق في ذلك النوع، فكأنه أشير بذكر اسمه إلى أن أول الأعيان ذاته تعالى، وأول المعارف معرفته، وأول الأذكار ذكر اسمه، وأول النقوش نقش اسمه.

فإن قيل: يَرِدُ على رواية (بسم الله) بباء واحدة أنه اسم مفرد مضاف لمعرفة فيعمّ، فيكون المعنى: كلّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله، وهو عَسِر جداً؟

أجيب: بأن معنى قولهم: المفرد المضاف يعم: إنه يَصْلحُ للعموم إذا دلّت عليه قرينة، والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك، إذ العسر منتفٍ عن هذه الأمة.

فإن قيل: الابتداء بالبسملة ليس ابتداءً باسم الله، لأن الباء ولفظ (اسم) ليس واحد منهما من أسمائه تعالى؟

أجيب: بأن تصدير الأمر بذكر اسمه تعالى يقع على وجهين:

أحدهما: أن يذكر اسم خاص من أسمائه تعالى كلفظ: الله.

الثاني: أن يذكر لفظ دالّ على اسمه تعالى كما هنا، فإنّ لفظ (اسم) يدل على اسمه تعالى، لكن لا تختص دلالته باسم معين على أن الإضافة استغراقية أو جنسية[2] ويختصّ على أنها عهديّة، أو للبيان، فالابتداء بلفظ اسم: ابتداء بسم

---

(١) ما بين القوسين من «ظ».

(٢) في نسخة (ح): حينية، والمثبت من نسخة: (ظ).

الله، وأما الباء فهي وسيلة إلى ذكره على الوجه المطلوب، فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب. نَبَّهَ على ذلك السيد الجرجاني[(١)] في حواشي الكشاف[(٢)].

أقول: [و] لا يخفى أن السؤال إنما يتّجه على رواية (بسم الله)، بباء واحدة، ثم أقول: لعلّ مراده بالوجه المطلوب مصاحبته[(٣)] أو الاستعانة به مع الاختصار الخطّي واللفظي، ليندفع بقولنا: مع الاختصار اللفظي والخطي، ما قد يقال: يمكن ذكر الاسم على الوجه المطلوب مع عدم تقدم الباء كأن يقال: اسم الله الرحمن الرحيم، فاحفظ.

فإن قيل: هذا الحديث معارَض بحديث الحمدلة وهو: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله[(٤)] فهو أجذم»[(٥)] وبيان التعارض أن امتثال أحدهما يفوِّت امتثال الآخر، لأن البداءة إنما تكون بواحد؟

أُجيب بأمور: **الأول**: إن المقصود بالبسملة والحمدلة ما هو أعم منهما[(٦)]، وهو ذكر الله والثناء عليه، سواء كان بصيغة[(٧)] البسملة والحمدلة أو غيرهما، ويدلّ لذلك رواية: (ذكر الله)[(٨)]، فهما محمولان عليها.

فإن قلت: فيه حمل المقيّد على المُطْلق والجائز العكس؟

قلت: العكس فيما إذا ورد مقيّد واحد ومطلق [واحد][(٩)]، أما إذا ورد مقيّدان بقَيْدَيْن متنافيين ومطلق كما هنا، فإنهما يحملان عليه كما صرّحوا به.

---

(١) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني الحسيني الحنفي، ولد بجرجان سنة (٧٤٠)، وتوفي سنة (٨١٤)، من تصانيفه الكثيرة: حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني، وغيرها. انظر بغية الوعاة ص ٣٥١، والبدر ١/٤٨٨ ـ ٤٩٠، ومعجم المؤلفين ٧/٢١٦.

(٢) حاشية الكشاف للجرجاني ١/٢٥ ـ ٢٦، وانظر فيض القدير ٣/٤.

(٣) في نسخة: (ح) مصاحبة.

(٤) في نسخة (ح): الله.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر فيض القدير للمناوي ٤/٦.

(٧) في نسخة: (ظ): بصفة.

(٨) انظر تخريجه فيما سبق.

(٩) ما بين القوسين زيادة من نسخة (ظ)

فإن قلتَ: هذا مخالف لما في الأصول من أنه إذا ورد مطلق ومقيدان بقَيْدَينِ متنافِيَيْنِ، فإن كان المطلق أولى بأحدهما من الآخر حُمِلَ على المقيّد الذي هو أولى به، كقوله تعالى في كفارة اليمين: ﴿**فصيام ثلاثة أيام**﴾[١] وفي كفارة الظهار ﴿**فصيام شهرين متتابعين**﴾[٢] وفي صوم التمتع: ﴿**فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم**﴾[٣] فحمل صوم اليمين على صوم الظهار في وجوب التتابع، لأنه أولى به، لاشتراك اليمين والظهار في النهي. وهو قول قديم لإمامنا الشافعي، رضي الله تعالى عنه[٤].

وإن لم يكن المطلق أولى بأحدهما من الآخر أبقي على إطلاقه، وكل من المقيدَيْنِ على تقييده، كقوله في قضاء رمضان: ﴿**فعدةٌ من أيام أخر**﴾[٥] وفي كفارة الظهار: ﴿**فصيام شهرين متتابعين**﴾[٦] وفي صوم التمتع: ﴿**فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم**﴾[٧] فلا يُحْمَلُ المطلق على أحد المقيدَيْنِ لانتفاء المرجّح.

قلت: ما في الأصول محمول على ما إذا تعدّدت المواضع كما يفهم من

---

(١) سورة المائدة، آية رقم/٨٩.

(٢) سورة المجادلة، آية رقم/٤.

(٣) سورة البقرة، آية رقم/١٩٦.

(٤) قال الشافعي في **الأم** ٢/١٠٢ باب: أحكام من أفطر في رمضان: «وصوم كفارة اليمين متتابع. والله أعلم» اهـ.

قال مصححه في الهامش: «في نسخة سراج الدين البلقيني هنا ما نصه: قال شيخنا شيخ الإسلام: ما ذكره الشافعي هنا من أن صوم كفارة اليمين متتابع، هو أحد قوليه، والقول الآخر: إنه لا يجب التتابع في كفارة اليمين وهو المشهور المعتمد في الفتوى» اهـ.

قال المزني في مختصره ص ٢٩٣:

«قال الشافعي: إن صيام كفارة اليمين متتابع، والله أعلم. قال المزني رحمه الله: هذا ألزم له؛ لأن الله عزّ وجلّ شرط صوم كفارة المتظاهر متتابعاً، وهذا صوم كفارة مثله، كما احتج الشافعي بشرط الله عز وجل رقبة القتل مؤمنة.

قال المزني: فجعل الشافعي رقبة الظهار مثلها مؤمنة، لأنها كفارة شبيهة بكفارة [القتل] فكذلك الكفارة عن ذنب بالكفارة عن ذنب أشبهه منها بقضاء رمضان الذي ليس بكفارة عن ذنب فتفهم» اهـ.

(٥) سورة البقرة، آية رقم/١٨٤ ـ ١٨٥.

(٦) سورة المجادلة، آية رقم/٤.

(٧) سورة البقرة، آية رقم/١٩٦.

التمثيل، وما ذُكِرَ هنا محمول على ما إذا اتحدّ الموضع كما هنا، فإن الموضع واحد، وهو الابتداء في الأمر ذي البال.

واعترض جَعْل البسملة من باب المطلق والمقيد بأنهما من باب العام والخاص، لا من باب المطلق والمقيد، لأن المطلق لا بد أن يكون نكرة كما في المحلىّ، وذكر الله مَعْرِفَةٌ.

أقول: المتجه عندي أن المراد النكرةُ ولو بحسب المعنى فقط، كما هنا، لأن الإضافة جنسية وهي في معنى التنكير[1]، فلا اعتراض.

ومقتضى هذا الجواب الأول: أن من يبدأ بأي ذِكْرٍ كان خرج من عهدة الحديثَيْنِ، لكن خصوص البسملة والحمدلة أولى، لموافقة الكتاب والسنة [و][2] لعمل السلف.

الثاني: أن المراد من (بسم الله الرحمن الرحيم) أي اسم لله وذكر أي اسم حاصل بالحمدلة، فلا معارضة. وهذا الجواب إنما يأتي على رواية (بسم الله)، بباء واحدة، لا على روايته ببائين لاقتضائها خصوص لفظ (بسم الله الرحمن الرحيم) كما مر. ومقتضى هذا الجواب أن من بدأ بالحمد لله فقط خرج من عهدة الحديثَيْنِ.

الثالث: أن المراد من الحمد مفهومُه الكليّ الذي هو الثناء بالجميل لأجل الجميل غير الحادث المطبوع بأي عبارة كانت، وهو حاصل بالبسملة، فلا معارضة. وهذا الجواب إنما يأتي على رواية بحمد الله أو بالحمدِ لله، بخفض الحمد، لا على رواية بالحمدُ لله بالرفع؛ لاقتضائها خصوص لفظ الله. وفي كلام بعضهم أنها ضعيفة. ومقتضى هذا الجواب: أن من بدأ بالبسملة فقط خرج من عهدة الحديثَيْن.

---

(١) اعلم أن لفظ (كل) حكمه الإفراد والتذكير، وإن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى مذكر، وجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير: مفرداً ومذكراً، في نحو قوله تعالى: ﴿وكلُّ شيء فعلوه في الزبر﴾ ﴿وكلٍّ إنسان ألزمناه طائره﴾ وقد نص على مراعاة المعنى مع النكرة ابن مالك وردّه أبو حيان. راجع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص ٢٥٨.

(٢) ما بين القوسين من نسخة: ظ.

الرابع: أن المراد من اسم الله[1] الرحمن الرحيم أي اسم الله تعالى، ومن الحمد مفهومه الكلي.

وهذا الجواب إنما يأتي على رواية بسم الله بباء واحدة، ورواية بحمد الله[2] أو بالحمد لله بالخفض، لا على رواية بسم الله ببائين ورواية الحمدُ لله بالرفع، لما مرّ. ومقتضى هذا الجواب كالأول.

الخامس: حَمْل الابتداء في البسملة في حديثها[3] على الابتداء الحقيقي: وهو جعل الشيء أولاً غير مسبوق بشيءٍ آخر أصلاً. والابتداء بالحمدلة في حديثها على الابتداء الإضافي ويسمى: بالعُرْفي أيضاً: وهو جعل الشيء أولاً بالإضافة إلى المقصود بالذات سواء سبقه شيء أم لا، فهو [أعم][4] مطلقاً من الحقيقي، ولم يُعكس موافقةً للكتاب وعمل[5] السلف، ولأن حديث البسملة أقوى[6]. ومقتضى هذا الجواب أنه لا يخرج عن العهدة إلّا بهما.

السادس: حمل الابتداء في الحديثين على الإضافي، ويوجّه تقديم البسملة على هذا بما مَرّ في الذي قبله. ومقتضى هذا الجواب: أنه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذات، وإن سبقهما شيء آخر، لكن الأولى أن لا يسبقهما شيء آخر موافقة لما مرّ.

السابع: إن الباء في الحديثَيْنِ ليست للتعدية: صلةُ يُبدأ كما هو مبني التعارض بل هي للاستعانة [أو المصاحبة][7]، والاستعانة والمصاحبة له لا ينافيان الاستعانة والمصاحبة بغيره، ويوجّه تقديم البسملة على هذا بما مرّ. ومقتضاه كالذي قبله على ما قاله بعضهم.

---

(١) في المخطوطة: اسم الله.
(٢) لفظ الجلالة ليس في نسخة: (ظ).
(٣) في نسخة (ظ): حديثهما.
(٤) ما بين القوسين، من نسخة: (ظ).
(٥) في نسخة (ح): عمد وفي: (ظ) مصححة: عمل.
(٦) بل حديث الحمدلة أقوى، كما سبق.
(٧) ما بين القوسين من نسخة: (ظ).

أقول: الظرف على هذا الجواب مستقر حال الاستعانة بذكر والأصل في الحال أن تكون مقارنة[1]. وحينئذ يَرِد عليه أنه إن أُريد بالابتداء عليه الابتداء الحقيقي، لم يكن المقارن سوى شيء واحد أو المصاحبة له، فيرجع التعارض.

وإن أُريد الإضافي كان مجردُ إرادته كافية في دفع التعارض من غير احتياج إلى حمل الباء في الحديثين على خلاف ظاهرها كما علم.

ويرد عليه أيضاً أنه لا يظهر إذا كان المبدوء فيه قولاً، إذ النطق بشيئين معاً غير ممكن، ويمكن دفعهما بأن المقارنة في كل شيء بحسبه، وأنها هنا بمعنى عدم التراخي. فتأمل.

واعلم أن حديث البدء وارد بألفاظ مختلفة منها: ما عُلِم مما مرّ.

ومنها: «كلّ أمر لا يبدأ فيه بالحمد أقطع»[2].

ومنها: «كل أمر لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع»[3].

ومنها: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»[2].

ومنها: «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة عليّ فهو أقطع أبتر ممحوق من كلّ[2] بركة».

ومنها: (يفتتح) بدل (يبدأ) لكن لا يضرّه هذا الاختلاف ولا يصير به مضطرباً[3] غير معتدّ به، لإمكان الجمع بين رواياته، واحتمال أن رواته[4] اختلف سماعهم إياه من النبي ﷺ، وأنه عليه الصلاة والسلام قال كلّ واحد منها.

تنبيه: حديث البسملة المذكور خبر **منطوقه:** ثبوت النقص للأمر ذي البال الذي لم يبدأ فيه بها.

ومفهومه: انتفاء النقص عن الأمر ذي البال المبدوء فيه بها، لكنه تضمن

---

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٩٣.

(٢) انظر تخريج هذه الألفاظ فيما سبق.

(٣) الحديث المضطرب هو: ما اختلف في سنده أو متنه اختلاف لا يمكن الجمع بينهما مع التساوي. انظر فتح المغيث ١/٢٣٧، والتقريرات السنية ص ٩١ بتحقيقنا وسيأتي مزيداً عليه إن شاء الله فيما بعد، ولا وجه لهذا الجمع المذكور.

(٤) في (ح): رواية.

النهي عن ترك البدء فيه بها والأمر بالبدء فيه بها، لكن النهي للكراهة والأمر للندب.

أقول: مرادهم بالنقص المنتفي [بمقتضى المفهوم عن المبدوء فيه بها النقص][1] الأحق بترك البدء فيه بها لا مطلقاً، إذ قد يلحق المبدوء فيه بها النقص بمقتضى المفهوم عن[2] المبدوء فيه بها النقص بسبب آخر، كعدم الإخلاص، فلا يرد على المفهوم أن النقص كثيراً ما يلحق المبدوء فيه بها، وكحديث البسملة فيما ذكر حديث الحمدلة.

[فضل البسملة][3]

هذا وقد جاء في فضل البسملة أحاديث أخر.

رُوي عن النبي ﷺ. أنه قال: «أول ما كتبه القلم (بسم الله الرحمن الرحيم) فإذا كتبتم كتاباً فاكتبوها أوله، وهي مفتاح كلّ كتاب أنزل، ولما نزل بها جبريل أعادها ثلاثاً وقال: هي لك ولأمتك فمرهم ألا يَدعوها في شيء من أمورهم، فإني لم أَدعها طرفة عين، منذ نزلتُ على أبيك آدم، وكذلك الملائكة»[4].

أقول: لعل قوله فإني لم أَدعها طرفة عين إلخ: على سبيل المبالغة إذ من المعلوم أن لسانه يشتغل عنها في بعض الأوقات بغيرها، كتلقين الوحي إلا أن يكون له لسان آخر لا يفتر عنها وهو غير بعيد[5].

ورُوي عنه أنه ﷺ قال: «البسملة فاتحة كل كتاب»، وفي رواية «بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب»[6].

---

(١) ما بين القوسين من نسخة: (ظ).

(٢) في نسخة (ظ): على.

(٣) هذا العنوان من زياداتنا للتوضيح.

(٤) الحديث علامة الضعف لائحة عليه، وأخرج الدارقطني ـ بسند ضعيف ـ عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «كان جبريل إذا جاءني بالوحي أول ما يلقي عليّ: بسم الله الرحمن الرحيم». كما في الدر المنثور ١/٧.

(٥) لا حاجة لتأويل الحديث طالما أنه لم يصح. خاصة وأن هذا التأويل لم يرد به شرع، فلا نكلّف أنفسنا ما لم يكلفنا به الله.

(٦) عزاه في الدر المنثور ١/١٠ للخطيب في الجامع حديث رقم (٥٤٧)، عن أبي جعفر محمد بن علي =

قيل: المراد بالكتاب ما أُريد كتبه والمعنى: أن حقّها أنه يفتتح بها كل كتاب، والأظهر أن: المراد الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء بدليل الحديث الأول.

وقد نقل بعضُ العلماء إجماع علماء الملة [على][1] أن الله تعالى افتتح جميع كتبه ببسم الله الرحمن الرحيم.

فإن قيل: هذا ينافي ما جزم فيه غير واحد كالسيوطي[2] من أنها من خصائص هذه الأمة؟

أجيب بأن المختص بهذه الأمة البسملة بهذا اللفظ، وعلى هذا الترتيب، وما وقع في سورة النمل عن سليمان عليه السلام ترجمة عما وقع في كتابه لبلقيس، فإنه لم يكن عربياً، وفي هذا الجواب تسليم اشتمال الكتب السماوية عليها، لا بهذا اللفظ وهذا الترتيب، فيشكل ما يأتي عن ابن عبد الحق[3] تبعاً للنسفي[4] وغيره: من أن معاني الكتب في القرآن، ومعانيه في الفاتحة، ومعانيها في البسملة، ومعانيها في الباء[5] لاستلزام اشتمال الكتب السماوية عليها، كَوْن معاني القرآن في كل كتاب.

ويرد على هذا الجواب أيضاً ما ذكره النجم الغيطي من أن جميع الكتب السماوية نزلت عربية[6]، وعبّر كلُّ نبي عن كتابه بلسان قومه.

= مرفوعاً: «بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب» وسنده ضعيف جداً، فإنه معضل ومسلسل بالضعفاء، انظر الضعيفة ٤/٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(١) ما بين القوسين من نسخة: (ظ).

(٢) انظر الخصائص للسيوطي ٢/٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٣) هو قاضي القضاة إبراهيم بن علي بن أحمد بن يوسف بن إبراهيم، المعروف بابن عبد الحق الواسطي الدمشقي، أبو إسحاق برهان الدين عالم، فقيه، محدث، ولد سنة ٦٦٨ وتوفي بدمشق سنة ٧٤٨ من مؤلفاته: شرح الهداية وغيرها انظر: معجم المؤلفين ١/٦٣.

(٤) هو المفسر، الفقيه، الأصولي، المتكلم، حافظ الدين، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، الحنفي، من تصانيفه: مدارك التنزيل المشهور بتفسير النسفي وغيرها انظر: الدرر الكامنة: ٢/٢٤٧، والفوائد البهية ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٥) لا أدري كيف كان هذا الكلام الذي ليس له مستند من نقل، أو عقل، كان اشكالاً على من ذكر وقولاً لمن ذكره وهذا من منتهى الإسفاف والاستهتار بعظمة القرآن، وإعجازه، فرحم الله هؤلاء العلماء.

(٦) أين الدليل على هذا؟؟!!

أقول: قد يدفع الأول بأنه يجوز أن يكون لكونها بهـذا اللفظ وهذا التـرتيب، دخل في اشتمالها على معاني القرآن، ويكون المراد بافتتاح الكتب بمعناها افتتاحها بمعناها في الجملة، فلا يلزم من اشتمال الكتب عليها بغير هذا اللفظ وهذا الترتيب اشتمال كل كتاب على معاني القرآن.

والثاني: بأن المجيب نظر إلى الحالة المستمرة، لا إلى حـالة النـزول، وبأن نزول البسملة عربية لا يقتضي كونها بخصوص هذا اللفظ وهذا الترتيب.

ثم أقول: في رسالة أبي سعيد محمد الخادمي[(١)] ما نصه: روي عن بُريدة[(٢)] أن النبي ﷺ قال: «ألا أعلمنّك آية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري: (بسم الله الـرحمن الرحيم)[(٣)]». وعن ابن عبـاس، قال: أغفـل الناس آيـة من كتـاب الله لم تنـزل على أحـد سـوى النبي ﷺ إلا أن يكـون سليمـان بن داود (بسم الله الـرحمن الرحيم)[(٤)].

وظـاهر هـذين الحديثَيْن: أن البسملة نـزلت على سليمـان بهـذا اللفظ وهـذا

= والنجم الغيطي: هو محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر، نجم الدين، محدث، مسند، من تصانيفه الابتهاج بالكلام على الإسراء والمعراج، والأجوبة المفيدة عن الأسئلة العديدة. أنـظر معجم المؤلفين ٨/٢٩٣.

وكان في المخطوطة: النجم القبطي، فنبهني الأخ رمزي دمشقية على أنها الغيطي فشكر الله له.

(١) هـو الفقيـه الأصـولي، محمد بن محمـد بن مصطفي بن عثمـان الخادمي أبـو سعيد، من تصـانيفـه: الشريعة النبوية في السيرة الأحمدية، وإبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الـرحمن الرحيم. انـظر معجم المؤلفين ١١/٣٠١.

(٢) هـو: بريدة بن الحُصَيْب، أبو سهـل الأسلمي، صحابي، أسلم قبـل بدر، مـات سنة ثـلاث وستين، كما في التقريب ١/٩٦.

ووقـع في المخـطوطـة: بـريـرة. وهـو خـطأ، والمثبت من الخصـائص ٢/٣٣٨، ومجمـع الزوائـد ٢/١٠٩.

(٣) رواه ابـن أبي حاتم والدارقطني والطبراني في الأوسط والبيهقي وفيه عبـد الكريم بن أبي المخـارق، وهو ضعيف لسوء حفظه، وفيه من لم أعـرفهم، كما في مجمـع الزوائـد ٢/١٠٩، وانظر الخصـائص للسيوطي ٢/٣٣٨، والدر المنثـور ١/٧. قلت: عبد الكـريم: ضعيف، كما في التقـريب ١/٥١٦، والكاشف ٢/١٨١.

(٤) رواه أبو عبيد وابن مـردويه والبيهقي في شعب الإيمـان، عن ابن عباس، كمـا في الدر المنثـور ١/٧، والخصائص الكبرى ٢/٣٣٩.

الترتيب هو يعكر على جوابنا الأخير، ويحتاج عليه إلى شيئين:

الأول: أنها لم تستمر كذلك، بل عبّر عنها بلسان قومه لئلا ينافي ما تقدم.

الثاني: أنها لم تنزل على غير سليمان بهذا اللفظ وهذا الترتيب، وإن نزلت على الجميع باللغة العربية على ما مرَّ، ليكون لتخصيص سليمان وجه، فتأمل.

وعن ابن عباس مرفوعاً: «إن أول شيء كتب في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم».

ورُوي: أنه ﷺ كان يكتب أولاً باسمك اللهم، فلما نزل: ﴿**بسم الله مجراها ومرساها**﴾ كتب بسم الله، فلما نزل ﴿**قل ادعو الله أو ادعو الرحمن**﴾ كتب بسم الله الرحمن، فلما نزل: ﴿**إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم**﴾ كتبها[١].

والمراد بكتابته: أمره بالكتابة[٢]، لأنه لم يكتب بنفسه لكونه كان أميّاً، ليكون ذلك أبلغ في تكذيب الكفرة الزاعمين: أن القرآن من عند نفسه. وحُكي أنه كتب بنفسه في بعض الأوقات على سبيل المعجزة[٣].

أقول: لا يرد[٤] هذا الحديث على مذهبنا أن البسملة آية من كل سورة، لإفادتها عدم البسملة في السورة[٥] التي نزلت قبل نزول آية النمل، إذ كثيراً ما كان ينزل أول السورة بَعْد نزول آخرها، مع تخلل نزول بعض سورة أخرى بينهما كما لا يخفى على الممارس لعلوم القرآن.

ورُوي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إذا كتبتم كتاباً فاكتبوا في أوله (بسم الله الرحمن الرحيم) وإذا كتبتموها فاقرؤوها».

ورُوي: إن أول ما نزل به جبريل (بسم الله الرحمن الرحيم)[٦].

---

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ص ٢٠٠ وأنه قول ميمون بن مهران: كان رسول الله... الخ.

(٢) في نسخة: ظ: بالكتاب.

(٣) لم يصح أن النبي ﷺ كتب في آخر حياته.

(٤) في نسخة: ح: ويرد، والمثبت من نسخة ظ.

(٥) في ح: لإفادته عدم البسملة في السور والمثبت من نسخة ظ.

(٦) روى الدارقطني بسند ضعيف عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: كان جبريل إذا جاءني بالوحي، =

أقول: لعل المراد النزول على آدم لا النـزول على محمد ﷺ، وإلا نـافى ما قبله وما سيأتـي من أن أول ما نزل: ﴿اقرأ باسم ربك ـ إلى ـ ما لم يعلم﴾ من غير بسملة[١].

ورُوي: أنهـا لما نـزلت هرب الغَيْم إلى المشـرق، وسكنت الـريـاح، وهـاج البحر، وأصغت البهائم بآذانها، ورُجمت الشياطين، وحلف اللهُ بعزّته وجلالـه: أنه لا يُسَمَّى اسمــه على شيء [إلا][٢] شفـاه، ولا يُسَمَّى اسمــه على شيء إلَّا بـارك فيه[٣].

ورُوي أن رجلاً قال بحضرته ﷺ: تعس الشيطان[٤].

فقال له عليه الصلاة والسلام: «لا تقل ذلك، فإنه يتعاظم عنده ـ أي عند هذا القول ـ ولكن قل: بسم الله الرحمن الرحيم، فإنه يصغر حتى يصير أقلّ من ذبابة».

ورُوي: «من أراد أن يحيى سعيـداً، ويموت شهيـداً فليقـل عنـد ابتـداء كـل شيء: (بسم الله)».

أي: كل شيء ذي بال بدليل الحديث المتقدم.

ورُوي: «(بسم الله الرحمن الرحيم) أم القـرآن وهي أم الكتب، وهي السبع

= أول ما يلقي عليّ: بسم الله الرحمن الرحيم. كما في الدر المنثور ١/٧.
ورواه الديلمي في الفردوس، حديث رقم (١٢) ١/٤٩ بتحقيقنا بنحـوه، وانظر كنوز الحقائق للمناوي ١/٨٨.
قلت:
إن أول ما نزل على الإطلاق: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ كما عليه المحققون، وجماهير العلماء.
وحكى السيـوطي في الاتقان قـولاً بأن: بسم الله الـرحمن الرحيم، من أول مـا نزل وقـال: حكاه ابن النقيب في مقدمة تفسيره. وأخرج الواحدي بإسناده عن عكرمة والحسن، قالا: أول ما نـزل من القرآن بسم الله الـرحمن الرحيم، انظر الاتقان ١/٣١ ـ ٣٣، والأوائـل للسيوطي ص ٨٠ حيث عـزا القـول لابن عباس أخرجه ابن جرير، وعكرمة والحسن، أخرجـه الواحـدي. وهذا القـول ضعيف، لم يعتمد من قبل العلماء.

(١) قلت: أثبت العرش ثم انقش.
فالحديث ضعيف، فلا داعي للتأويل والجمع بينه وبين أن أول ما نزل هو ﴿اقرأ باسم ربك﴾.
وخصوصاً بمثل هذه التأويلات التي تحتاج هي إلى دليل ونص؟!!

(٢) ما بين القوسين من نسخة: ظ.

(٣) عزاه في الدر المنثور ١/٩ لابن مردويه والثعلبي عن جابر بن عبد الله وعلامات الضعف لائحـة عليه. وهكذا الأحاديث التي تليه.

(٤) رواه أبـو داود (٤٩٨٢)، وأحمـد في المسنـد ٥/٥٩ ـ ٧١ ـ ٣٦٥، وعبد الـرزاق في المـصنف=

المثاني». أقول لعل وضعها بذلك باعتبار اشتمالها على معاني الفاتحة الموصوفة به.

وعن ابن مسعود: «من أراد أن يُنجِّيه الله من الزبانية التسعة عشرة فليقرأ البسملة، فيجعلَ الله له بكل حرف جُنَّة من كلّ واحد منهم»[(١)]. فإنهم يقولونها في كل أفعالهم، فيها قوتهم، وبها استضلعوا ذلك موافقة لعدد حروفها الرسمية. ومعنى فليقرأ البسملة: فليواظب على قراءتها كما صرّح به المناوي في شرح ألفية السيرة.

وعن عليّ مرفوعاً: «ما من كتاب يُلْقىٰ في الأرض وفيه (بسم الله الرحمن الرحيم) إلّا بعث الله الملائكة يحفّون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله ولياً من أوليائه يرفعه، فمن رفع كتاباً من الأرض فيه البسملة، رفع الله اسمَهُ في عليين، وغفر له ولوالديه ببركتها»[(٢)].

وروي عنه ﷺ أنه قال: «من قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) وكان موقناً سبّحت معه الجبالُ إلّا أنه لا يسمع تسبيحها»[(٣)].

ورُوي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إذا قال العبد: (بسم الله الرحمن الرحيم) قالت[(٤)] الجنة: لبيك اللهم وسعديك، إلهي إن عبدك فلان قال: (بسم الله الرحمن الرحيم) اللهم زَحْزِحْهُ عن النار، وأدخله الجنة».

ورُوي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «من كَتَب (بسم الله الرحمن الرحيم) غُفِرَ له»[(٥)].

= (٢٠٨٩٩). وسنده صحيح.

(١) عزاه السيوطي في الدر المنثور ١/٩ لوكيع، والثعلبي، عن ابن مسعود. وفيه حسنة بدل جنة.

(٢) رواه الطبراني في المعجم الصغير ١/١٤٤، وذكره السيوطي في اللآلىء ١/٢٠٢، وابن عراق في تنزيه الشريعة ١/٢٦٠، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٨٧ ـ ٨٨، وفي الباب عن أنس، وأبي هريرة. انظر العلل المتناهية ١/٨٨ ـ ٩٠، والدر المنثور ١/١١، والكامل لابن عدي ٥/٤٩.

(٣) عزاه في الدر المنثور ١/١٠ لأبي نعيم والديلمي عن عائشة مرفوعاً.

(٤) في نسخة (ح): قال.

(٥) عزاه في الدر المنثور ١/١٠ لأبي نعيم في تاريخ أصبهان وابن أشتة في المصاحف بسند ضعيف عن أنس مرفوعاً: «من كتب بسم الله الرحمن الرحيم مجوّدة تعظيماً غفر الله له». وكذلك رواه ابن عدي =

أقول: لعل المراد أجاد كتابتها تعظيماً لاسمه تعالى كما يفيده بعض الأحاديث الآتية في فضل تجويد كتابتها.

ورُوي أن رجلاً كتب إلى عمر أنّ بي صداعاً لا يسكن[1] فابعث لي دواءً، فبعث إليه قَلَنْسُوة فكان إذا وضعها على رأسه سكن صداعه، وإذا رفعها عاد إليه الصداع، ففتحها فإذا فيها كاغد[2] مكتوب فيه (بسم الله الرحمن الرحيم).

وقال الحسن[3]: في قوله تعالى: ﴿**إذا ذكرتَ ربَّك في القرآن**﴾[4] يعني: بسم الله الرحمن الرحيم[5].

وقيل في قوله تعالى: ﴿**وألزمهم كلمة التقوى**﴾[6] أنها: بسم الله الرحمن الرحيم[7].

ورُوي: أن الكتب المنزلة من السماء إلى الأرض مائة وأربعة، أنزل على شيث ستون، وعلى إبراهيم ثلاثون، وعلى موسى قبل التوراة عشرة، والتوراة، والإنجيل والزبور، والفرقان، وأن معاني كلّ الكتب مجموعةٌ في القرآن، ومعانيه مجموعة في الفاتحة، ومعانيها مجموعة في البسملة، ومعانيها مجموعة في بائها[8]، ومعناها بي كان ما كان وبي يكون ما يكون، كذا في ابن عبد الحق[9].

= في الكامل ٥/ ٥٠ وفيه أبو حفص العبدي، متروك كما في الميزان ٣/ ١٨٩. وعزاه في تنزيه الشريعة ١/ ٢٦٠ للبيهقي في الشعب من علي موقوفاً بلفظ: «تنوّق رجل في بسم الله الرحمن الرحيم، فغفر له». وتنوق أي: تذلل.

(١) في: (ظ) و(ح): (يكن).

(٢) الكاغِد، والكاغَد: القرطاس. كما في المنجد ص ٧٣٢.

(٣) هو الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم، ثقة، فقيه، فاضل، انظر التقريب ١/ ١٦٥، وتهذيب الكمال ٦/ ٩٥، وميزان الاعتدال ١/ ٥٢٧، وقد فصّلت الكلام عليه في تحقيق كتاب التبيين في أسماء المدلسين برقم (١٣).

(٤) سورة الإسراء، آية رقم/ ٤٦.

(٥) انظر تفسير ابن كثير ٣/ ٤٣، وزاد المسير ٥/ ٤١.

(٦) سورة الفتح، آية رقم/ ٢٦.

(٧) انظر تفسير ابن كثير ٤/ ١٩٤، وزاد المسير ٧/ ٤٤١ - ٤٤٢.

(٨) قد سبق التعليق على هذا الكلام وبأنه غير مقبول شرعاً ولا نقلاً، وفيه هَدْرٌ لإعجاز القرآن، فنسأل الله العافية.

(٩) سبقت ترجمته.

والمراد الجمع ولو إجمالاً بطريق الإيماء، ووجّه بعضُهم كَوْن معاني البسملة في الباء، بأن المقصود من كل العلوم وصول العبد إلى الرب، وهذه الباء لما فيها من معنى الإلصاق تلصق العبد بجناب الرب، وزاد بعضُهم: ومعاني الباء في نقطتها، ومعناها: أنا نقطة الوجود المستمد مني كل وجود[١].

وقيل: المراد بنقطتها أول ما يجرّ بالقلم لا النقطة التي تحتها، لأن نقط الحروف اصطلاح جديد. وفي الخادمي[٢]: أنها النقطة التي [تحت][٣] الباء.

وقوله: أنزل على شيث ستون.. إلخ، مخالف لما في الخميس[٤] ونصه عن أبي ذَرّ الغفاري[٥]، قلت: يا رسول الله كم أنزل الله من كتاب؟ قال: «مائة صحيفة وأربعة كتب، على شيث خمسين صحيفة، وعلى [خنوخ][٦] - وهو: إدريس - ثلاثين صحيفة، وعلى إبراهيم عشر صحائف، وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف، وأنزل التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان»، ولم يذكر آدم في هذه الرواية. وفي الينابيع: وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى. اهـ.

وقوله: (ومعاني القرآن) أي: غير الفاتحة والبسملة[٧].

وقوله: «معاني الفاتحة» أي: غير البسملة.

وقوله: «ومعاني البسملة»: أي غير الباء لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه.

وجاء في الحث على تجويد البسملة وتحسين خطّها أحاديث: روي أنه ﷺ

---

(١) هذا من الكلام الذي تأباه عقول المسلمين، ومحال أن يكون معنى القرآن في نقطة الباء، بل في الباء، لأن كل حرف من حروف القرآن له معناه وتأويله وإعجازه فمثل هذه الأقوال لا تصدر إلا ممن لا يتدبرون القرآن ولا يفهمون معانيه نسأل الله العافية.

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٦.

(٣) ما بين القوسين من نسخة: (ظ).

(٤) المراد: تاريخ الخميس.

(٥) هو جندب بن جنادة الصحابي المشهور، تقدّم إسلامه، وتأخّرت هجرته، فلم يشهد بدراً، ومناقبه كثيرة جداً، مات سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان - رضي الله عنهم، أنظر: الإصابة ٤/٦٣، وتهذيب التهذيب ١٢/٩٠ والتقريب ٢/٤٢٠.

(٦) ما بين القوسين من نسخة (ظ)، وفي (ح) بياض.

(٧) في هامش نسخة (ظ): وفي نسخة: والباء.

قال لمعاوية كاتب وحيه: «ألِقْ[1] الدواة، وحرّف القلم، وأقم الباء، وفرّق السين ـ أي: فرّق أسنانها ـ ولا تغوّر الميم وحسّن الله، ومدّ الرحمن، وجوّد الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى، فإنه أذكرُ[2] لك».

وكان عمر بن عبد العزيز[3] يقول لكتّابه: طوّلوا الباء وأظهروا السين ـ أي: أظهروا أسنانها ـ ودوّروا الميم، تعظيماً لكتاب الله تعالى[4].

وعن ابن مسعود مرفوعاً[1]: من كتب (بسم الله الرحمن الرحيم) فلم يعور الهاء التي في بسم الله كتب الله له عشر حسنات، ومحى عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات»[5].

ورُوي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «تأنقّ رجل في (بسم الله الرحمن الرحيم) فغفر[6] له».

ورُوي: «إذا كتبتم كتاباً فجوّدوا (بسم الله الرحمن الرحيم) تُقْضَ لكم الحوائج»[7].

وفيه: أن علياً كرّم الله وجهه نظر إلى رجل يكتب (بسم الله الرحمن الرحيم) فقال له: جوّدها فإن رجلاً جوّدها فغفر له.

---

(١) بفتح الهمزة وكسر اللام من لاق الدواة جعل لها ليقة، وهي صوفة تكون في أسفل الدواة من داخلها لتمتص الحبر وتشربه. فاصلاح الدواة والتصاق المداد هو الإلاقة. انظر القاموس.

(٢) عزاه للديلمي، السيوطي في الدر المنثور ١/١٠، وانظر آخره في تنزيه الشريعة ١/٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالوزير، وولي الخلافة بعده، فعُدَّ مع الخلفاء الراشدين، مات في رجب سنة إحدى ومائة، وله أربعون سنة، ومدة خلافته سنتان ونصف، انظر التقريب ٢/٥٩ ـ ٦٠.

(٤) انظر الدر المنثور ١/١٠ ـ ١١.

(٥) رواه ابن حبان في المجروحين ٢/١٩١ من حديث أبي هريرة مرفوعاً. ثم قال: «وهذا شيء موضوع لا شك فيه وعندي أن المبتدئين في صناعة الحديث يعلم أن هذا بهذا الإسناد موضوع فكيف الممعن في الصناعة» اهـ. وانظر اللآلىء المصنوعة ١/٢٠٢.

(٦) عزاه للبيهقي في الشعب عن علي مرفوعا: ابن عراق في تنزيه الشريعة ١/٢٦٠، وقد سبق تخريجه قريباً.

(٧) ذكره السيوطي في الآلىء ١/٢٠٣، وعزاه للديلمي في مسند الفردوس ثم قال: «وفيه عبيد: متروك» اهـ.

واعلم أن هذه الأحاديث التي سقتها نقلتُ بعضَها من رسالة الشنواني[١] وبعضها من رسالة الخادمي[٢] وبعضها الآخر من رسالة الشيخ محمد بن محمد بن حمدون بنابي[٣] المغربي، والله أعلم.

---

(١) هو إسماعيل بن عمر بن علي بن وفا الشنواني الشافعي أبو بكر، من تصانيفه: حلية الكمال بأجوبة أسئلة الجلال، وحاشية على شرح البسملة والحمد لله للشيخ عميرة، انظر ايضاح المكنون للبغدادي ١/٤٢٠، ومعجم المؤلفين ٢/٢٨٣.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) في نسخة (ظ): ببابي. وانظر معجم المؤلفين ١١/٢٥٨.

المقصد الأول

في الباء
وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول:

قيل: الباء للاستعانة[1] وباء الاستعانة: هي الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها، التي يتوقّف وجوده عليها، كما في: كتبتُ بالقلم، وتسمى بالآلة أيضاً، وإن كانت هذه التسمية غيرَ لائقة في مثل هذا المقام.

وقيل: للمصاحبة[1] وباء المصاحبة: هي التي يصلح موضعها (مع) ويغني عنها وعن مصحوبها الحال، كما في: ﴿**اهبط بسلام**﴾[2] أي: معَ سلام أو مسلِّماً. والمراد بالمصاحبة هنا بقرينة المقام المصاحبة على وجه التبرّك.

ووجه الأول: بأن فيه دلالةً على توقف وجود الأمر على اسم الله تعالى، وأنه إذا لم يصدّر به لا يوجد، لأن ذلك شأن الآلة فيكون فيه تنزيل توقّف الكمال منزلة توقّف الوجود، وتنزيل الموجود الذي لم يكمل شرعاً منزلة المعدوم، وذلك يُعدّ من المحسِّنات.

ووجه الثاني: بأن فيه من التأدّب مع اسم الله والتعظيم له ما ليس في الأول الموهم أن اسم الله غيرُ مقصود لذاته، لأن الآلة لتحصيل المقصود بالذات.

وما قيل في دفع الاعتراض على الأول بهذا الإيهام من أن للألة جهتين: جهة التوقف عليها، وجهة عدم قصدها بالذات، والمنظور إليه على الأول: الجهة الأولى دون الثانية، لا يدفعه لبقاء الإيهام. فإن قلت: هلا مُنع الأول لما فيه من إيهام ما لا يليق؟

---

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) سورة هود، آية رقم/٤٨.

قلت: قال شيخنا العدويُّ في حاشيته على ابن عبد الحق: لم يُعتبر هذا الإيهام لأنه ورد في الشرع ما يدل على جواز: إستعذت بالله ونحوه. اهـ.

أي: ومحل منع الوهم إذا لم يرد وإلا لم يمنع كالصبور، والذي ورد نحو: ﴿**قال موسى لقومه: استعينوا بالله واصبروا**﴾[١]، (**وإذا استعنت فاستعن بالله**)[٢].

أقول: ما أجاب به إن قرر بأن استعمال باء الاستعانة في جنابه تعالى ورد شرعاً فلا عبرة بما فيها[٣] من الإيهام.

وردّ عليه إن الباء في نحو: استعنت بالله، ليست للاستعانة، بل لمجرد التعدية، كما في رسالة الشنواني[٤] وغيرها.

وإن قرر بأن جواز نحو: استعنت بالله، يفيد جواز باء الاستعانة، لاشتراكهما في تضمن معنى الاستعانة، وفي إيهام أن المستعان به غير مقصود لذاته لم يرد ذلك، لكن قد يُتوقف في جريان القياس هنا فتأمل.

ولا بد من التجوّز على الأول لأن مدخول باء الاستعانة الآلة الحقيقية، والتجوّز إما بالاستعارة المصرّحة التبعية إن شُبّهت الاستعانة بغير الآلة الحقيقية بالاستعانة بالآلة الحقيقية، فسرى التشبيه إلى جزيئاتهما، فاستعيرت الباء الموضوعة للاستعانة الجزئية بالآلة الحقيقية للاستعانة الجزئية بغير الآلة الحقيقية، أو المكنية، إن شُبّه اسم الله تعالى بالآلة الحقيقية، وجُعلت الباء تخييلاً، أو بالمجاز المرسل بمرتبةٍ إنْ لُوحظ أن الباء الموضوعة لاستعانةٍ مقيدة بكونها بآلة حقيقية نُقِلت إلى استعانة مطلقة عن ذلك القيد، وأن استعماله في استعانة مقيدة بكَوْنها بغير آلة حقيقية، من حيث أنها فَرْدٌ من أفراد المطلقة، فتكون العلاقةُ التقييدَ بناءً على المرجَّح من اعتبار العلاقة من جهة المنقول عنه، لأنه[٥] المعنى الحقيقي وهو أولى

---

(١) سورة الأعراف، آية رقم/١٢٨ وكان في المخطوطة: (يا قوم استعينوا..).

(٢) رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة باب (٥٩) حديث رقم (٢٥١٦) ٤/٦٦٧. وأحمد في المسند ١/٢٩٣ ـ ٣٠٣ ـ ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

وقد تكلّم عليه الحافظ ابن رجب في شرحه الرائع لهذا الحديث في كتابه نور الاقتباس، وفي جامع العلوم والحكم.

(٣) في نسخة (ظ): فيه.

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٣.

(٥) في نسخة (ظ): لأن.

بالاعتبار، والإطلاق بناءً على القول الثاني من اعتبارها من جهة المنقول إليه، لأنه المراد من اللفظ.

والتقييد والإطلاق بناءً على القول الثالث من اعتبارها من جهتهما معاً رعايةَ لحقّ كلّ منهما، أو بمرتبتين إنْ لوحظ أن الباء نُقِلَت إلى الاستعانة المطلقة، ثم منها إلى استعانة مقيدة وأن استعمالها في هذه المقيدة من حيث خصوصها، فتكون [العلاقة][1] التقييد ثم الإطلاق بناءً على المرجّح، والإطلاق ثم التقييد بناء على الثاني، والتقييد والإطلاق، ثم الإطلاق والتقييد بناء على الثالث.

أقول: ولا بدّ من التجوّز على الثاني أيضاً إن خُصَّت المصاحبة الحقيقية بالمبصَرات، أو عُمِّمَتْ وكان الأمر المبدو، مما لا يمكن حصول شيء منه، مع النطق باسم الله في آن واحد كالقراءة.

وقلنا: إن مصاحبة شيء لشيء حقيقةً اجتماعهما في آن واحد، فإن عُمِّمَتْ وكان الأمر مما لا يمكن حصول شيء منه مع النطق باسم الله كالذبح أو ممّا لا يمكن حصولٌ منه معه.

وقلنا: إن المصاحبة الحقيقية في كل شيء بحسبه، وإنها في الألفاظ النطق بلفظ[2] عقب آخر من غير تراخ، فلا تجوّز، وفُهم من هذا الكلام: أنه لا يُشْتَرَطُ في المصاحبة الحقيقية ابتداء المصاحبين معاً، وانتهاؤهما معاً.

وقيل: **الباء للتعدية**: وأيدْه بعضهم بأن الابتداء في مقابلة الانتهاء، والانتهاء إذا عُدِّي بـ (إلى) كان معناه غيرَ معناه قبل تعديته بها، فإنك إذا قلتَ: انتهى الأمر، فمعناه: فرغ، وإذا قلتَ: انتهى إلى كذا، فمعناه[3]: وصل إليه، وكذلك الابتداء فمعنى ابتدأ كذا: شرع فيه، فإذا قلت: ابتدأ بكذا الآن: معناه: قدّمه وجعله بداية.

أقول: المراد كما يؤخذ من هذا التأييد التعدية العامة التي تشترك فيها جميع

---

(١) ما بين القوسين من نسخة: (ظ).

(٢) في (ظ): باللفظ.

(٣) قوله: فمعناه، ليس في نسخة: (ظ).

حروف الجرّ، وهي إيصال معنى الأفعال إلى المجرورات، لا التعدية الخاصة التي تشترك فيها الهمزة[1] والتضعيف والباء، وهي جَعْل الفاعل مفعولاً، وشيء آخر فاعلاً كما في: أخرجه، وخرجه، ﴿وذهب الله بنورهم﴾[2].

ثم أقول: المقصود كما يؤخذ من مقابلة هذا القول بالقولَيْن السابقين مجردُ التعدية أي: من غير اعتبار استعانة أو مصاحبة فلا اعتراض، بأن كون الباء للاستعانة أو المصاحبة من أفراد كونها للتعدية العامة، فلا يحسن مقابلته بهما.

ثم أقول: هذا القول إنما يأتي إذا قُدِّر المتعلّق من مادة نحو الابتداء لا من مادة نحو التأليف، فافهم.

وقيل: للقسم، ولا يخفى بُعده وإحواجه إلى تقدير مُقْسَم عليه من غير دليل قوي في المقام، بل لا يصح في بعض المواضع.

وقيل: زائدة،وعليه فـ (اسم) مرفوع بالابتداء قيل: تقديراً؛ لأن الإعراب محلي للمبنيات وقيل:محلاً لأن التقدير على الحرف، فيلزم اجتماع إعرابَيْن، ومنع هذا القائل اختصاص المحلي بالمبنيات مستدلاً بما ذكره في معمول المصدر المضاف إليه المصدر، من كونه في محل رفع إن كان فاعلاً، ومحل نصب إن كان مفعولاً، والخبر محذوف اسم أو فعل.

ومما يجب التنّبه له أن قولهم: الزائد دخوله في الكلام كخروجه، هو كما قال الرضيّ باعتبار أصل المعنى المراد، قال: وإلا فلا بدّ له من فائدة تُخْرِجه عن العَبَثِيَّة حتى يصحّ وقوعه في كلام[3] البلغاء العقلاء وكلام الله ورسوله ـ إما لفظية كإصلاح سَجْع أو نظم، وصورة التركيب كأحسنْ بزيد، ومعنوية: وهي التأكيد ثم أورد أنهم حيث جعلوا هذا المؤكد زيد يلزمهم زيادة إنَّ الناسخة وجميع المؤكدات.

أقول: يمكن دفعه بالفرق بين القسمين بأن نحو (إنّ) وضع وضعاً شخصياً

---

(١) إلى هنا انتهت نسخة ظ.

(٢) سورة البقرة، آية رقم/١٦.

(٣) في المخطوطة: الكلام.

للتوكيد، فجَلّ عن أن يُحكم بزيادته، بخلاف الزوائد؛ فإن وضعها للتوكيد نَوْعيٌّ فيما يظهر، فكان دون ذلك فقيل الحكم بزيادة، فافهم.

وقد علم من هذا الاختلاف في الباء أنها من قبيل المجمل، فإن قلت: ورود الباء كغيرها من حروف الجر لمعان مختلفة هل هو على طريق الاشتراك اللفظي والحقيقة والمجاز؟

قلت: المعاني المختلفةُ الوارد لها حرف الجر إن تبادرت منه كالاستعانة والمصاحبة والسببية والتعدية الخاصة بالنسبة للباء فحقيقة، فيكون الحرف مشتركاً بينها، لأن التبادر علامة الحقيقة، ولا حاجة لتكلّف معنى كلّي جامع لتلك المعاني، وجعله الموضوع له الحرف كما قيل: إن الإلصاق حقيقة أو مجازاً كما في: أمسكت بزيد، ومررت بعمرٍو، وهو المعنى الأصلي للباء الذي لا يفارقها، ومن ثمّ اقتصر عليه سيبويه[1].

أقول: استعمالها على القول في نحو الاستعانة والمصاحبة إن كان لتضمّنه الإلصاق فحقيقة، أو من حيث خصوصه فمجاز.

فإن قلت: المقرر أن الحمل على الحقيقة والمجاز أولى من الحمل على الاشتراك، هذا إذا تُيُقِّنَتْ حقيقة أحد المعاني وجُهل حال غيره، أما إذا لم يكن ذلك فالحمد على الاشتراك تعيّن فراراً من التحكّم، وإن لم تتبادر منه، كالابتداء والانتهاء بالنسبة للباء.

فمذهب البصريين منع استعماله فيها، وحمل ما ورد منه على الشذوذ، أو تضمين العامل كما في قوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت

وقوله تعالى حكاية عن يوسف بن يعقوب عليهما الصلاة والسلام: ﴿**وقد أحسن بي**﴾[2] فاستعمال الباء في الأول بمعنى (من)، وفي الثاني بمعنى (إلى) إما

---

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، أبو بشر، الأديب، النحوي، صاحب الكتاب، أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد الفراهيدي وغيره، توفي سنة ١٨٠. انظر إنباه الرواة ٢/٣٤٦ - ٣٦٠، وسير أعلام النبلاء ٦/٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) سورة يوسف، آية رقم/١٠٠.

شاذاً أو على تضمين شربن: رُوِيْن، وأحسن معنى لطف وهذا من التضمين المقيس عند الأكثرين كما في ارتشاف أبي حيان[1].

أقول: يظهر أن اللفظ المضمّن معنى لفظ آخر حقيقة ومجاز باعتبارين، لأن الظاهر أنه مستعمل في كلّ من المعنيين مستقلاً بذاته، فهو كسائر الألفاظ المستعملة في حقيقتها ومجازها، وعلاقة المجاز على هذا مختلفة باختلاف المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فتارة تكون مشابهة وتارة تكون غيرها، لا أنه مستعمل في مجموعهما من حيث هو مجموع، حتى يكون اللفظ مجازاً فقط، لأن اللفظ لم يوضع للمجموع، وانظر ما علاقة المجاز بفرض الاستعمال في المجموع، ولا يسمح أن تكون الجزئية كما قد يتوهّم لما نقله الناصر اللقاني[2] وغيره عن سعد الدين أنه يشتّرط في علاقة الجزئية أو الكلية، كَوْن الكلّ مركباً من الأجزاء تركيباً حقيقياً كما في (. . .)[3] لاعتبار (ياء) كما هنا فتأمل.

ومذهب الكوفيين جوازه على سبيل الاستعارة التبعية[4] في الحرف.

وقيل: على سبيل الحقيقة.

فإن قلت: قد بان حال الباء مع معانيها المختلفة من الاستعانة والمصاحبة وغيرها، فما حالها مع معاني المتماثلة وكجزئيات المصاحبة، هل هي مشتركة بينها اشتراكاً لفظياً أو لا.

قلت: أما على مذهب السعد التفتازاني والجمهور: إن الحروف ونحوها كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات كليات وضعاً جزئيات استعمالاً، فلا شبهة في عدم الاشتراك اللفظي، وإلا لزم أنّ كلَّ لفظ وضع لمفهوم كلي مشترك اشتراكاً لفظياً بين أفراده، المستعمل فيهما اللفظ، ولا قائل به.

---

(١) انظر البحر المحيط ١/ ١٤.

(٢) هو محمد بن حسن بن علي بن عبد العزيز بن عبد الرحمن البدرائي ثم الدمياطي، اللقاني، المالكي، نصر الدين، توفي بالقاهرة سنة ٩٥٧ من آثاره: البسملة وشرح مختصر المنتهى وشرح منظومة ابن رشد: انظر معجم المؤلفين ٩/ ٢٠٣.

(٣) كلمة غير مفهومة صورتها: الشريد.

(٤) تكون الاستعارة تبعية إذا كان اللفظ الذي جرت فيه مشتقاً أو فعلاً. انظر البلاغة الواضحة ص ٧٧.

وأما على مذهب العضد والسيد: أنها جزئيات وَضْعاً واستعمالاً.

فإن قلنا باشتراط تعدّد الوضع في مفهوم المشترك اللفظي، كما صرّح به السيد لم تكن الباء مشتركة بين تلك الجزئيات؛ لأنها وضعت بوضع واحد للجزئيات، مستحضرة بكليها فلم يوجد الشرط، ولهذا قال السيد بعدم اشتراك الحرف بينها كما نقله عنه[1]. . .

وإن قلنا بعدم اشتراطه كانت مشتركة بينهما، كما مال إليه العصام، حيث قال: لم نَرَ قَيْدَ تقدم الوضع في مفهوم المشترك إلا للسيد، ولم نَرَ في الكتب المشهورة ما يفيد خروج الموضوع للأمور المخصوصة بالوضع العام عن تعريف المشترك، وتعريفاتهم متناولة.

واعلم أن الوضع إن تعين فيه اللفظ الموضوع فشخصي، وإن لم يتعيّن كأن يقول الواضع: وضعتُ كلَّ لفظ على هيئة كذا لمعنى كذا فنوعي، ومنه المجاز، وكل ما دلالته على المعنى بالهيئة، كالمركّب والمشتقّ والمصغّر، والمنسوب، والمثنى، والجمع، والشخصي:

إن كان فيه المعنى الموضوع له خاصاً ملحوظاً بخصوصه، سُميّ وَضْعاً خاصاً لموضوع له خاص، كوضع الأعلام لمسمياتها، أو ملحوظاً بأمر عام له ولغيره من أمثاله سُمِّي وَضْعاً عاماً لموضوع[2] له خاص.

وهذا القسم أثبته المتأخرون وجعلوا منه وضع الحروف ونحوها.

وإن كان عاماً ملحوظاً بعمومه، سُميّ وَضْعاً عاماً لموضوع له عام، كوضع أسماء الأجناس لمفهوماتها الكلية.

وأما كَوْن المعنى العام ملحوظاً بأمر خاص، فيكون الوضع خاصاً لموضوع له عام فمحال كما بُيِّنَ في محلّه.

فالأقسام أربعة: منها ثلاثة واقعة، ومثل ذلك يقال في النوعيّ إذا عرفْتَ هذا فوضع الحروف على المذهب الأول من الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، وعلى الثاني من الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص، أما كون الموضوع له

---

(١) في المخطوطة كلام لم أهتد لفهمه وصورته: عن سم في أياته.

(٢) تكررت لفظة: «لموضوع»، في المخطوطة.

عامّاً على الأول، فلكونه عليه كلياً كما مر.

وأما كَوْنه خاصاً على الثاني، فلكونه كلّ جزئي من جزيئات الكلي كما مر.

وأما كون الوضع عاماً فلملاحظة الموضوع له العام بعمومه على الأول، وملاحظة الموضوع له الخاص بأمر عام يشمله ويشمل كل خاص من الجزئيات الموضوع لها على الثاني.

وأما كَوْن الوضع شخصياً فلتعيين اللفظ الموضوع فاستُفِدَ: أن عموم الوضع باعتبار العموم عند الوضع، وخصوصه باعتبار الخصوص عنده، وأن شخصيته بتعيين اللفظ الموضوع ونوعيته بعدم تَعيّنه.

المبحث الثاني

متعلّق (بسم) محذوف لكثرة الاستعمال ولفهم المعنى بدون ذكره، ولأن المقصود المتعلّق بالكسر بدليل قول المطول نقلاً عن دلائل الاعجاز: إن ما من كلام فيه أمر زائد على مجرّد إثبات الشيء، أو نفيه عنه، إلا وهو الغرض والمقصود من الكلام اهـ. ولتذهب نفسُ السامع كلَّ مذهب ممكن في المقام، وقد اختلف فيه:

١ ـ فقدّره الكوفيون فعلاً قال ابن هشام[1] في المغني[2]: وهو المشهور في التفاسير والأعاريب فالجملة فعلية و (بسم) ظرف لفعل[3] متعلّق بالفعل، والمجرور في محل نصب به على المفعولية، وإنما قلنا: المحل للمجرور وحده، لأنه الذي عمل فيه العامل بواسطة حرف الجر.

٢ ـ وقدّره البصريون اسماً، فالجملة اسمية، وهو: إما مبتدأ و (بسم) ظرف

---

(١) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المعروف بابن هشام، جمال الدين، أبو محمد، من تصانيفه قطر الندى وبلّ الصدى، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ وكلاهما في النحو، وكتاب شرح الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني في فروع فقه الحنفية، وشرح بانت سعاد، وشرح الشافية، انظر الدرر الكامنة لابن حجر ٢/٣٠٨ ـ ٣١٠، والبدر الطالع ١/٤٠٠ ـ ٤٠٢ ومعجم المؤلفين ٦/١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) انظر مغني اللبيب ص ٥٨٤ ـ ٦٦٥.

(٣) في المخطوطة: لغو.

له متعلق به، فمحلّ المجرور نصب به على المفعولية.

وقولهم: المصدر لا يعمل محذوفاً خاص بغير الظرف، لتوسعهم فيه.

والخبر محذوف والأصل: ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم كائن، وإما خبر و (بسم) ظرف مستقر، متعلق به، فمحل المجرور نصب به على المفعولية، والأصل: ابتدائي كائن بسم الله الرحمن الرحيم.

فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان، إلا أن (بسم) على الأول متعلق بالمبتدأ، وعلى الثاني متعلق بالخبر، ونبني[1] على القولين أن حذف المتعلّق واجب على الثاني لعمومه عليه دون الأول، كقول الكوفيين، فإن مشينا على القول الثاني: إن الخبر نفس الجار والمجرور، كان محلّ مجموعهما رفعاً على الخبرية للمصدر، وكان المحذوف المبتدأ فقط. وإنما جعلنا المحلّ على هذا المجموع الجار والمجرور، لأنه الواقع موقع المتعلّق المحذوف، وقولهم: لا محل للحرف، أي: وحده، ولا يرد على جعله خبراً للمصدر قولهم: المصدر لا يعمل محذوفاً، لما مر.

ولأن المصدر الواقع مبتدءاً له جهتان:

١ ـ جهة مصدرية وبها يرفع الفاعل وينصب المفعول.

٢ ـ وجهة مبتدئية وبها يعمل في الخبر ونائبه.

وعدم عمله محذوفاً من الجهة الأولى، أما من الثانية فيعمل محذوفاً كما يعمل مذكوراً.

وبعضهم جعل لمجموع الجار والمجرور على أنه متعلّق بالخبر محل رفع، باعتبار وقوعه موقع الخبر ونيابته عنه ظاهراً.

وأما على القول الثالث: إن الخبر مجموع المتعلّق المحذوف والمتعلق المذكور، فمحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلّق المحذوف، ولا محلّ لمجموع الجار والمجرور، لأنه جزء الخبر على هذا القول، وجزء ما له محل لا محل له باعتبار محل كله.

---

(١) في المخطوطة كلمة لم أفهمها، وصورتها قريبة مما أثبتناه.

فاستفيد مما مر ما قاله الخادمي: إن المحلّ في الظرف اللغو للمجرور فقط، وفي المستقرّ من جهة قيامه مقام عامله مجموع الجار والمجرور، ومن جهة تعلّقه بعامله للمجرور فقط، ثم محل مجموعهما قد يكون رفعاً كما في الذي نحن فيه، وقد يكون نصباً كما في النائب عن الحال، وقد يكون جراً كما في النائب عن الصفة المجرورة، ومحل المجرور فقط قد يكون نصباً كما في: مررت بزيد.

وقد يكون رفعاً، كما في: مُرَّ بزيد بالبناء للمجهول، واقتصار الخادمي على النصب قصور، فاعرف ذلك ورَجعَ تقدير كونه فعلاً بقلّة المحذوف عليه، لأنه عليه كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات، وبأن الأصل في العمل للأفعال وبكثرة التصريح بالمتعلّق فعلاً كما في آية ﴿اقرأ باسم ربك﴾[1] وحديث «باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه»[2] وبأن الجملة عليه مضارعيّة مقيدة بطريق غلبة الاستعمال المتجدّد الاستمراري الأنسب بالمقام من الدوام، المعاد الإسمية بالطريق المذكور.

أقول: لعل التقييد بالمضارعية لكَوْن المضارع هو الواقع تقديره من الكوفيين، ولكونه الأولى بالتقدير أو الأكثر تقديراً، وإلا فتقدير الماضي أو الأمر خطاباً لنفسه جائز. وقلنا: بطريق غلبة الاستعمال، لأن الجملة مطلقاً لا تفيد بطريق الوضع إلا ثبوت المحمول للموضوع كما بُين في محله، واختار الزمخشري[3] وتبعه المتأخّرون: تقديره فعلاً مؤخّراً مناسباً لما بدأ بالبسملة، أما تقديره فعلاً فلما مرّ، وأما تقديره مؤخّراً فليكون اسمه تعالى متقدّماً ذكراً، فيوافق تقدّم مسمّاه وجوباً، وليفيد الاختصاص؛ لأن تقديم المعمول يفيده عند الجمهور خلافاً لابن الحاجب،

---

(١) سورة العلق، آية رقم/١.

(٢) رواه البخاري برقم (٦٣٢٠ ـ ٧٣٩٣)، ومسلم (٢٧١٤)، والترمذي (٣٤٠١)، وأبو داود (٥٠٥٠)، والبغوي في شرح السنة (١٣١٤)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٧٦٣).

(٣) انظر الكشاف: ١/ ٢٩. والزمخشري هو: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، جارالله، مفسّر متكلم، نحوي، ولد بزمخشر من قرى خوارزم، في رجب سنة ٤٦٧ ورحل إلى مكة فجاور بها ويسمى جارالله وتوفي بجرجانية خوارزم ليلة عرفة بعد رجوعه من مكة سنة ٥٣٨، من تصانيفه الفائق في غريب الحديث، والكشاف عن حقائق التنزيل، والمفصل في صفة الاعراب. انظر تذكرة الحفاظ ٤/ ٧٦، وميزان الاعتدال ٣/ ١٥٤، ولسان الميزان ٦/ ٤، وشذرات الذهب ٤/ ١١٨ ـ ١٢١.

لكن ليس مرادهم أن الاختصاص لا ينفكّ عنه حتى يرد عليهم نحو ﴿**وثيابك فطهّر**﴾[1] مما لا يصح فيه إرادة الاختصاص، بل مرادهم أنه قد يكون له، كما قد يكون لغيره، كالاهتمام كما صرّحوا به، وإن كان الاهتمام لا يصلح سبباً للتقديم إلا مع بيان وجه الاهتمام، كما نص عليه الشيخ عبد القاهر[2] والناصر[3]، كما قال السعد التفتازاني: إنه قصر إفراد[4] قُصِدَ به الرد على المشركين أن كانوا يبتدؤون أفعالهم باسم آلهتهم أيضاً.

ويحتمل كونه قصر قلب[4] ردّاً على الدهرية المنكرين وجوده تعالى، وكونه قصر تعيين[4] ردّاً على المتردّدين فيمن يبدأ باسمه، ثم القصر هنا غير حقيقي[5] لتعذّر الحقيقي في قصر الموصوف على الصفة كما هنا، فإنّ المعنى قصر الابتداء على كونه باسم الله لا يتعدّاه إلى كونه باسم غيره، وإن ثبتت له أوصاف أخرى ككونه في (ذي بال).

---

(١) سورة المدثر، آية رقم/٣.

(٢) قال الإمام عبد القاهر في دلائل الاعجاز ص ١٤٤: «قد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: أنه قدم للعناية لأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت له هذه العناية، ولم كان أهم ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهونوا الخطب فيه، حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف ولم ترطنان أزرى على صاحبه من هذا أو شبهه» اهـ.

(٣) في المخطوطة أظن رسمها: والناصر.

(٤) من أنواع القصر: الإضافي وهو كثير، وهو ما كان الاختصاص فيه إلى شيء معين، وهو باعتبار حال المخاطب أقسام ثلاثة إذا قلت: الشجاع زيد لا عمرو:

فإن كان المخاطب يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الشجاعة، كان القصر قصر أفراد، وهذا هو القسم الأول.

أما إذا كان المخاطب يعتقد العكس، كان القصر قصر قلب، وهذا هو القسم الثاني.

أما القسم الثالث، وذلك إذا كان المخاطب متردداً في أيهما يحمل صفة الشجاعة، كان القصر قصر تعيين انظر الإيضاح للخطيب القزويني ص ٨٨ ـ ٩٠.

(٥) القصر الحقيقي وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه، بحسب الحقيقة والواقع بألا يتعدّاه إلى غيره، كقولك: ما زيد إلا كاتب، إذا أردت إنه لا يتصف بصفة غير الكتابة، وهذا النوع من القصر يكاد يكون معدوماً، لأنه لا بدّ من جمع صفات أخرى لا يمكن حدّها. انظر الإيضاح للقزويني ص ٨٨ ـ ٨٩.

فإن قلت: الحكم هنا ثبوت الابتداء باسم الله للمتكلم، وهذا لا نزاع فيه، حتى يقصر قصر إفراد أو غيره.

قلت: لعلهم نظروا في ذلك إلى ما يشعر به الحكم من استحقاق الاسم الكريم أن يبتدأ به، أو نزّلوا المنازعين في الاستحقاق المذكور منزلة المنازعين في ثبوت الفعل للمتكلم.

أقول: بقي شيء آخر هو أن القصر المذكور يحصل مع التقديم المتقدم، كما إذا جعلت الجملة اسمية وعلّق الجار والمجرور بالخبر المحذوف، وقدّم هذا الخبر على الجار والمجرور. وأخّر المبتدأ مضافاً إلى ياء المتكلم، بما صرّحوا به بالإفادة نحو: قائم زيد للقصر فما يفيده تعليلهم تأخير المتعلّق بإفادة القصر من عدم حصوله عند تقديمه، لعله باعتبار الغالب فاعرفه.

وقولنا: مؤخراً أي: عن البسملة بتمامها، أو: عن بسم الله فقط، أو: عن بسم الله الرحمن فقط، لكن هذان الوجهان مرجوحان للزوم الفصل عليهما بين المتبوع والتابع بأجنبي.

والراجح منعه، بخلاف الوجه الأول أما عن اسم فقط فممنوع للزوم الفصل بين المتضايفين بما لا يجوز الفصل به بينهما.

أقول: يترجّح الوجه الثاني في تقدير قطع (الرحمن الرحيم)، والثالث في تقدير قطع (الرحيم) فقط لخلوهما في التقديرين في الفصل بين المعمول والعامل بأجنبي، وهو الجملة القطعية اللازم على الوجه الأول في التقديرين. وإنما لم توجّهما فيهما لجواز الفصل بين المعمول والعامل بجملة معترضة للمدح مثلاً، فقولهم: بمرجوحية الثاني والثالث محمول على تقدير اتباع التعيين فتنبّه.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يقدر الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿**اقرأ باسم ربك**﴾ للنكتتين السابقتين؟

أجيب بوجهين:

الأول: أنه لما كان أول ما نزل على الإطلاق قوله تعالى: ﴿**اقرأ باسم**

ربك﴾ إلى **﴿ما لم يعلم﴾** كان الأمر بالقراءة أهم، لعارض المقام، فلهذا قدّم الأمر بها، على الجار والمجرور.

لا يقال: أهمية اسم الله تعالى ذاتية فهي أولى بالاعتبار من أهمية الأمر العَرَضية، لأنَّا نقول كثيراً ما يرجح في باب البلاغة الأهمية العرضية على الأهمية الذاتية إذا اقتضى الحال ذلك، كما هنا.

وأما أول ما نزل بعد فترة الوحي فأول المدثر، وأما أول سورة نزلت بتمامها فالفاتحة، وبهذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهراً(١).

الثاني: إذ ليس متعلقاً بـ **﴿اقرأ﴾** الأول كما هو مبنى السؤال، بل هو متعلق بـ **﴿اقرأ﴾** الثاني، ولم يعتبر تعدّي **﴿اقرأ﴾** الأول للمقروء به، وأما تقديره مناسباً فلرعاية حق خصوصية المقام، ولإشعار ما بعد البسملة به، فهو قرينة على

---

(١) اختلف في أول ما نزل من القرآن على أقوال:

أحدها: وهو الصحيح قوله تعالى: **﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾**، قد ثبت هذا في الصحيحين وفي السنن، وفيه أحاديث أخرى.

الثاني: قوله تعالى: **﴿يا أيها المدثر﴾** لقول جابر حينما سئل: أي القرآن أنـزل قبل؟ قال: **﴿يا أيها المدثر﴾** رواه الشيخان.

الثالث: سورة الفاتحة، قال في الكشاف: ذهب ابن عباس ومجاهد إلى أن أول سورة نزلت: اقرأ.

الرابع: **﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾** حكاه ابن النقيب في مقدمة تفسيره قولاً زائداً.

قال ابن حجر: والذي ذهب إليه أكثر الأئمة هو الأول وأجابوا عن الأقوال الأخرى بأجوبة:

١ ـ إن سؤال جابر كان عن نزول سورة كاملة فبين جابر ـ رضي الله عنه ـ إن سورة المدثر نزلت بكمالها قبل نزول تمام سورة اقرأ، فإنها أول ما نزل منها صدرها.

٢ ـ أو: أن مراد جابر بالأولية، أولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي، لا أولية مطلقة.

٣ ـ أو أن المراد أولية مخصوصة بالأمر والإنذار وعبر بعضهم عن هذا بقول: أول ما نزل للنبوة **﴿اقرأ باسم ربك﴾** وأول ما نزل للرسالة: **﴿يا أيها المدثر﴾**.

٤ ـ أن المراد أول ما نزل بسبب متقدم، وهو ما وقع من التدثر الناشىء عن الرعب، وأما اقرأ فنزلت ابتداء بغير سبب متقدم. ذكر ابن حجر في الفتح ٨/٦٧٨.

٥ ـ إن جابر استخرج ذلك باجتهاده وليس هو من روايته فيتقدم عليه ما روته عائشة، قاله الكرماني.

قال السيوطي: وأحسن هذه الأجوبة الأول والأخير، وأجابوا عن القول الثالث: بأن المراد أول ما نزل بسورة كاملة هي الفاتحة. وأجاب السيوطي عن القول الرابع بقوله: وعندي أن هذا لا يعد قولاً برأسه، فإنه من ضرورة نزول السورة. انظر الاتقان ١/٣٠ ـ ٣٣ والبرهان ١/٢٠٦ ـ ٢٠٨.

وقول الصبان: الروايات المتعارضة ظاهراً، قول دقيق وجميل، إذ لا تعارض حقيقي بين النصوص.

المحذوف، وبهذا يندفع ما قيل: لينبغي تقدير العام قياساً على تقدير النحاة، متعلّق الظرف المستقر عاماً، لأن ذلك إذا لم توجد قرينة الخصوص، وإلا قدّر خاصاً، ولا يخرج الظرف بتقديره عن كونه مستقراً؛ إذ كما يستقر في الظرف معنى العام، كذلك يستقر فيه معنى الخاص المدلول عليه بقرينة كما صرّح به السيد الجرجاني، ولدلالته على تلبّس الفعل كلّه بالبسملة بخلاف مادة الابتداء مثلاً.

وما قيل: من أن تقدير مادة الابتداء مناسب للابتداء بالبسملة المطلوب، فهو أولى، دفع بأن معنى الابتداء بالبسملة الاتيان بها قبل الشروع في المقصود، وهو حاصل سواء قدّر أبتدي، أو دالّ ما جعلت التسمية مبدأ له من الأفعال الخاصة.

هذا وقد اختار الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي(١): إن الجار والمجرور في بسملة الفاتحة متعلّق بالحمد، وقال: إنه أليق؛ لأن الله تعالى إنما يحمد باسمائه.

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي، صاحب كتاب فصوص الحكم ـ المعروف بابن عربي، قال الذهبي: وعندي أن محيي الدين ما تعمد كذباً، لكن أثّرت فيه تلك الخلوات والجوع فساداً وخبالاً وطرف جنون.

وصنف ابن عربي التصانيف في تصوف الفلاسفة، وأهل الوحدة، فقال أشياء منكرة، عدّها طائفة من العلماء مروقاً وزندقة، وعدها طائفة من العلماء إشارات العارفين ورموز السالكين، وعدّها طائفة من متشابه القول وأن ظاهرها كفر ضلال وباطنها حق وعرفان، وأنه صحيح في نفسه كبير القدر.

وآخرون يقولون: قد قال هذا الباطل والضلال، فمن ذا الذي قال: إنه مات عليه؟

فالظاهر عندهم من حاله أنه رجع وأناب إلى الله، فإنه كان عالماً بالآثار والسنن، قوي المشاركة في العلوم.

قال الذهبي: وقولي أنا فيه: إنّه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنابه عند الموت وختم له بالحسن فأما كلامه، فمن فهمه وعرفه على قواعد الاتحادية، وعلم محط القوم، وجمع بين أطراف عباراتهم تبين له الحق في خلاف قولهم.

وكذلك من أمعن النظر في فصوص الحكم، أو أنعم التأمل لاح له العجب، فإن الذكي إذا تأمّل من ذلك، الأقوال والنظائر والأشباه فهو أحد رجلين:

إما من الإتحادية في الباطن.

وأما من المؤمنين بالله الذين يَعُدُّون أن هذه النِّحلة من أكفر الكفر، نسأل الله العفو، وأن يكتب الإيمان في قلوبنا، وأن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

فوالله لأن يعيش المسلم جاهلاً، خلف البقر، لا يعرف من العلم شيئاً، سوى سُور من القرآن، يصلي بها الصلوات، ويؤمن بالله واليوم الآخر، خير له بكثير من هذا العرفان وهذه الحقائق، ولو قرأ مائة كتاب أو عمل مائة خلوة. انظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/٦٥٩ ـ ٦٦٠.

قال: وأما قول النحاة: المصدر لا يعمل مؤخّراً فتحكّم عندي. اهـ.

أقول: قول النحاة شامل حتى للظرف والجار والمجرور، كما هو صريح كلام الأشموني في باب إعمال المصدر، ونص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد.

فلا يقال: كان يكفي الشيخ عن دعوى التحكّم الجواب عن قولهم المذكور بأن محلّه في غير الظرف والجار والمجرور، مع أن مراده أنهم متحكّمون حتى في غير الظرف والجار والمجرور، واستفيد من الشمول المذكور: أنه لا يجوز تقدير المتعلّق هذا مصدراً مؤخّراً، ولكن قال السعد في شرح التلخيص: الحق جواز ذلك في الظروف؛ لأنها مما تكفيه رائحة الفعل. اهـ.

ومراده بالظرف ما يشمل الجار والمجرور كما هو ظاهر، فعلى هذا يجوز تقدير المتعلّق هنا مصدراً موخّراً.

ومرادهم بالمصدر في قولهم المذكور: المصدر المقدر، (بأن) والفعل أو (ما) والفعل، لأن المصدر النائب عن فعله يعمل مؤخّراً كما بيّن في محله.

واعلم: أنه اختلف في محذوفات القرآن كمتعلق البسملة:

١ - **فقيل**: إنها من القرآن، وأورد عليه أمران:

الأول: أن المقام قد لا يقتضي تقدير لفظ بعينه، بل أي لفظ صلح، فإن حكم على الجميع بالقرآنية لزم التكرار بلا فائدة.

وإن حكم على بعضها لزم الترجيح بلا مرجّح.

الثاني: أن المقدرات من كلام البشر، فهي حادثة وغير معجزة، فلو جعلت من القرآن لزم تركّبه من الحادث غير المعجز والقديم المعجز، والمركب منهما حادث غير معجز.

وأجيب عن الأول: بأن المحكوم بقرآنية القدر المشترك بين جميع الألفاظ الصالحة، أقول فيه: إنه كلّي لا يوجد إلا ذهناً على التحقيق، والكلام في القرآن اللفظي فتأمل.

وعن الثاني: بأن الكلام في القرآن اللفظي، وهو بجميعه حادث[1]، فلا يضر لزوم الحدوث.

(١) هذا كلام خطير، لأن القرآن كلام الله بحروفه ومعانيه، انظر صريح السنة للطبري ص ٢٤ - ٢٥.

وكون المركب من المعجز وغيره غير معجز فممنوع، وَسَنَدُ المنع أن مجموع القـرآن مركب من المعجـز، كثلاث آيـات، وغير المعجـز كآيتين مـع أن المجموع معجز بل كل سورة منه، بل كل ثلاث آيات منه.

وقيل: ليست من القرآن، لأنه اللفظ المنزّل على محمد ﷺ للإعجاز المتعبّد بتلاوته، المتحدي بأقصر سورة منه، وتلك المقدّرات **ليست** من هذا اللفظ المنزّل، فهي مرادة له تعالى لا من كلامه.

وأورد عليه: أن تلك المقدرات يتوقّف معنى القرآن عليهـا، ولو لم تكن منـه لزم احتياجه إلى كلام البشر، وهو نقص.

وأجيب: بأن حذفها لاقتضـاء البلاغة حـذفها، وتـوّقف الكلام في إفـادة معناه المقصـود على شيء آخر اقتضت البـلاغة حـذفـه، ليس نَقْصـاً، بـل هـو[1] كمـال الكمال.

تنبيـه: قد يقـال الباء متعلّقـة: أي **أولاً**: تعلّق إيصال لأن الجـار أداة لإيصال معنى الفعـل إلى معنى المجرور، قـد يقـال: المجـرور متعلّق: أي: **ثـانيـاً**: تعلّق المعمول بالعـامل، وقـد يقال: الجـار والمجرور متعلّق على إرادة التعلّق بمعنييـه، وكـلٌّ صحيـح، والمتعـارف: أن المعمـول متعلّق بكسـر الـلام وأن العـامـل متعلّق بفتحهـا، والسر في ذلـك أن المعمول ضعيف، والعـامل قـوي. والمنـاسب جعـل الضعيف متعلّقـاً بكسر الـلام، والقوي متعلّقـاً بالفتـح، ويصح الفتـح في المعمول والكسر في العامل.

(١) في المخطوطة: هواه.

المبحث الثالث

بنيت الباء على حركة، مع أن الأصل في الباء السكون، لأنه أخف من الحركة فتعادل خفيته ثقل البناء، لأنها حرف آحادي معرض لأن يبتدأ به، ولا يبتدأ بساكن، وكانت الحركة كسرة مع أن الفتح أخف الحركات، ولذلك جعل حق الحروف المفردة للزومها الحرفية والجر معاً، وكل منهما يناسبه الكسر.

أما الحرفية فلاقتضائها عدم الحركة، والكسر يناسب العدم لقلته إذ لا يوجد في الفعل والاسم غير المنصرف إلا نادراً. . .[1] حركة الباء أثرها، وإن قلت: إن الباء تُكَفّ بـ (ما) عن العمل كما في حرف الميم من مغني اللبيب[2]، فلا تلزم الجر.

قلت: كأنه لندرته بالنسبة لعملها جعل كالمعدوم، أو المراد أنه الأصل ما لم يعارضه معارض، ونظير كسر الباء لما ذكر كسر لام الأمر، ولام الجر الداخلة على المظهر، للفرق بينها وبين لام التأكيد؛ لأنهما لو فتحت لاشتبهتا بها، ولعدم اشتباه لام الجر الداخلة على الضمير المتصل غير الباء بها، لعدم دخول لام التأكيد عليه بقيت مفتوحة على الأصل في الحروف المفردة، ولزوم الحرفية في الجر تعليل واحد فلا تقض بواو العطف وفائه ولام الابتداء والقسم ونحوها؛ لأنها وإن لزمت الحرفية انتفى عند الجر، ولا بكاف التشبيه، لأنها وإن لزمت الجر لا تلزم الحرفية.

وإن قلت: ينتقض بواو القسم وبائه ولام الجر الداخلة على الضمير غير الياء، فإن الثلاث فتحت مع لزومها الحرفية والجر.

قلت: لما كان الأوليان: نائبتين عن باء القسم لأنها أصل حروفه، كان

---

(١) في المخطوطة كلام لم اهتد لفهمه صورته: كجبروا ما قلموا فقه.

(٢) انظر مغني اللبيب ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

عملهما الجر كـأنه ليس أثـراً لهما، ولم تكسـر الثالثـة فرقـاً بين لام المظهـر، ولام المضمر، ولم تعكس لحصول الالباس عند فتح لام المظهـر بلام التـأكيد، لا عنـد فتح لام المضمر كما مر، كذا في حواشي الشيخ زاده.

أقول: قد يجاب أيضاً عن النقض بلام المضمر: بأنه لمّا كان جرها للضميـر مخليّاً غير ظاهر كان كالعدم.

المبحث الرابع

خصّت الباء بالمبدائية بين الحروف، قيل: لأنها أول ما صدر من عالم الأرواح يوم ﴿**ألست بربكم؟ قالوا: بلى**﴾[1].

وقيل: تنبيهاً بما فيها من الكسر نبأ وعملاً، على أنه لا يقدّم إلا المنكسر المتواضع إشارة إلى ما في مبدأ كلّ بال، إلى طلب التواضع ولا يرد عليه لام الجر، لأنها تفتح مع الضمير غير الباء.

وقيل: لما فيها من معنى الإلصاق المشعر بالإيصال تنبيهاً عند ابتداء كل ذي بال، على أن المقصود منه إيصاله لرضي الله عز وجل.

وطول رأسها بنحو نصف ألف، كما في الشنواني وغيره، قيل: تعظيماً للحرف الذي ابتدىء فيه كتاب الله تعالى، ثم طرد التطويل في بسملة غيره.

وقيل: تعويضاً عن ألف اسم المحذوفة منه بنحو من نصفها، فيكون الابتداء بلفظ اسم بمنزلة الابتداء بلفظ الله من غير سبق شيء أصلاً، ولانتفاء النكتتين في ﴿**باسم ربك**﴾ لم يطول رأس[2] بائه، وبقولنا: بنحو من نصفه يندفع ما يقال التعويض عن الألف ينافي التخفيف بحذفها.

---

(١) سورة الأعراف، آية رقم/١٧٢.

(٢) انظر تفسير القرطبي ١/٩٩، ولوامع الأنوار للسفاريني ١/٢٩.

المقصد الثاني
في لفظ اسم
وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول

الاسم: **لغة**: ما دلّ على مسمّى، فيصدق بأنواع الكلمة الثلاثة، كزيد، وقام، وهل.

أقول: ما واقعة على مفرد بدليل مسمى، لأن المفهوم منه المعنى الإفرادي، فلا تسمى الجملة اسماً لغة، كما أفاده بعضهم، لكن المراد مفرد حقيقة كزيد، أو حكماً كعبد الله، وجعل مثل هذا مفرداً حقيقةً اصطلاح للمناطقة.

واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترنة بزمان وضعاً، فكلمة جنس وتصدير الحدّ بها يفيد: أن المهمل والمركب ليسا من الاسم، والمراد بها ما يشمل المنطوق به حقيقة والمنطوق به حكماً، فدخل الضمير في نحو: استقم، وزيد قام.

وقولنا: في نفسه: مخرج للحرف؛ لأنه لا يدل على معنى في نفسه، لا باعتبار الوضع ولا باعتبار الاستعمال، عند من يجعل الحرف موضوعاً لنسبة جزئية، وباعتبار الاستعمال فقط عند من يجعله موضوعاً لكلي مشروطاً استعماله في نسبة جزئية، بل يدلّ على معنى في غيره.

وفي نفسه: صفة لمعنى وضميره عائد على معنى، والمراد بكينونة المراد في نفسه استقلاله بالمفهومية أي: عدم احتياجه في انفهامه من دالة إلى انضمام لفظ آخر.

ومنهم من قال: في نفسها، وعليه فالضمير لكلمة، والجار والمجرور إما صفة لمعنى والمراد بكينونة المعنى في الكلمة انفهامه منها من غير احتياج إلى انضمام لفظ آخر، أو (في) بمعنى (الباء) متعلقة بدلّت، ومؤدى الاحتمالات واحد.

وقولنا: غير مقترن بزمان: إما مخفوض صفة ثانية لمعنى أو منصوب حالاً منه، لأنه وإن كان نكرة تخصّص بالصفة الأولى.

وخرج به الفعل الذي لم يعرض تجرده من الزمان.

وقولنا: **وضعاً**: قيد في قولنا: غير مقترن بزمن، وخرج به الفعل العارض تجرّده من الزمان كنعم وبئس وعسى وحبّذا، وفعل التعجب، ونحو: بعت واشتريت.

ودخل به الأسماء المقترن معناها بزمان لزوماً: كضارب ومضروب وضرب.

وأورد على التعريف أنه غير جامع لأنه لا يشمل نحو يوم ووقت، ولا اسم الفعل لاقتران معناهما بزمان.

وأجيب: بأنّ نحو يوم ووقت لا نسلّم اقتران معناه بزمان، لأن معناه نفس الزمان، والزمان غير مقترن بزمان ومعنى اسم الفعل على الأصح لفظ الفعل، وهو غير مقترن بزمان، بل المقترن به معنى لفظ الفعل.

أقول: بقي أنه يرد أنه لا يشمل أسماء الإشارة والضمائر ونحوها، على مذهب العضد والسيد الجرجاني، المرجّح عند أكثر المتأخرين أنها جزئيات وضعاً واستعمالاً؛ لأن معانيها عليه غير مستقلة بالمفهومية، ويمكن دفعه بأن المراد في نفسه بالفعل أو بالقوة، ونحو اسم الإشارة في قوة الدالّ على معنى في نفسه، لأن الأصل في الأسماء دلالتها على معنى في نفسها، ثم الاسم إنْ أُريد به اللفظ الدالّ على المسمى، كلفظ: زيد: الدال على ذات مشخّصة، فغير المسمى قطعاً.

وإنْ أُريد به المدلول مجازاً لعلاقة المحليّة أو السببيَّة باعتبار فهم المدلول من الدالّ فعينه مطلقاً عند غير الأشعري(١)، وأما عنده فعينه إن كان جامداً كالله وغيره

---

(١) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، أبو الحسن، إمام المذهب المنسوب إليه الأشعرية، ولد بالبصرة وسكن بغداد، تراجع في آخر أيامه عن كل مذهبه، وأعلن براءته منه في مسجد البصرة، أمام جمهور من المسلمين، وألّف في هذا كتاب الإبانة عن أصول الديانة، ومن تصانيفه الأخرى: مذاهب الإسلاميين، توفي سنة ٥٣٣. انظر شذرات الذهب ٢/٣٠٣ـ٣٠٥، وتاريخ بغداد ١١/٣٤٦ـ٣٤٧.

إن كان مشتقاً من صفة فعل كالخالق، ولا عينه ولا غيره إن كان مشتّقاً من صفة ذات كالعالم.

قال السعد في شرح المقاصد: الأصحاب اعتبروا المدلول المطابقي فأطلقوا القول: بأن الاسم هو نفس المسمى للقطع بأن مدلول الخالق شيء ما له الخلق لا نفس الخلق، ومدلول العالم شيء ما له العلم لا نفس العلم، والأشعري أخذ المدلول أعم، واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات، ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير.

فتحصل مما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعاً، وبمعنى المدلول المطابقي عينه قطعاً، وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون غيره وتارة يكون عينه وتارة يكون لا غيره ولا عينه.

فلهذا قال غير واحد: لا معنى للخلاف في إن الاسم غير المسمى أو عينه، والغير المنفي في قولهم: صفة الذات، ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع، بأن الصفة غير الموصوف، وإن لزمته، وأما التسمية فتطلق على وضع الاسم للمسمى، وعلى ذكر المسمى باسمه فهو غير المسمى وغير الاسم[1].

---

(١) اختلف المتكلمون كثيراً في مسألة: هل الاسم عين المسمى أو غيره.
فقد قال الإمام السفاريني في لوامع الأنوار: «الاسم في حق المخلوق غير المسمى، وفي الخالق تعالى لا غير ولا عين. قال الإمام المحقق شمس الدين أبو عبد الله محمد بن القيم في كتابه (بدائع الفوائد): أسماء الله الحسنى التي في القرآن من كلامه تعالى وكلامه غير مخلوق، ولا يقال: هي غيره ولا هي هو، وهذا المذهب مخالف لمذهب المعتزلة الذين يقولون أسماؤه غيره وهي مخلوقة، ولمذهب من رد عليهم ممن يقول اسمه نفس ذاته لا غيره».
وقال أيضاً ١/١١٩ ـ ١٢٠: (قال ابن حمدان: ولا يقال اسماء الله هي المسمى ولا غيره، إذ الغير ما فارق أو يفارق بزمان أو مكان أو الوجود والعدم، بل يقال: الاسم للمسمى به أو صفة وعلم عليه أو دالّ على المسمى، قيل: أسماء الفعل غيره، وأسماء الذات هي المسمى نفسه قال: وقد عظم على الإمام أحمد الكلام على الاسم والمسمى وأمسك عنه بعضهم، وقال: لا نعلم، وقال القاضي: الاسم والتسمية والوصف والصفة واحد فتسميه الخلق لله هو المسمى كما تقول في التلاوة هو المتلو، وأما تسمية الله للخلق فهو غير الاسم، لأنهم مخلوقون، وكذلك اسماؤهم وقال القاضي أيضاً: الاسم عين المسمى. وقال أخيراً: الصحيح عندي أن الوصف ليس هو الصفة لأن الوصف حروف، والصفة معنى يرجع إلى ذات الموصوف وهي هيئة وليست حروفاً. قال: وأما الاسم والتسمية، فهما بمعنى واحد وأن التسمية هي الاسم لأن الجميع بحروف فهي كالتلاوة والمتلو، لأن =

. . . .

= الجميع حروف، والمسمى هو الذات، اهـ. وقال ابن بطة: لا يقال في اسم الله: إنه غيره ولا هو.
وقال الإمام المحقق ابن القيم في بدائع الفوائد ٣/١٦: اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال مثلاً له حقيقة متميزة متحصلة فاستحق أن يوضع له لفظ يدل عليه، لأنه شيء موجود في اللسان مسموع بالآذان فاللفظ المؤلف من همزة الوصل والسين والميم عبارة عن اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال مثلاً، واللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال عبارة عن الشخص الموجود في الأعيان والأذهان وهو المسمى والمعنى، واللفظ الدال عليه هو الاسم، وهذا اللفظ أيضاً قد صار مسمى من حيث كان لفظ الهمزة والسين والميم عبارة عنه، فقد بان لك أن الاسم في أصل الوضع ليس هو المسمى لهذا تقول سميت هذا الشخص بهذا الاسم كما تقول: حليته بهذه الحلية فالحلية غير المحلى فكذلك الاسم غير المسمى، وقد صرح بذلك سيبويه واخطأ من ينسب إليه غير هذا وادعى أن مذهبه اتحادهما. قال في البدائع وما قال نحوي قط ولا عربي أن الاسم هو المسمى، ويقولون أجل مسمى ولا يقولون أجل اسم، ويقولون مسمى هذا الاسم كذا ولا يقول أحد اسم هذا الاسم كذا ويقولون بسم الله ولا يقولون بمسمى الله، وقال رسول الله ﷺ «لله تسعة وتسعون اسماً» ولا يصح أن يقال تسعة وتسعون مسمى، ونظائره كثيرة جداً. اهـ.
وانظر لوامع الأنوار ص ٢٩، وبدائع الفوائد ٣/١٦ - ٢٣ وشرح الطحاوية/ ص ٦٤ - ٦٦، وتفسير القرطبي ١/١٠١ - ١٠٢، وفتح الباري ١١/٢٢١ - ٢٢٣.

المبحث الثاني

إن أُريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم إليها: استغراقية، وإن أُريد كلّ اسم من اسمائه تعالى سواء اختصّ به تعالى كالله والرحمن والربّ معرّفاً (بأل)، أو تبادر منه كالرحيم والغفّار والفتّاح، قال الشنواني: أولاً كالشيء والموجود، لكن هل يتوقف حصول التبرّك بالقسم الأخير على قصده مراداً به الله تعالى، كما في اليمين أولا؟ ويفرق فيه نظر، ولا يبعد الفرق بأن استعمال صيغة العموم هنا يصرف إليه، وهل يدخل الموصول بما يعينه كالذي اعبده، ومن خلق السماء والألفاظ الدالّة عليه أو الصالحة للدلالة عليه، وإن لم يرد استعمالَها فيه بالنية، أو مطلقاً بناء على جواز إطلاقها عليه، أولا؟ فيه نظر.

أو لامية جنسية إن أُريد جنس أسمائه تعالى، أو لامية عهدية إنْ أُريد اسم مخصوص.

أقول: مرادهم بالجنس في الاحتمال الثاني الجنس في ضمن بعض الأفراد، لا الجنس من حيث هو، وإن أوهمه كلام الشنواني الآتي لعدم صحة إرادة البادىء بالبسملة له لأن جنس الاسم من حيث هو لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداءً أو مصاحبة، أو استعانة به، والجنسية بذلك المعنى المراد في العهدية ذهناً في اصطلاح البيانيين، وتسميتها جنسية كما. . .[1] كغيري اصطلاح للنحاة.

قال الشنواني: والأولى ـ يعني: الاستغراقية ـ أولى.

وإن قلنا بأولوية الجنس في مقام الحمد، ويفرّق بأن المقصود هنا التبرّك بذكر أفراد الاسم كلها، وذكرها مع إرادة الاستغراق أقرب منه مع إرادة الجنس، لأن الاستغراق بمنزلة قضايا[2] متعدّدة بعدد الأفراد بخلاف الجنس.

(١) في المخطوطة كلمة لم أهتد لقراءتها وصورتها: صنتفت.
(٢) في المخطوطة: قصان.

والمقصود هنا إثبات الإفراد وإثبات الجنس إثبات لها بطريق البرهان اهـ.

وإنْ أُريد بالجلالة لفظها، فإضافة اسم إليها للبيان لكن يمنع من هذا الاحتمال النعت بالرحمن الرحيم، لأنهما وصفان للمسمى لا للاسم، ألا أن يجعل الإسناد فيهما من العقلي من إسناد ما للمدلول إلى الدالّ، أو يرتكب الاستخدام بأن يكون ذكر اسم الجلالة أولاً بمعنى اللفظ، وأعيد الضمير عليه بمعنى المعنى، وفي كلّ تكلّف.

وإنما قيل: بسم الله، ولم يقل: بالله مع أن الابتداء الأمر باسم الله حاصل بقول: بالله؟ مبالغة في التعظيم والأدب، فهو كقولهم: سلام على المجلس العالي، أو الحضرة الشريفة، ولأنه أبعد عن إيهام القسم من بالله، ولإشعاره بأن الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما يكونان بذاته، ولإفادة العموم إن قلنا: الإضافة استغراقية أو جنسية، لكن العموم على الاستغراقية شمولي، وعلى الجنسية بمعنى كليّة الاسم المضاف، أي: كونه كلياً، يتحقّق في فردٍ ما أو أكثر، وإعمال نفس السامع في تعيين المعهود إن قلنا: عهدية، والإجمال ثم التفصيل إن قلنا للبيان.

ويؤخذ من قولنا: ولأنه أبعد عن إيهام القسم من بالله: أن بسم الله يصلح قسماً، وأن القائل بسم الله حالفاً تنعقد يمينه وهو كذلك، وإن أراد اللفظ كلفظ الله إن قصد اللفظ الثابت في القرآن لما صرّح به في الأنوار من أنه إذا حلف بكتاب الله، أو بالمصحف، أو بالمكتوب فيه، أو بالقرآن فيمين.

لكن مذهب أبي حنيفة: أنه لا ينعقد على مذهبه يمين الحالف باسم الله، مريد اللفظ. ذكره الشنواني لكن حكى في بحر الحنفية خلافاً في انعقاد اليمين بقوله: بسم الله، فقال: بسم الله ليس يمين، إلا أن ينويه.

ورُوي عن محمّد: أنه يمين مطلقاً.

وقال صاحب فتح القدير: والمختار أنه ليس يميناً لعدم التعارف اهـ.

والظاهر أن بسم الله يمين، كما جزم به في البدائع(١) معلّلاً بأن الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة، فكان الحلف بالاسم حلف بالذات،

---

(١) انظر بدائع الصنائع ص ٣٠ فقد فصّل القول في هذا الخلاف. فأجاد.

فإنه قال بالله اهـ والعرف لا اعتبار به في الأسماء، وفي الخلاصة: أو اسم الله يكون يميناً اهـ كلام البحر ملخّصاً، ومقتضى تعليل البدائع أنه إذا قصد اللفظ لا يكون يميناً، وهو ما ذكره الشنواني، على مذهب أبي حنيفة.

المبحث الثالث

الاسم عند البصريين مشتقّ من السموّ، وهو: العلو؛ لأنه يُعْلي مسماه ويُظْهره وأصله الإعلالي: سمو بكسر أو ضم فسكون[1] الميم فسكون، كفلس لجمعه على أفعال، وفعل كفلس لا يجمع على أفعال، فخفّف لكثرة الاستعمال بحذف عجزه وحركة صدره، فوقع التخفيف في طرفَيْه ولم يُحْذَفْ صدرُهُ لئلا يجحف بالكلمة، وأُتي بهمزة الوصل تعويضاً عن اللام.

وقيل: عن حركة الفاء.

وقيل: عنهما.

والأول: هو الراجح.

وتوصلاً للنطق بالساكن لتعذر الابتداء به، وتقدره على القولين واختار (. . .)[2] ثالثاً فقال: إن كان السكون لازماً ذاتياً للساكن فمتعذّر، وإلا فمتعسّر.

قال: لكنه لم يقع في لغة العرب لسلامتها من اللكنة، وخصّت الهمزة بذلك من بين الحروف لاختصاصها باجتماع أمرين فيها يناسبان الابتداء: قوتها، وكونها من ابتداء المخارج وأقصاها؛ لأنها من أقصى الحلق مما يلي الصدر.

وقولنا: ها هنا وفيما يأتي لكثرة الاستعمال: أي: للعلم بكثرة الاستعمال، فلا يرد أن الأصل لم يكثر استعماله، وإنما كثر استعمال اسم.

ومما سبق علم أن قولهم: الاسم أحد الأسماء العشرة التي بنيت أوائلها على السكون أي: بعد حذف إعجازها، وإن حذف الواو اعتباطي لا لعلة تصريفية[3].

---

(١) في المخطوطة: الفتح.

(٢) بياض بالأصل.

(٣) في المخطوطة: يغنية فلعلها تصريفية.

وقيل: نقلت حركة الواو إلى الميم فالتقى ساكنان: الواو والتنوين، فحُذفت الواو تخلّصاً من التقائهما، أو أُسقطت ضمة الواو للثقل، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو تخلّصاً، فحذفها لعلة تصريفية.

ورد الأول: بأن نقل الحركة مختّص بالأجوف وهو معتل العين.

والثاني: بأن ثقل ضمة الواو أضعفه سكون ما قبلها، وتغيرها إلى الفتحة والكسرة وجوّز غير واحد في أصل اسم سمو بفتحتين نظير ابن وينوا.

أقول: يبعده أن الغالب في مثل ذلك قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، لا حذفها، فالمتبادر أنه أصل سمي كفتي بعض لغات لا اسم لا أصل اسم.

وعند الكوفيين: من وسم بمعنى علم بعلامة، لأنه علامة على مسمّاه، وأصله الإعلالي: وَسْم بفتح الواو وسكون السين كما في الشنواني، فخفّف عند أكثرهم بحذف صدره لكثرة الاستعمال وأُتي بهمزة لما مر، وإنما قلنا هنا: من وسم لأنه المناسب لتقرير مذهب الكوفيين لجعلهم الفعل الماضي أصلاً يشتق منه غيره، ولسلامته من لزوم إسقاط التي من نفسه بحسب الأصل الوارد على من قال من الوسم، وإن دفع بأن مغايرة المشتق للمشتق منه حالة الاشتقاق كافية، ونقل الخادمي في رسالته: إذ البعض يجعل الأصل الذي يشتق منه غيره هو الأشهر، مصدراً كان أو فعلاً ماضياً فاحفظه.

وذهب بعضهم: إلى أنه لا حذف ولا تعويض، وإنما قلبت الواو همزة كما في: أعلا وأشاح، فهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، فوزنه على هذا: فعل، وعلى الثاني: أعل، وعلى الثالث إفْعُ[1] ثم هو على الأول من باب الناقص وهو: ما حذفت لامه، وعلى الأخيرين من باب المثال: وهو معتل الفاء.

ومذهب الكوفيين أقل إعلالاً، لكن يشهد لمذهب البصريين جمعه على أسماء وجمع جمعه على أسام، وتصغيره على سُمَي.

وقولهم في فعله: سميت وأسميت وتسميت وقولهم في بعض لغاته: سمي،

---

(١) انظر تفسير القرطبي ١/١٠٠ ـ ١٠١.

كفتي ورضي وهدي[1].

وقولهم في المساوي في الاسم هو سمي، فإن أصل اسماً: أساو، قلبت الواو همزة لتطرفها عقب ألف زائدة، وأصل أسام: أسامو، قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، ولوقوعها رابعة عقب غير ضم.

وأصل: سمي سمو: قلبت الواو ياءً وأُدغمت فيها الياء الأولى، لاجتماعها مع الياء، وسبق أحدهما بالسكون.

وأصل سميت وأسميت وتسمّيت وسموت وأسموت وتسموت، قلبت الواو ياءً لوقوعها رابعة عقب غير ضم.

وأصل سمي: سمو، قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

وأصل سمي: سميوا، قلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء الأولى لما سبق في المصغّر، ولو كان من: وسم، لقيل: أوسام وأواسم ووسيم ووسمت وأوسمت وتوسّمت ووسّمي.

ودعوى أن الأصل هذه وأن تلك مقلوبة عن هذه قلباً مكانياً كقولهم: راونا في راي، وفاي: مخالفة للأصل، والظاهر، فلا يصار إليها لغير ضرورة مع أن الشرط ثبوت القلب عدم اطّراده أي: عدم وجوده في جميع تصاريف الكلمة وإلاّ فلا قلب كما هنا.

ويشهد له أيضاً أن الأليق بالتغيير هو الآخر، وأن القاعدة فيما حذفت لامه أن يعوّض عنها همزة الوصل كابن وبنت، فيما حذفت فاؤه أن يعوّض عنها ألفاً كعدة وزنة وأن الغالب كون العوض في غير محل المعوّض عنه.

فإن قلت: التخفيف بحذف الواو على القولين الأولين ينافيه التعويض بالهمزة؟

قلت: لا ينافيه لسقوط الهمزة حال الوصل مع أنها أخف من الواو.

ونُقِل عن القرطبي[2]: أن مذهب البصريين مبني على مذهب أهل السنة من

---

(١) انظر تفسير البيضاوي ١/١٣.

(٢) انظر تفسير القرطبي ١/١٠١.

أنه تعالى لم يزل موصوفاً قبل الخلق وبعدهم، ومع وجودهم. لا تأثير لهم في أسمائه وصفاته.

وأن مذهب الكوفيين مبني على مذهب أهل الاعتزال أنه تعالى كان في الأزل بلا أسماء، فلما خلق الخلق وضعوا له الأسماء.

أقول فيه نظر: أما أولاً: فلأنه ليس في المذهبين ما يقتضي هذا البناء.

وأما ثانياً: فلأن الأسماء ألفاظ وجميع الألفاظ، غير أزلية بل هي حادثة باتفاق الجمهور من الفريقين، ولهذا حُمِلَ قول من قال: إن أسماء الله قديمة، على المسامحة فتأمّل(١).

تنبيه: اشتقاق اسم على المذهبيْن اشتقاق صغير، وكذا اشتقاق الجلالة على القول به، واشتقاق الرحمن الرحيم وسيأتيك ضابطه وضابط أخويه في الخاتمة.

---

(١) قال السفاريني في لوامع الأنوار ١/١١٩: «أسماؤه سبحانه وتعالى ثابتة بالنص والعقل، عظيمة وصفها بذلك لأنها معظمة موصوفة بأنها حسنى، وأنها قديمة عند أهل الحق كصفاته الذاتية، وكذا الفعلية.
والمراد بأسمائه تعالى ما دلّ على مجرد ذاته كالله، أو باعتبار الصفة كالعالم والقادر.
قال الإمام المحقق ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد: أسماء الرب تعالى هي أسماء ونعوت، فإنها دالّة على صفات كماله، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية، فالرحمن اسمه تعالى. ووصفه لا ينافي اسميته فمن حيث هو صفة جرى تابعاً على اسم الله، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع، بل ورود الاسم العلم.
وأما زعم المعتزلة أن الله كان أزلياً بلا اسم ولا صفة، فلما أوجد الخلق وضعوا له الأسماء والصفات، كما نقله عنهم القرطبي والفاكهاني وغيرهما، فهو خطأ فاحش.
قال السمين: هذا القول منهم أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن، لإشعاره بالاحتياج للغير.
وقال ابن حمدان في نهاية المبتدئين في أصول الدين: أسماء الله تعالى قديمة انتهى.
وقد نص الإمام الشافعي: أن أسماء الله تعالى غير مخلوقة.
وقال سيدنا الإمام أحمد: من قال: إن أسماء الله مخلوقة فقد كفر» اهـ.

المبحث الرابع

لغات الاسم عشر على ما ذكره الطبلاوي وقد جمعت في هذا البيت:

سم سمة اسم سماه كذا سما سما

بتثليث الأول كلها، وحذفت ألفه خطّاً، مع أن الأصل في كل كلمة أن تكتب على صورة لفظها، بتقدير الابتداء بها والوقف عليها: المجموع أمرين كثرة الكتابة[1] وشدة اتصال الباء باسم ولانتفاء الأول في نحو: لاسم الله، ونحو: باسم ربك، وباسم الرحمن كتبت ألفه وكتابتها مع غير الجلالة من أسمائه، وهو مذهب الفرّاء وجوّز الأخفش حذفها[2] معه.

وعلى مذهب الفراء جرى الناس ولا خلاف بينهما في ثبوتها مع غير أسمائه تعالى نحو: باسم زيد ولانتفاء الثاني عن لفظ الجلالة ولفظ الرحمن ولفظ، الرحيم، كتبت الألف الأولى من ألفي الأول، والأولى من ألفي الثاني وألف الثالث، على أنّا لو قلنا: حذفها للأمر الأول فقط، لم يلزم حذفها في هذه الثلاثة بسبب وجود هذا الأمر فيها؛ لأنه يجوز لمخالفة الأصل لا موجب، فلا يسأل عن ثبوتها في هذه الثلاثة، لأنه الأصل ولاجتماعهما في باسم الله، بدون الرحمن الرحيم حذفت ألف اسم فيه، كما حذفت فيه معهما، كما صرّح به غير واحد، لكن في شافية ابن الحاجب[3] أنها ثبتت في بسم الله بدونهما.

---

(١) انظر تفسير البحر المحيط ١/١٦.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ص ٣ ـ ٤، وتفسير القرطبي ١/٩٩.

(٣) قال في شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥٨ ـ ٢٥٩: «واسم في الأصل سِمْوٌ، أو سُمْوٌ، كجِبْر وقُفْل بدليل قولهم سُمُوٌ أيضاً من غير همزة وصل قال: باسم الذي في كل سورة سِمُه وروى غير سيبويه أُسم بضم همزة الوصل ـ وهو مشتق من سما، لأنه يسمو بمسماه ويشهره، ولولا الاسم لكان خاملاً. =

أقول: ظاهر إطلاق ما ذكرناه عن تصريح غير واحد حذف الألف من باسم الله ولو في نحو قولنا: الابتداء باسم الله مطلوب، وبسم الله تنزل الرحمن، والحلف في بسم الله منعقد، وتبرك بسم الله تعالى.

والذي في حواشي الشهاب على البيضاوي نقلاً عن أبي حيان[1] والدماميني[2]: أن من شروط حذف الألف عدم ذكر المتعلق.

ثم أقول أيضاً: لا يبعد أن يقيّد حذف الألف من باسم الله بحالة وقوعه مبتدأ به، أو مراداً به اللفظ الذي يبتدأ به الشيء كما في: قل بسم الله ويرشّحه كونه أو في مقام كلامهم وأخذهم في التعليل: الكثرة، مع أن الأصل ثبوت الألف، وإذا حمل على الحالة المذكورة وحمل كلام ابن الحاجب على خلافها حصل الجمع بين الكلامين، وإنما لم أقيّد الحذف في (بسم الله الرحمن الرحيم) أيضاً بتلك الحالة لندرة استعمالها في خلافهما فألحق النادر بغيره فتأمل.

وقيل: لا حذف بل الباء داخلة على سِم بكسر أوله، أو ضمه، فسكن فراراً من توالي الكسرات، أو الانتقال من كسر إلى ضم.

أقول: لا يخفى بُعْده، لأنه تخريج لهذا التركيب الكثير الاستعمال على لغة قليلة الاستعمال.

= وقال الكوفيون: أصله وسْمٌ: لكون الاسم كالعلامة على المسمى؛ فحذف الفاء، وبقي العين ساكناً فجيء بهمزة الوصل ولا نظير له على ما قالوا إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل.
والذين قالوا: وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لاسم بالعلامة أشبه، لكن تصرفاته في التصغير والتكسير كسُمَيّ وأسماء وغير ذلك كالسَّميِّ على وزن الحليف.
ونحو قولهم تَسمَّيت وسميت ندفع ذلك إلا أن يقولوا إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف؛ إذ موضع الحذف اللام، ثم حذف نسياً ورد في تصرفاته في موضع اللام إذ حُذِف في ذلك المكان» اهـ.

(١) البحر المحيط ١/١٦.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي، المخزومي، الاسكندري، المالكي، بدر الدين، أديب نحوي، عروضي فقيه، ولد بالاسكندرية سنة ٧٦٣ واستوطن القاهرة، ولازم ابن خلدون ثم تحوّل إلى دمشق ومنها حج وعاد إلى مصر من تصانيفه، شرح مغني اللبيب عن كثير الأعاريب. انظر الضوء اللامع ٧/١٨٤ ـ ١٨٧، والبدر الطالع ٢/١٥٠ ـ ١٥٢.

المقصد الثالث

في الجلالة

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول

اعلم أنه كما تحيّرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم، فاختلفت فيه اختلافات كثيرة. . .[1] عليها منها اختلافهم في كونه عَلَماً، أو وَصْفاً، أو اسم جنس.

فقال الجمهور: إنه علم وضع للذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد، والذات تستعمل استعمال الشيء واستعمال النفس، فلذا يجوز تذكيره وتأنيثه وآثروا التذكير هنا لأشرفيته والوصفان المذكوران لإيضاح المسمى، لا لاعتبارها في المسمى، وإلّا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات فقط على الصحيح كما سيأتي.

وقولهم: إن هذا الاسم مستجمع لجميع الصفات ليس معناه أنه يدل عليها ولو بالإجمال، لأن هذا ليس شأن العلم، بل معناه أنه دالّ على ذات جامع لجميعها فهو من وصف الدالّ بوصف المدلول، قاله يس أقول: أحسن منه أن يقال: استجماعه لجميع الصفات باعتبار المعنى الملحوظ مرجحاً للتسمية به المفهوم من أصله الذي هو أله على الأصح كما يأتي، وهذا المعنى وهو الألوهية المتضمنة جميع صفات الكمال، وكونه ملحوظاً مرجحاً للتسمية به يفيده كلام السيد الجرجاني في موضعين سيأتيان فتنبه.

فإن قلت: لم خصّ هذان الوصفان بالذكر؟

قلت: قال الشنواني: الأولى أن يقال: تخصيص الأول لكونه أكمل الصفات

---

(١) في المخطوطة كلمة لم أهتد لقراءتها صورتها: شقتن.

وأشرفها، لتفرّع كلّ كمال على وجوب الوجود بالذات، الذي ينصرف إليه مطلق الوجوب، وتخصيص الثاني لبيان سبب حصر الجنس المستفاد من الحمد لله. اهـ.

وواجب الوجود بالذات هو الذي وجوده لذاته لا لأمر خارج عنه، كتعلّق إرادة الغير وقدرته بوجوده.

وإن شئت قلت: هو الذي لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم، واستدلوا لهذا القول بثلاثة أوجه:

الأول: أنه يوصف، ولا يوصف به.

الثاني: أنه لا بد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته كما هو قانون الوضع اللغوي ومقتضى استعمالات العرب، ولا يصلح له مما عليه سواه لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه.

الثالث: أنه لو لم يكن علماً بأن كان صفة أو اسم جنس، لكان كلياً، فلا يكون: لا إله إلا الله، توحيداً، مع أنه توحيد بالإجماع.

وبحث في الأولين بأنهما إنما ينفيان كونه وصفاً لا كونه اسم جنس؛ لأنه يوصف ولا يوصف به، ولأنه يكفي في جريان تلك الصفات قال البيضاوي(١): والأظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق، أجري مجرى العلم في إجراء(٢) الأوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرّق احتمال الشركة [إليه](٣) اهـ.

وقوله: لكنه لما غلب: دفع للوجوه المذكورة في إثبات كونه علماً بالوضع لذاته المخصوصة، وحاصله أنه لما غلب على ذاته تعالى وصار كالعلم الوضعي، أجري مجراه في صحة وصفه، وامتناع الوصف به، فاندفع الأول وكذا الثاني، لأن إجراء(٤) الأوصاف عليه تعالى لا يتوقف على أن يكون له وضعي، بل يكفي منه أن

---

(١) تفسير البيضاوي: ١/١٧.
(٢) في المخطوطة: أجر.
(٣) مابين القوسين من البيضاوي.
(٤) في المخطوطة: أجر.

يكـون له مـا يجري مجـرى العلم لعلم الوضعي ممـا غلب فيـه، وفي عـدم تـطرّق احتمال الشركـة إليه فاندفع الثـالث؛ لأن إفادة: لا إلـه إلا الله: التوحيـد، لا تتوقف على كون الجلالة علماً وضعياً لذاته المخصوصة، بل يكفي فيهـا إذ لا يتطرّق إليـه احتمال الشركة، سواء كـان علماً وضعيـاً لذاتـه المخصوصـة أو من الأعلام الغـالبة المختصة بها، كذا في حواشي الشيخ زادة.

أقول: يندفع أيضاً بالغلبة الاعتراض عليه بالأمر الثاني من الأمرين المعتـرض بهما على القول الثالث الآتي، كما انـدفع الأول منهمـا ولا يخفى: أن المفهوم من كلام الشيخ زادة أنه عند البيضاوي صار علماً بالغَلَبـة، ويشعر بـه قول البيضـاوي: وصف في أصله، وسيأتي التصريح به في كـلام الشيخ الشيـرواني[1] ـ أيضاً ـ فهـو إنما ينكر كونه علماً وضعياً.

فقوله: وصار كالعلم أي: الوضعي كما مر في كلام الشيخ زادة.

وقوله: مثل الثريا والصعق: قال الشيروانى في حواشيه: يحتمل الـرجوع إلى كونه وصفاً في الأصل ثم غلب العَلَم فـالمعنى كما أنهمـا وصفان في الأصـل، ثم صارا علمين بالغَلَبة، وإن كانت الغَلَبة فيهمـا تحقيقية فقـد استعملا أولاً في غيـر ما غلبـا عليه، وفي الله تقديرية إذ لم يستعمـل إلا فيه تعـالى، ويحتمل الـرجوع إلى قـوله: كـالعلم، بيانـاً له أو بـدلاً منه فـالمعنى صار كـالثريـا والصعق في صيـرورتـه عَلَمـاً بالغلبة، وإن افترقا.

والثريا تصغيـر: ثروي مؤنث ثـروان أي: ذي ثروة، أي غني، ثم صَـار عَلماً بالغلبة للنجم المعروف بكثرة كواكبه، قيل: ستة، وقيل: سبعة.

والصعق: هو الذي أصـابته الصـاعقة ثم صـار علماً على خـويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، حين أصابته الصاعقة[2] اهـ.

---

(١) نور الله بن محمد رفيع بن عبد الرحيم الشيرواني، الحنفي، من تصـانيفه: تعليقـة على أنوار التنـزيل للبيضاوي وشرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وشرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة.
انظر معجم المؤلفين ١٣/١٢٣.

(٢) الصعق: اسم لكل من رمي بصاعقـة، ثم غلب على خويلد بن نفيـل الذي أصيب بصـاعقة لارتكـابه إثمـاً. وانـظر اللسـان، مـادة صعق. والـدر المصـون ١/٣٣ ـ ٣٤، والقـامـوس المحيط ٣/٢٥٣، والكشاف ١/٤٢.

روي: أن خويلداً كان يطعم الناس بتهامة فهبت ذات يوم ريح شديدة فسفت التراب في جفانه فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته كذا في حواشي زادة.

وفيها: أن الغلبة في الثريا تقديرية كالغلبة في لفظ الجلالة، وهو خلاف ما مر عن الشيرواني ثم استدل البيضاوي[١] على مختاره بثلاثة أوجه:

الأول: لأن[٢] ذاته من حيث هو ذاته بلا اعتبار أمر آخر معه حقيقي كالعلم والقدرة، أو غير حقيقي ككونه معبوداً، وكونه رازقاً غير معقول للبشر، فلا يمكن أن يدلّ عليه بلفظ.

قال الشيخ زادة: أي: لا يمكن أن يكون مدلولاً عليه بلفظ يوضع له بخصوصه سواء كان الواضع هو الله، أو البشر، أما الأول فلأن الحكمة في وضع اللفظ للمعنى فهم البشر المعني عند إطلاق اللفظ، وهو إنما يتصوّر في المعاني المعقولة للبشر.

وأما الثاني: نظم لأن وضعه للمعنى فرع فنقل المعنى اهـ.

الثاني: أن الاسم الكريم لو دلّ على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر[٣] قوله تعالى: ﴿**وهو الله في السموات وفي الأرض**﴾[٤] معنى صحيحاً.

قال الشيخ زادة أي: أن الظاهر[٥] تعلق قوله: ﴿**في السموات**﴾ بلفظ الجلالة، فلو لم يكن وصفاً في الأصل لما صح أن يتعلق به الظرف لعدم اشتماله على معنى الفعل حينئذ أصلاً أي: لا في الأصل، ولا في وقت الاستعمال، فلا يفيد معنى صحيحاً على تقدير حملة على الظاهر[٦] إن أفاده على تقدير حمله على خلاف الظاهر[٧] أي من الأوجه الآتية، وأما إذا كان وصفاً في الأصل، وإن كان

---

(١) انظر تفسير البيضاوي ١/١٧ ـ ١٨.
(٢) في المخطوطة: إذاً والمثبت من تفسير البيضاوي.
(٣) في المخطوطة: (ظه).
(٤) سورة الأنعام، آية رقم/٣.
(٥) في المخطوطة: ظه.
(٦) في المخطوطة: (ضه).
(٧) في المخطوطة: (ضه).

ذلك الأصل مهجوراً عند استعماله عَلَماً فيصح أنه يتعلّق به الظرف باعتبار اشتماله على معنى الفعل في الأصل، فيكون المعنى وهو المستحق للعباد فيهما. اهـ. وخلاف الظاهر هو أن يجعل الظرف متعلقاً بمحذوف أي: المعبود في السموات وفي الأرض، أو حالاً من سركم وجهركم، ويكون جملة (يعلم) خبراً ثانياً، أو هي الخبر، (والله) بدلاً ويكون الخطاب عاماً[1] للملائكة أيضاً إذ لا سرّ لغيرهم ولا جهر في السموات، أو خبراً ثانياً، أو (أولاد الله) بدل.

ومعنى كونه فيهما أنه عالم بما فيهما على التمثيل، بأن شبه حال العالم بما فيهما بحال الكائن فيهما، كما قيل بكل ذلك.

وقوله: لما أفاد معنى صحيحاً يقتضي أن ظاهره يفيد معنى فاسداً على تقدير دلالته على مجرد ذاته المخصوصة وبيّنه الشيرواني بأن المعنى حينئذ ذاته تعالى في السموات وفي الأرض، وهو فاسد لما فيه من الحلول والتجسيم.

أقول هذا خروج عن الموضوع إذ الموضوع ظاهر الآية وهو تعلّق الظرف بالاسم الكريم لتعلقه، على هذا يكون محذوف، وعليه يمكن دفع الفساد باعتبار التمثيل السابق فتنبّه.

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٢/١٢٣: «اختلف مفسرو هذه الآية على أقوال بعد اتفاقهم على إنكار قول الجهمية الأول القائلين - تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً - بأنه في كل مكان حيث حملوا الآية على ذلك:

١ - فالأصح من الأقوال أنه المدعو الله في السموات وفي الأرض - أي: يعبده ويوحّده ويقرّ له بالالهية من في السموات ومن في الأرض ويسمونه الله ويدعونه رغباً ورهبة إلا من كفر من الجن والإنس وهذه الآية على هذا القول كقوله تعالى: ﴿**وهو الذي في السماء إلٰه وفي الأرض إلٰه**﴾ أي: هو إله من في السماء، ومن في الأرض، وعلى هذا يكون قوله: ﴿**يعلم سركم وجهركم**﴾ خبراً أو حالاً.

٢ - القول الثاني: إن المراد: أنه الله يعلم ما في السموات وما في الأرض من سروجهر، فيكون قوله: (يعلم) متعلقاً بقوله: ﴿**في السموات وفي الأرض**﴾ تقديره: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض ويعلم ما تكسبون.

٣ - القول الثالث: إن قوله: ﴿**وهو الله في السموات**﴾ وقف تام، ثم استأنف الخبر فقال: ﴿**وفي الأرض يعلم سركم وجهركم**﴾ وهذا اختيار ابن جرير اهـ.

وقد فصل القول في هذه الآية أبو السعود في تفسيره ٣/١٠٧ - ١٠٩، وانظر فتح القدير للشوكاني ٢/٦٩٩ وحاشية الصاوي على الجلالين ٢/٤.

الثالث: أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركاً للآخر في المعنى والتركيب، وهو حاصل بين لفظ الجلالة والأصول التي تذكر له أي: فهو مشتق فيكون وصفاً.

وأجيب عن الأول: بأن التعقّل الذي لم يحصل للبشر هو التعقّل بالكنه، وأما التعقل بوجه مختص فحاصل لهم، وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمه الوضع وإن قلنا: الواضع: الله وفي إمكان وضعهم اللفظ للمعنى إن قلنا الواضع هم بدليل وضع الأب عَلَماً لولده قبل رؤيته ولا يرد قولهم: العلم ما وضع لشيء بجميع مشخّصاته؛ لأن المراد ملاحظتها بوجه مختص ولو إجمالاً مع أن في علم الحوادث كنه ذاته تعالى خلافاً، فالحكماء[1] على أنه ممتنع، والمتكلمون على أنه ممكن غير واقع، وبعض الصوفية على أنه واقع بتصفية الباطن كما في السيرافي على المعول.

وعن الثاني بأن تعلّقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفيته لجواز أن يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج المفهوم من أصل اشتقاقه والمشهور به مسماه كما في قوله: أَسَدٌ عليَّ وفي الحروب نعامة[2].

وهذا المعنى على الأول المألوهية، وعلى الثاني المألوهية والموصوفية بصفات الكمال، وعن الثالث بأن كونه مشتقاً لا يقتضي كونه وصفاً في الأصل، وإنما يقتضيه أنه لو وجب كون المشتق موضوعاً لذات مبهمة وليس كذلك، فإن اسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليست بصفات لدلالتها على ذوات معينة بنوع تعيين.

واعترض على ما اختاره البيضاوي بأنه إذا كان في الأصل وصفاً، ثم عرض

---

(١) إطلاق لفظ: الحكماء على مثل هؤلاء الفلاسفة، إطلاق شنيع، فهؤلاء سموا فلاسفة، ومبدأ الفلسفة الاعتماد على عقل الإنسان الفاجر، وترك الدين، أما الحكمة وهي وضع الشيء في موضعه المناسب، من غير ما ضرر ينتج عنه وقد قال الله في شأنها ﴿**ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً**﴾ فالفلاسفة هم أبعد الناس عن هذا الخير الكثير والله أعلم.

(٢) البيت لليلى الأخيلية قالته في هجاء الحجاج وهو من البحر البسيط:

أسد علي وفي الحروب نعامة ... فتخاء تنفر من صفير الصافر

لـه معنى الإسمية بـالغَلَبَةِ لم يكن لله تعـالى في الأصل الـوضع أي: قبـل عـروض الغَلَبة اسم تجري عليه صفاته وهو ظاهر لزوماً وفساداً.

وأجيب عنه: بأنه إنما نشأ عن عدم التفـرقة بين الغلبـة التحقيقية والتقـديريـة ومن الغفلة عن إغناء التقديرية عن الوضع كذا في الشيخ زادة والشيرواني.

وقيل: إنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية، وكـل منهما كلي انحصر في فرد، فلا يكون علماً أي: بل هو اسم جنس.

وردّ بأمرين: **أحـدهما**: إجمـاعهم على أن لا إله إلا الله يفيـد التوحيـد، ولو كـان اسماً لمفهـوم كلي لم يفده، لأن الكلي من حيث هـو يحتمل الكثـرة لا يقال: إفادتها التوحيد باعتبار القرائن، أو الشرع، لأنّا نقول تفـرقة أهـل اللسان بين لا إلـه إلا الله، ولا إله إلا الرحمن، فيعدّون الأول توحيـداً أي: صريحـاً، دون الثاني مـع وجود القرائن في كل دليل، على أنهـا تفيده بـذاتها لا بـواسطة القـرائن فبطل الشقّ الأول، ولو كانت الإفادة باعتبار الشرع دون اللغة لزم ألا يحكم بالتوحيد بمجرد هذا القول ما لم يعلم أن القائل على اصطلاح الشرع، واللازم باطل فكذا الملزوم الذي هو الثاني.

ثـانيهما: أنـه لو كـان اسماً للمفهـوم الكلي للزم استثناء الشيء من نفسـه في كلمة التوحيـد، إن أُريد بـالاله فيهـا المعبود بحق والكـذب إن أُريد مـطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة، فوجب حينئذ أن يكون إله فيها بمعنى المعبود بحق ـ والله أعلم ـ وضع للفرد الموجود منه.

أقول: الظاهر أن صاحب هذا القول يعترف بأنه صار عَلَماً بالغَلَبة على المفرد المنحصر فيه الكلي إذ لا يسعه إنكار ذلك وقد نقل الشيرواني عن الخليل أنه قال: أطبق جميع الخلائق على أن قـولنا: الله: مخصـوص به تعـالى، أعم من أن يكون بـطريق الوضـع أو بطريق الغلبـة، ثم رأيت للعلامـة سم في حواشيـه على مختصر السعد ما يرشحه حيث كتب على قوله فلا يكون عَلَماً ما نصه، أي: بالأصالة، فـلا ينافي أنه على هذا قد يجعل عَلَما بالغلبة اهـ.

وبـه[1] يندفـع عنه الأمـران المذكـوران وعلى هذا ومـا سبق من تقريـر كـلام

---

(١) في المخطوطة: وحّ.

البيضاوي يكون اسم الجلالة في الحالة الراهنة عَلَماً باتفاق الأقوال الثلاثة، إلا أن علميته على القول الأول وضعية متأصلة، وعلى الآخرين غلبية وطارئة، والقول بأنه عَلَم بالغلبة التقديرية إنما ينافي عليهما، فلا يخرج قائلوه عن قائلهما إذ الغلبة كثرة استعمال اللفظ في بعض أفراد ما وضع له بحيث ينصرف إليه عند الإطلاق، ولا ينصرف إلى ما وُضِعَ له أو بعض آخر إلا بقرينة، **والتقديرية منها**: هي ما يكون بالنظر للوضع فقط بأن يقتضي الوضع استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من غير أن تستعمل فيه بالفعل، فيقدّر أنه استعمل فيه، ثم غلب على غيره كما في الدبران والعميوق(١) وأما **التحقيقية**: فهي ما يكون بالنظر للاستعمال أيضاً، بأن اللفظ استعمل بالفعل قبل الغلبة في غير ما غلب عليه من أفراد ما وُضع كما في النجم والكتاب.

واعلم أن وضع الجلالة على القول الأول والثالث شخصي، لكنه على الأول خاص لموضوع له خاص، وعلى الثالث عام لموضوع له عام، وأما على الثاني فنوعي عام لموضوع له عام، كما هو شأن جميع الصفات المشتقة كالرحمن الرحيم.

فبان من هذا أو مما أسلفته في آخر مبحث الباء ـ: أنه وجد في البسملة أقسام الوضع الشخصي الثلاثة الواقعة وأحد أقسام النوعي الثلاثة الواقعة فافهم.

وواضعه هو الله تعالى اتفاقاً على ما قاله الغُنَيْمي(٢) تبعاً للكمال ابن الهمام(٣) حيث قال في تحريره: إن الخلاف في الواضع إنما هو في أسماء الأجناس، أما أسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله اتفاقاً، وأما أعلام

---

(١) في المخطوطة: الديران والعيوق، والتصويب من الكشاف ٤٢/١، وانظر البحر المحيط ١٦/١.

(٢) لعله أحمد بن عمر الديري، الغنيمي الشافعي، أبو العباس، توفي سنة ١١٥١، من مؤلفاته: فتح الملك الباري. بالكلام على آخر شرح المنهاج لزكريا الأنصاري، وغاية المراد لمن قصرت همته من العباد. انظر معجم المؤلفين ٣٠/٢.

(٣) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، السواسي الأصل الاسكندري، ثم القاهري، الحنفي، المعروف بابن الهمام، كمال الدين عالم مشارك في الفقه والأصول والتفسير وغيرها من العلوم من تصانيفه: التحرير في أصول الفقه، وشرح الهداية في الفروع الحنفية وغيرها. انظر الضوء اللامع ١٢٧/٨ ـ ١٣٢، والبدر الطالع ٢٠١/٢ ـ ٢٠٢، وشذرات الذهب ٢٩٨/٧ ـ ٢٩٩

الأشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقاً.

ونازع يس في دعواه الاتفاق على أن الواضع لأسمائه تعالى هو، فقال: في دعوى الاتفاق نظر، كما يعلم من جواب القوم عن استشكال علميته بما مر ومن نقل القرطبي عن المعتزلة[1]: أن الحق جل وعلا كان في الأزل بلا اسم فلما خلق الخلق وضعوا له الأسماء اهـ.

وهو نزاع في محله.

---

(١) انظر تفسير القرطبي ١/١٠٠ ـ ١٠١.

المبحث الثاني

على القول بأن اسم الجلالة عَلَم بالغَلَبة يجري فيه ما في العَلَم بالغلبة من الخلاف في كونه منقولاً أولا.

فقيل: إنه واسطة بين المنقول والمرتجل، لا منقول لعدم الوضع على ما غلب عليه، ولا مرتجل لسبق استعمال له تحقيقاً أو تقديراً في غير العلمية.

وقيل: منقول بوضع تنزيلي حُكْمي؛ لأن غَلَبة استعمال المستعملين بمنزلة وضعهم وفي حكمه كما في الآيات البينات، وهذا هو الراجح.

وأما على القول بأنه عَلَم بالوضع فاختلف أيضاً فيه فقيل: إنه منقول أي مأخوذ من أصل بنوع تصرف قال الشيخ زادة[1]: وهو المراد بالمشتق في عبارة من عَبَّر به، لا مقابل الأعلام وأسماء الأجناس من الوصف كالضارب والمضروب، لأنه ذكر كونه اسماً مشتقاً في مقابلة كونه صفة بمشتقة اهـ.

ونسب هذا القول إلى الجمهور غيرُ واحد كالشيرواني[2] في حواشي البيضاوي[3].

وقيل: مرتجل لا أصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته المخصوصة وإليه ذهب الخليل[4] والزجاج[5].

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) البيضاوي وحاشيته للكازروني ١/١٦.

(٤) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، الأسدي اليحمدي، البصري، أبو عبد الرحمن، أول من استخرج العروض توفي بالبصرة سنة ١٧٠ وقيل غير ذلك من تصانيفه: العروض الشواهد، والنقط والشكل، والايقاع، والجمل انظر معجم المؤلفين ٤/١١٢.

(٥) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، النحوي، اللغوي المفسر توفي سنة ٣١١، وقيل غير ذلك، =

واختاره الإمام ونسبه إلى سيبويه، وأكثر الأصوليين والفقهاء كأبي حنيفة والشافعي كما في حواشي البيضاوي، وعلى أنه منقول قيل: إنه مأخوذ من أصل لا يعلمه إلا الله.

وقيل: من ولاه يلوه لوهاً، إذا خَلَف، على ما في القاموس[1] حيث قال فيه في مادة اللام: لاه الله الخلق: خلقهم، أو احتجب على ما ذكره بعضهم. وعليه مشيت في رسالة لي صغيرة في البسملة والحمدلة.

وقيل: من لاه يليه ليهاً: إذا احتجب أو ارتفع، كما في القاموس[2].

وفي حواشي الشهاب نقلاً عن بعض كتب اللغة: لاه يليه ليهاً: إذا احتجب، ولاه يلوه: أي: لوهاً إذا ارتفع اهـ.

وأصله على هذا: مصدر بوزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين كما في الشنواني[3]، وكذا ما قبله، قلبت الواو والياء ألفاً تخفيفاً، وأُدخلت عليه (أل) وأُدغمت اللام في اللام وقد قرىء شاذّاً: (وهو الذي في السماء لاه وفي الأرض لاه)[4] وقيل: من أله بفتحات إلاهة بكسر الهمزة وألوهة وألوهيّة بضمها فيهما مع تشديد ياء الأخير إذا عبد، فإنه بمعنى مألوه ككتاب بمعنى مكتوب.

وقيل: من ألِه بكسر اللام من باب فَرِح، وكذا في جميع ما يأتي. كما في الشنواني إذا تحيّر، فإنه بمعنى مألوه فيه، وقيل من أله: إذا فزع فإنه مألوه إليه، وقيل من أله إذا ولع، فإنه بمعنى مألوه به، وقيل من أله بالمكان: إذا قام به، فإنه بمعنى إله كضارب أي دائم باقي.

وقيل: من أله إذا احتاج، فإنه بمعنى مألوه إليه.

وقيل: من أله: إذا سكن، فإنه بمعنى مألوه إليه وقيل: من أله: إذا أجار فإنه

= من تصانيفه: معاني القرآن، الاشتقاق وغيرها معجم المؤلفين ١/٣٣/ انظر كلامه في تفسير أسماء الله الحسنى ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١) القاموس المحيط ٤/٢٩٢.

(٢) القاموس المحيط ٤/٢٩٢.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) انظر تفسير البيضاوي ٥/٦٤ والآية من سورة الزخرف رقم/٨٤.

بمعنى أله كضارب، وأصله على هذه الأقوال الثمانية إله كفعال، حذفت همزته على غير قياس كما قيل في ناس، أصله أناس، وعوّض عنها (أل) بدليل جواز قطع الهمزة بكثرة في قولك: يا الله، لأنه بالنظر إلى عوضية (أل) وجريتها لوجوب سقوط همزة غير العوض (. . .)[1] وإنما جاز وصلها بقلة فيما ذكر نظراً إلى أصل (أل) من تمحّضها للتصريف وقيل: أدخلت (أل) بلا حذف ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام ثم حذفت وجعلت (أل) عوضاً عنها لتصير لازمة بعد أن لم تكن لازمة، وسكنت اللام لادغامها في اللام، واعترض بأن نقل الحركة إلى مثل ما بعدها يوجب اجتماع مثلَيْن متحركين، وبأن تسكين المنقول إليه موجب لكون النقل عملاً كلا عمل، وبأن اجتماع المثلَيْن إنما يوجب الإدغام إذا كان في كلمة وهو هنا في كلمتين، وبأن إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة بمعزل عن القياس، لأن حذفها لعلّة، فهي في تقدير الثبوت.

وأجيب: بأن نقل الحركة إلى مثل ما بعدها وتسكين المنقول إليه لأجل تخفيف الكلمة بالإدغام مغتفر، و (أل) لما كانت عوضاً عن الهمزة صارت بمنزلتها فهي كالجزء مع أنها كالجزء مما بعدها، ولو لم تجعل عوضاً، ولا مانع من جعل الادغام مع تقدير ثبوت الفاصل بين المثلَيْن من خواصّ هذا الاسم الشريف.

وقيل: حذفت الهمزة على غير قياس، إذ حذفها القياسي بعد نقل حركتها، واختاره السيد الجرجاني، قال: بدليل لزوم الإدغام؛ لأن المحذوف اعتباطاً كالمعدوم، فالتقى المثلان، فخلاف المحذوف لعلة تصريفية فكالثابت، وقد علمت جوابه.

وقيل: بل حذفت قياساً لأنه اجتمع همزتان بينهما ساكن، وهو حاجز غير حصين، فكأنهما التقيا فحذفت الثانية تخفيفاً، لأن النقل جاء بها، وأدغمت اللام في اللام واختاره الرضي.

لا يقال: لو عوضت (أل) من الهمزة لم يصح أن يقال: الإله، لأن فيه الجمع بين العوض والمعوض، لأنّا نقول: الاله بالهمز ليس هو الذي وقع فيه التعويض

---

(١) في المخطوطة كلمة لم اهتد لقراءتها صورتها: درجا.

حتى يمتنع الجمع بين (أل) والهمزة، بل هو اللفظ الذي قبل التعويض، وأما ما وقع فيه التعويض فلا همز فيه.

وقيل: من وله إذا فزع، فإنه بمعنى مألوه إليه.

وقيل: من وله، إذا طرب، فإنه بمعنى مولوه به.

وقيل: من وله إذا تحيّر، فإنه بمعنى مألوه فيه، وأصله على هذه الثلاثة: ولاه كفعال، قُلبت الواو همزة كقولهم أعاء وأشاح، في وعاء ووشاح، وأدخلت (أل) بعد حذف الهمزة، أو قبله على ما مر.

وضعف كونه من وله لكن الكلفة عليه، ويجمعه على آلهة، إذ لو كان أصله ولاهاً، لجمع أولهة، لأن التكبير يردّ الحروف المنقلبة إلى أصولها.

وقيل: وبأنه لو كانت الهمزة منقلبة عن الواو، لجاز النطق بها كما لو قالوا: وعاء ووشاح، **وأرجح الأقوال** أنه من أله إذا عبد، وأصله إلاه كفعال، والذي رجّحه على غيره كما قاله السعد التفتازاني، كثرة دوران الالاه في الكلام، واستعماله في المعبود بحق، وإطلاقه على الله تعالى.

فإن قلت: صريح ما مر: أن أصل الله، إله، منكّر، وقد قال في الكشاف[1]. والله: أصله الإله.

قلت: إن في كلامه من الحكاية، لا من الوقاف على زيادتها على أصله، كما في الشيخ زادة، إلا أنه أدخل (أل) في خبر المبتدأ إفادة للحصر، كما في: زيد الأمير، إشارة إلى عدم ارتضائه كون أصله غير ذلك.

ومن الغرائب ما قيل: أصله (هاء) ضمير زِيدَ عليه لام الجر، فصار له، أي الكل له، وأدخل عليه أل، وادغم وفخّم، وأُشبعت فتحة اللام الثانية. فإن قلت: الراجح أن المأخوذ منه المصدر لا الفعل، فلم جعل في الأوجه السابقة الفعل؟

قلت: ما سبق على تقدير مضاف، أي: من مصدر كذا، وإنما ذكروا الفعل الماضي لحكمة، هي التنبيه على الحروف المعتبرة في الاشتقاق، وهي الموجودة

---

(١) انظر الكشاف ١/ ٣٦ ـ ٣٧.

في الماضي لا الموجودة في المصدر، إذ كثير من المصادر كالخروج والقبول والمعرفة والدوران يشتمل على حروف لا تعتبر فيه، وهذا تحقيق نفيس عليه السيد الجرجاني في حواشي الكشاف[1].

فإن قلت: هل يقصد بلفظ الله حال إطلاقه عليه دلالته على معنى المعبودية، أو التحيّر، أو نحو ذلك مما مر.

قلت: قال السيد في حواشي الكشاف: هو عَلَم لا يقصد به إلا الذات أصالة وذلك المعنى مرجّح للتسمية، فإن قصد كان تبعاً. اهـ.

قال الشنواني: وفيه وفي قولهم: علم لذاته المخصوص تنبيه على أنه لم يعتبر فيه صفة، وبه صرح الشيخ أبو الحسن الأشعري وغيره من المتقدّمين والمتأخرين فالمسمى الذات فقط.

ومنعه صدر المتأخّرين الفاضل الشيرازي، وادّعى أنه اعتبر فيه صفة كجمع الكمالات، أو استحقاق المحامد أو نحوهما مما لوحظ به الذات.

قال: لأن الذات من حيث هي غير معلومة لنا، فلو لم يعتبر فيه صفة لم يكن معناه معلوماً لنا، ولا يخفى أنه لا وقع لهذا المنع؛ لأن المسألة نقلية والجماعة ثقات وسند مرفوع، لأنه يكفي في علم المعنى ملاحظته، وبوجه من وجوهه الخارجة عنه كما علم مما مر.

والمسمى على هذا القول مجموع الذات والصفة، ونقل عن شيخ الإسلام زكريا[2] ـ أيضاً ـ تنبيه العوض عن الهمزة هو (أل) بتمامها على أنها بتمامها أداة التعريف كما هو رأي الخليل[3]. وهو الأصح، واللام وحدها والهمزة للتوصّل

---

(١) انظر حاشية الكشاف للجرجاني ١/٣٧.

(٢) انظر حاشية الكشاف للجرجاني ١/٤٠.

(٣) للعلماء في تعيين المعرف ـ أربعة مذاهب:

الأول: أن المعرف هو (أل) برمتها والألف أصلية وهو مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي.

الثاني: أن المُعَرِّف هو (أل) برمتها، والألف زائدة، وهذا هو مذهب سيبويه.

الثالث: أن المعرِّف اللام وحدها، وهو مذهب كثير من النحاة. =

للنطق بالساكن، على أن اللام وحدها أداة تعريف، كما هو الرأي الثاني كذا في الحفيد على المطول.

فإن قلت: العوض هنا أكثر من المعوض على الرأي الأول والمتعارف خلافه؟

قلت: لم يُؤْتَ (بأل) هنا لمحض العوضية بل للتعريف أيضاً وإن انسلخ عنها بعد العلمية.

ومن هذا يعلم جواب ما يقال: لم اختصت (أل) بالعوضية، وما مر من نحو قولنا: وعوض عنها (أل) أقرب إلى الرأي الأول.

وعليه يظهر توجيه جواز قطع الهمزة بقوتها بكونها جر العوض من الحرف الأصلي، وأما توجيهه بقوتها على الثاني فيمكن بيانه بأن الهمزة لما اجتلبت للنطق باللام جرت منها مجرى الحركة، فلما عوضت اللام من حرف متحرّك كان للهمزة دخل ما في العوضية، فلهذا جاز قطعها، وإنما اختص جواز قطعها بالنداء.

قيل: لأن الحرف يتمحّض فيه للعوضية، ولا يكون فيه شائبة التعريف أصلاً حذراً من اجتماع حرفي التعريف (يا) و (أل)، وإن كان اجتماع التعريفين المتغايرين غير محذور، بدليل يا هذا، ويا عبد الله بناء على الصحيح من بقاء المنادى المعرّف على تعريفه وزيادته بالنداء وضوحاً، والقول بقصد تنكيره يردّه: يا الله، بخلاف غير، فإن الحرف فيه على أصله ونظر فيه الرضي بأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر، كما في تعدّد (لا) أن.

قال الشنواني: ويمكن أن يوجه جواز اختصاص القطع بالنداء أنه أنسب لأن الغرض فيه التنبيه وكثرة الحروف، ثم تنبيهاً فليتأمل . اهـ.

وكون (أل) للتعويض والتعريف إنما يأتي على أن الله من إلٰه، أو من: وله، أما على أنه من: ولاه يلوه، فليست للتعويض كما هو ظاهر[1] هذا.

= الرابع: أنّ المعرِّف الألف وحدها، واللام زائدة فرقاً بين همزة الاستفهام، والهمزة المعرّفة، وهو مذهب المبرد انظر تفصيل هذه الأقوال في قطر الندى ص ١١٢، وأوضح المسالك ١/١٧٩، وحاشية الصبان ١/١٧٧.

(١) في المخطوطة: (ظه).

وقد قيل: إن (أل) فيه للكمال، أي الإله الكامل، وقيل: (أل) للعهد، أي: الإله المعهود في أذهان المؤمنين المذكور بألسنتهم، وهما فرعان عن كونها للتعريف، لأن (أل) التي للكمال والتي للعهد من أقسام المعرفة.

وقيل: زائدة لازمة، ومعنى زيادتها: أنها لا للتعريف وللتعويض، ولا من نفس الكلمة ووصلت[1] الهمزة لكثرة الاستعمال واختاره أبو بكر بن العربي[2]، والسهيلي[3] ورد بامتناع[4] تنوينه.

قال أبو حيان[5]: لأن وزنه على فعلال وما على هذا الوزن معروف.

أقول: هذان القولان يحتملهما مذهب القائلين بأن الاسم الكريم علميّ مرتجل لا أصل له، ولا اشتقاق، وأمرهما إليه أولهما لأن مهم ابن[6] وقد صرح في شرح التسهيل بأنه من الأعلام التي قارنت وضعها (أل) وهذا يفيد أنها زائدة لازمة[7].

---

(١) في المخطوطة: (ووصلة) والمثبت من البحر المحيط ١/١٥.

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله، المعافري الأندلسي، الأشبيلي، المالكي، المعروف بابن العربي، عالم في الفقه والتفسير والحديث والأصول.
من تصانيفه أحكام القرآن، وشرح الترمذي، وغيرها انظر تذكرة الحفاظ ٤/٨٦ - ٨٩، وشذرات الذهب ٤/١٤١ - ١٤٢.

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن اصبغ الخثعمي، السهيلي، الأندلسي، المالكي، الضرير، أبو القاسم، من مؤلفاته؛ الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام، والتعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والاعلام. انظر إنباه الرواة للقفطي ٢/١٦٢ - ١٦٤ وشذرات الذهب ٤/٢٧١ - ٢٧٢.

(٤) انظر البحر المحيط ١/١٥.

(٥) البحر المحيط ١/١٥، وفيه: فعال.

(٦) هكذا في المخطوطة.

(٧) وانظر في مسألة هل لفظ الجلالة (الله) مشتق أم لا؟
البحر المحيط ١/١٤ - ١٥، وتفسير البيضاوي ١/١٥ - ١٦، وتفسير أسماء الله الحسنى ص ٢٥ - ٢٦، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي ص ١١٤ - ١٢٩.

المبحث الثالث

مذهب الجمهور أن الاسم الكريم عربي وضعاً، وقيل: أعجمي وضعاً، وأصله قيل: بالعبرانية، وقيل: بالسريانية لاها فعرب بحذف الألف الأخيرة، وإدخال (أل) لأن العبرانيين والسريانيين يقولون: لاها، كثيراً ومعناه كما نقله الشنواني: من له القدرة.

وَرُدَّ بأن قولهم[1]: لاها، كثيراً لا يقتضي كون الله معرّباً عن لاها، لأن المشابهة الحاصلة بين اللغتين في شيء من حروف الكلمة لا يقتضي كون أحدهما مأخوذة من الأخرى، وعلى تقدير الاقتضاء، فالحكم بأن العرب أخذوا من العجم من غير عكس تحكّم محض كذا في الشنواني.

أقول: قد يمنع التحكم بالترجيح بسبق لغة العجم.

فإن قلت: كيف جعل على القول الثاني معرباً مع قول ابن السبكي[2] في جمع الجوامع: المعرب لفظ غير عَلَم استعملته العرب فيما وضع لهم في غير لغتهم، وليس في القرآن (. . .)[3] إذ لا خلاف في وقوع العجمي الوضع فيه كإبراهيم وإسماعيل فلا ينافي تسمية هذا العلم معرّباً كما يفيده كلامه في شرح مختصر ابن الحاجب.

---

(١) لقد فصّل القول فيها الرازي في شرحه لأسماء الله الحسنى ص ١١٣ ـ ١١٤ ورد على الذين قالوا بأن لفظ: الله من الألفاظ الأعجمية. فانظره غير مأمور.

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الشافعي، السبكي، تاج الدين ولد بالقاهرة، وقدم دمشق مع والده، ولزم الذهبي، تخرج به، وولي بها القضاء، وخطابة المسجد الأموي وتوفي بها من السابع من ذي الحجة سنة ٧٧١، من تصانيفه، رفع الحاجب عن شرح مختصر ابن الحاجب، وشرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، وطبقات الشافعية انظر الدرر الكامنة ٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٨، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، والبدر الطالع ١/ ٤١٠ ـ ٤١١.

(٣) في المخطوطة كلمة لم اهتد لقراءتها صورتها: نح.

وأكثر أهل العلم على أنه الاسم الأعظم لجمعه جميع صفات الكمال ولأنه أعرف المعارف بلا خلاف، وعدم الاستجابة به لعدم استجماع شرائط الدعاء[1]، ومن ثم كان رأس الأسماء المقدّم عليها الموصوف الجامع لجميع معانيها، ولم يتكرر غيره في القرآن تكرره، لأنه جاء فيه ألفي مرة وخمسمائة وستين مرة، ولم يكن عند مشايخ الصوفية مقام كما نقله الخادمي عنهم ذكر فوق الذكر اسم الله مجرداً، قال الله تعالى لنبيه: ﴿قل: الله ثم ذرهم﴾[2].

وقال جماعة: هو الحي القيوم، واختاره النووي[3]. قال: ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع: في البقرة[4] وآل عمران[5] وطه[6].

واعترضوا عليه بأن المهيمن لم يذكر في القرآن إلّا مرة واحدة في الحشر[7]، فلو كانت قلة الذكر علّة في الأعظمية كان المهيمن أولى بها من الحي القيوم.

أقول: إنما يتجه لو علّل النووي الأعظمية بأنه لم يذكر في القرآن إلا في تلك المواضع الثلاثة كما وقع في عبارة الشنواني، وكان تعليله بذلك من حيث القلّة وقد يمنع الأمر الأول بأن الذي في كلام غير واحد كالخطيب الشربيني[8]

---

(١) انظر شروط استجابة الدعاء وموانع الاستجابة، وآداب الدعاء تفصيلاً في كتابنا: الدعاء المستجاب من السنة الصحيحة والكتاب.

(٢) سورة الأنعام، آية رقم/٩١.

(٣) هو الإمام، الحافظ، محيي الدين، أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مري بن حسن، النووي، الدمشقي، الشافعي، ولد بنوى سنة ٦٣١ في العشر الأول من المحرم، ولي مشيخة دار الحديث بعد شهاب الدين أبي شامة، وتوفي في نوى في الرابع عشر من رجب سنة ٦٧٧ هـ، من تصانيفه المشهورة: رياض الصالحين، والأذكار، وروضة الطالبين، وتهذيب الأسماء واللغات، والتبيان في آداب حملة القرآن. انظر تذكرة الحفاظ ٤/٢٥٠ ـ ٢٥٤، وشذرات الذهب ٥/٣٥٤ ـ ٣٥٦.

(٤) سورة البقرة، آية رقم/٢٥٥.

(٥) سورة آل عمران، آية رقم/٢.

(٦) سورة طه، آية رقم/١١١.

(٧) سورة الحشر، آية رقم/٢٣.

(٨) هو محمد بن أحمد الشربيني، القاهري، الشافعي، المعروف بالخطيب الشربيني، شمس الدين، فقيه، مفسر، من تصانيفه: تفسير السراج المنير وهو مطبوع متداول، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج النووي انظر: شذرات الذهب ٨/٣٨٤.

والأشموني[1]: أن النووي علّل الذكر في المواضع الثلاثة فقط بالأعظمية، وعليه مشينا آنفاً وحينئذ لا يَرِدُ ذلك الاعتراض لأنه لم يجعل قلة الذكر علّة في الأعظمية حتى يرد أن المهيمن أقل فيلزم أن يكون أولى بالأعظمية.

ويتسلم أنه علّل الأعظمية بأنه لم يذكر في القرآن إلا في تلك المواضع الثلاثة قد يمنع الأمر الثاني، لأنه يجوز أن يكون تعليل الأعظمية بذلك لا من حيث القلة بل من حيث مجموع أمور ثلاثة خصوص هذا العدد الذي له مزيد شرف، وخصوص تلك المواضع التي لها مزيد شرف، وورود جريانه فيها فقد روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: وهو في ثلاث سور في البقرة وآل عمران وطه[2] فتأمل.

وقيل: هو الرحمن.
وقيل: هو ذو الجلال والإكرام.
وقيل: هو مبهم وكل كليلة القدر وساعة الإجابة.

وعن الجنيد وغيره: أن الاسم الأعظم يختلف باختلاف حال الداعي، فكل اسم من أسمائه تعالى في دعاء العبد به ربه مستغرقاً في بحر التوحيد، بحيث لا يكون في فكره غير الله تعالى فهو الاسم الأعظم بالنسبة إليه وقد سئل أبو يزيد[3] البسطامي[4] عن الاسم الأعظم فقال: ليس له حدّ محدود وإنما هو فراغ قلبك

---

(١) هو نور الدين علي بن محمد الأشموني، فقيه، أصولي، نحوي، من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك المشهور، ونظم منهاج الدين للحليمي في شعب الإيمان انظر: شذرات الذهب ٨/٦٦٥، والكواكب السائرة ١/٢٨٤.

(٢) أخرجه ابن معين في تاريخه (١٠/١٥٢/٢) وابن ماجه في كتاب الدعاء: باب (٩) اسم الله الأعظم، حديث رقم (٣٨٥٦) بتحقيقنا، والطحاوي في مشكل الآثار ١/٦٣، والحاكم في المستدرك عن أبي أمامة مرفوعاً: «اسم الله الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب في سور ثلاث: البقرة، وآل عمران، وطه» وإسناده حسن، والمراد بالآيات: آية الكرسي، وفاتحة آل عمران، ﴿وعنت الوجوه للحي القيوم﴾.

(٣) وقع في المخطوطة: أبو زيد، والصواب: أبو يزيد.

(٤) هو طيفور بن عيسى، شيخ الصوفية، له نبأ عجيب وحال غريب، وهو من كبار مشايخ الرسالة، وما أحلى قوله:
لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتفع في الهواء، فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف هو عند الأمر والنهي، وحفظ حدود الشريعة. =

لوحدانيته تعالى، فإذا كنت كذلك فادفع إلى أي اسم شئت، فإنك تسير به من المشرق إلى المغرب.

هذا وفي الاسم الأعظم نحو من أربعين قولاً[1]، وقد أفرد بالتأليف وأعظميته إما باعتبار مدلوله أو باعتبار كثرة الثواب عليه، أو باعتبار إجابة الداعي به عاجلاً، كما يؤخذ من قوله ﷺ في شأنه: «إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى»[2].

= وقد نقلوا عن أبي يزيد أشياء، الشأن في صحتها عنه، منها، سبحاني، وما في الجبة إلا الله، ما النار؟ لأستندن إليها غداً، وأقول: اجعلني لأهلها فداء، أو لأبلغنها. ما الجنة؟ لعبة صبيان، هب لي هؤلاء اليهود ما هؤلاء حتى تعذبهم.

ومن الناس من يصحح هذا عنه ويقول: قاله في حالة سكره انظر: ميزان الاعتدال ٢/٢٤٦ ـ ٢٤٧ ولسان الميزان ٣/٢١٤ ـ ٢١٥.

ـ وروى أبو داود، في كتاب الصلاة، باب (٢٣) الدعاء حديث رقم (١٤٩٦) ٢/٨٠.

والترمذي في كتاب الدعوات باب (٦٥)، حديث رقم (٣٤٧٨) ٥/٥١٧.

وابن ماجه في كتاب الدعاء باب (٩) اسم الله الأعظم حديث رقم (٣٨٥٥) بتحقيقنا.

عن أسماء بنت يزيد قالت: قال رسول الله ﷺ: «اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: **﴿وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمٰن الرحيم﴾** وفاتحة سورة آل عمران.

قلت: سنده حسن لغيره. انظر تحقيقنا لابن ماجه.

(١) **قلت**: انظر في الخلاف حول اسم الله الأعظم: فتح الباري ١١/٢٢٤، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي، ص ٩٢ ـ ١٠٣، والدعاء للطرشوشي ص ٨٦ ـ ١٠٤.

(٢) سبق تخريجه قريباً.

المبحث الرابع

تفخّم لام اسم الجلالة إذا انفتح ما قبلها، أو انضم، أي: تغلّظ تعظيماً للاسم ليوافق تعظيم المسمى، وزيادة في الفرق بينه وبين اللات اسم الصنم، وترقّق إذا انكسر ما قبلها، لأن الكسرة تقتضي التسفل، واللام المفخمة تقتضي التصعّد وفي الانتقال من التسفل إلى التصعد من الثقل ما لا يخفى.

ويجوز الوجهان إذا وقع قبلها حركة بين الكسر والفتح كإمالة السوسي[1] حركة الراء في ﴿نرى الله﴾ و ﴿سيرى الله﴾ على أحد وجهيه.

والتفخيم أحسن لموافقته الأصل من الفتح.

وقيل: يفخّم لامه مطلقاً طريقة بعضهم نقل الفاضل خسرو[2]: أن بعض القراء تفخّم لا مع الكسرة أيضاً، ولا يجوز حذف الألف الساكنة التي قبل الهاء لفظاً فتفسد الصلاة بحذفها، إذا رفع في البسملة أو الحمدلة أو تكبيرة الإحرام أو التشهد الثاني[3]، ولا ينعقد صريح اليمين بما حذفت منه اتفاقاً، وهل تنعقد به كنايته بأن ينعقد به اليمين مع نيّتها أولا، قولان مال الرافعي إلى الأول وحكاه عن أبي محمد الجويني[4]، والغزالي[5]، وإمام الحرمين[6]، وعضد بأن الكلمة تجري

---

(١) هو الراوي عن أبي عمرو زياد بن العلاء بن عمار المازني. البصري أحد القراء العشرة، واسمه: صالح بن زياد، أبو شعيب بن عبد الله بن الجارود السوسي، توفي سنة ٢٦١. روى القراءة عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي عن أبي عمرو. انظر تهذيب التهذيب ٣٩٢/٤، والبدور الزاهرة ص ٨ - ٩.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) انظر تفسير البيضاوي ١٨/١.

(٤) هو عبد اللّه بن يوسف بن حيوية بن عبد الله بن يوسف بن محمد الطائي، الجويني، الشافعي أبو محمد، تفقه بنيسابور ثم بمرو، على القفال، من تصانيفه: التفسير الكبير، والتلخيص في أصول الفقه، والتبصرة، والتذكرة، وكلها في فروع الفقه.

=

كـذلك على ألسنـة العوام والخـواص، ونازع النـووي[1] في ذلك وقـال: ينبغي ألّا ينعقد به اليمين مطلقاً، لأن اليمين لا يكون إلا باسم من أسمائه تعالى، أو صفة من صفـاته وهـذه كلمـة أخـرى، وليس حـذف الألف من اللحن الـذي هـو الخـطأ في الإعراب، حتى يقال: إن اللحن لا يمنع الانعقاد ويجعل كما لو قال: والله بالرفع، حيث ينعقد يميناً سواء نوى أو لم ينوِ على المعتمد.

ويقيد بالنية على قول القفال، لكن حكى أبو عمرو بن الصلاح[2]، وغيره عن ابن القاسم: أن حذف الألف لغة، وجعل منها حذف ألف الجـلالة الأولى من قـول الشاعر[3]:

ألا لا بـارك الله فـي سـهيل   إذا مـا الله بـارك فـي الـرجـال

ولا يبعد حمل مثله على الضرورة، كما فعل البيضاوي [4].

أقول: الظاهر أن كون حـذفها لغـة، لا يجوز حـذفها شـرعاً، لأن أسمـاء الله تعالى توقيفية، ولم يثبت عن الشارع حذفها، وإنما الثابت عنـه ثبوتهـا فلا تتعـداه، وأما حذفها خطأً فهو الواقـع زيادة في الفـرق بين رسمه ورسم الـلات اسم الصنم، وتبعتها في الحذف الألف الثانية من الرحمن لكثرة وقـوعه معـه، وليناسب الحـذف فيهما حذف ألف اسم.

وفي حـواشي الشهـاب: أن الألف الثـانيـة من الـرحمن تحـذف مـع (أل)

= انظر شذرات الذهب ٣/٢٦١ ـ ٢٦٢، ومعجم المؤلفين ٦/١٦٥.

(٥) هو حجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشـافعي، أبو حـامد، صـاحب إحياء علوم الدين، وتهافت الفـلاسفة والـوجيز في فـروع الفقه الشـافعي والمستصفى في الأصول تـوفي سنة ٥٠٥ للهجرة.
انظر: شذرات الذهب ٤/١٠ ـ ١٣.

(٦) هو إمام الحـرمين ضياء الـدين، أبو المعـالي عبد الملك بن عبـد الله الجويني، ولـد سنة ٤١٩، من تصانيفه: البرهان في أصول الفقه وغيرها. انظر: شذرات الذهب ٣/٣٥٨ ـ ٣٦٢.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) سبقت ترجمة

(٣) انظر تفسير البيضاوي ١/١٨.

(٤) أنظر تفسير البيضاوي ١/١٨ حيث قال: «وقد جاء لضرورة الشعر» فذكر البيت.

وبدونها، ولم تحذف الألف الأولى منهما ـ أيضاً ـ لتأديته إلى الإجحاف بهما، ولم تحذف مع بقاء الثانية إيثاراً لحفظ صدرهما عن التغيير ولم يخفف الرحيم أيضاً بحذف يائه، لاشتباهه حينئذ بالرحم في الرسم، وقد سبق مزيد كلام في ذلك.

فإن قلت: لِم كَتبوا لفظ الله بلامين، ولفظ الذي بلام واحدة مع استوائهما في اللفظ وكثرة الكتابة ولزوم (أل).

قلت: لما كان لفظ الله تاماً في باب الإسمية لكونه معرباً تاماً ابتداء كتابته على الأصل من وضع اللامين، ولما كان لفظ الذي ناقصاً في باب الإسمية لكونه مبنياً، أدخلوا النقصان في كتابته[1]، ولا يرد كتابتهم اللذات بلامين مع أنه مبني على الراجح، لما فيه من صورة التثنية، التي هي من خصائص الأسماء المعربة، وأيضاً لو حذفت إحدى لامي الله خطّاً لحصل[2] إجحاف به، وإلباس برسم إله، مع أنه واجب التفخيم لفظاً وخطاً.

---

(١) في المخطوطة: في كتابة.

(٢) في المخطوطة: لحصول.

المبحث الخامس

اختلف في إله الذي هو أصل الجلالة على الأصح. فقال البيضاوي[1]: إنه وصف. وقال الزمخشري[2]: إنه اسم بدليل أنه يوصف ولا يوصف به، لا تقول: شيء إله وتقول: إله واحد.

قال السيد الجرجاني: وتحقيقه إن الاسم أي القابل للفعل والحرف قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها، فيكون مدلوله مركباً من ذات مبهمة، لم يلاحظ معها خصوصيته أصلاً، ومن صفة معينة فيصح إطلاقه على كل متّصف بهذه الصفة مثل ذلك يسمى صفة، وذلك المعنى المعتبر فيه يسمى مصححاً لإطلاق كالمعبود مثلاً، ويلزم ذكر موصوف معه لفظاً أو تقديراً تعييناً للذات التي قام بها المعنى، وقد يوضع لذات معينة، ولا يلاحظ معها شيء من المعاني القائمة بها فيكون اسماً، لا يشتبه بالصفة كفرس، وإبل، وقد يوضع لها ويلاحظ في الوضع معنى له نَوْعُ تعلّق بها، وذلك على قسمين:

الأول: أن يكون ذلك المعنى خارجاً عن الموضوع له، وسبباً باعثاً لتعيين الاسم بازائه كأحمر: إذا جعلَ عَلَماً: ذات فيها حمرة.

الثاني: أن يكون المعنى داخلاً في الموضوع له، فيتركّب من ذات معينة، ومعنى مخصوص، كأسماء الآلة الزمان والمكان، وهذان القسمان أيضاً من الأسماء، والمعنى المعتبر فيهما مرجح للتسمية لا مصحح للإطلاق فلا يطردان في كل ما يوجد فيه ذلك المعنى، ولا يقعان صفة لشيء، لكن ربما يشتبهان بالصفة، والآخر أشد اشتباهاً، لأن المعنى المعتبر في الوضع داخل في مفهوم كل

---

(١) انظر تفسير البيضاوي: ١/١٦ ـ ١٧.

(٢) انظر الكشاف ١/٣٧ ـ ٣٨.

منهما، أي الصفة، والأخير، ومثار الفرق أنهما أي القسمين - يوصفان ولا يوصف بهما على عكس الصفة، وحيث وجد في الاستعمال إله واحد ولم يوجد شيء إله مع كثرة دورانه على الألسنة، عُلم أنه من الأسماء دون الصفات، وهكذا حكم كتاب (. . .)[1] إن إلهاً من ثاني القسمين اللذين ربما يشتبهان بالصفة، والمراد بالذات ما يشمل القائم بنفسه، والقائم بغيره، كالعلم والقدرة وبتعيينها: ما يشمل التعين الشخصي والنوعي والجنسي، وبإبهامها عدم التعيين بالكلية، وإنما اعتبرت الذات مبهمة في الصفة لأن الغرض الأصلي فيها الدلالة على المعنى المتعلق بالذات واعتبار الذات لضرورة أن المعنى لا يقوم بنفسه بخلاف نحو الإمام والمفتل والمفتاح، فإن الغرض الأصلي من الدلالة على الذات المتعيّنة بما يتعلّق بها من المعنى كذا في الشيخ زادة.

واعلم أن لفظ إله وضع للمعبود بحق أو بباطل، قال تعالى: ﴿**ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به**﴾[2] وقال تعالى: ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**﴾[3] وورد في بعض الأذكار: يا إله الآلهة، وأصبح بهذا من جوز شرعاً إطلاق لفظ إله على المعبود بباطل، لكن قال الشيرواني: المشهور أنه لا يجوز ثم غلب بعد تعريفه بـ (أل) على مفهوم كلي هو المعبود بحق من غير أن يصل إلى حد العَلَمية لذاته تعالى المخصوصة، ثم صار بعد حذف الهمزة والإدغام عَلَما لتلك الذات، هذا ما عليه السعد التفتازاني.

قال: وأما تشبيههم الإله بالنجم ففي مجرد الغَلَبة لا في العَلَمية.

وقيل: بل المعرّف - أيضاً - عَلَم لها بالغَلَبة لكن أُريد تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وأدغمت اللام في اللام مع التفخيم على ما مر.

وهذا ما عليه السيد الجرجاني وغيره.

وعليه فالإله قبل التغيير وبعده عَلَمٌ لتلك الذات المعينة إلا أنه قبل التغيير أُطلق على غيره من المعبودات إطلاق النجم على غير الثريا، فتكون غلبَة تحقيقية،

---

(١) في المخطوطة كلمة لم أهتد لقراءتها، صورتها: نح.

(٢) سورة المؤمنون، رقم/١١٧.

(٣) سورة الأنبياء، آية رقم/٢٢.

وبعـده لـم يطلق على غيـره أصلاً فتكـون تقديـرية، وأمـا إلٰه منكـراً، فلا غلبـة فيـه أصلاً.

وقيل: إن لفظ إلٰه وضـع للمعبود بحق وإطـلاقه على غيـره خروج عن أصـل وضعه.

المبحث السادس

اختص اسم الجلالة بأمور لفظية ومعنوية منها:

١ ـ أنه لم يسمَّ به غيره تعالى قال: ﴿**هل تعلم له سمياً**﴾[١].
٢ ـ ومنها: أنه متبوع غيره من الأسماء الحسنى كما مر.
٣ ـ ومنها: أنه الاسم الأعظم عند الجمهور كما مر.
٤ ـ ومنها: أنه جامع لجميع معاني الأسماء وجميع صفات الكمال كما مر.
٥ ـ ومنها: أنه لا يكفي في الشهادتين غيره.
٦ ـ ومنها: أنه لا يدخل في الصلاة إلاّ به.
٧ ـ ومنها: أنه لم يتكرر في القرآن تكرره فيه كما مر.
٨ ـ ومنها: أنه أعرف المعارف اتفاقاً كما مرّ، والخلاف إنما هو في الأعرف بعده.

٩ ـ ومنها: تفخيم لامه على ما مرّ، وإن كان من القرّاء من يغلّظ اللام المفتوحة إذا تقدمها صاداً وطاء مفتوحة أو ساكنة.

١٠ ـ ومنها: جواز قطع همزة (أل) فيه وصلاً حال النداء كما مر.
١١ ـ ومنها: اختصاصه بالتاء القَسَمية بلغاتها.
١٢ ـ ومنها: تعويضهم من حرف ندائه ميماً نحو: اللهم.
١٣ ـ ومنها: تعويضهم من حرف القسم الداخل عليه الهمزة أو هاء أو اللام نحو: الله، أو ها الله، أو لا الله لأفعلن.
١٤ ـ ومنها: اجتماع حرف النداء وحرف التعريف معه.
١٥ ـ ومنها: اجتماع العوض والمعوّض عنه معه، في قول الشاعر:

---

(١) سورة مريم، آية رقم/٦٥وفي المخطوطة: لم يتم.

إنـي إذا مـا حَـدَثٌ أَلَـمّ أقول: يا اللهم يـا اللهمـا[1]

وإن كان شاذّاً.

١٦ ـ ومنهـا: أنه إذا حـذفت منـه الألف بقي على صـورة: لله، وإن حـذفت اللام بعدها ـ أيضاً ـ بقي على صورة له، وإن حـذفت اللام الثـانية أيضـاً بقي على صورة الضمير، وقول وإن حذفت إحدى لاميه فقط بقي على صورة: إله.

١٧ ـ ومنهـا: أن الأسماء الحسنى كلهـا تصلح للتخلّق إلا هذا الاسم، فـإنه للتعلق دون التخلّق. قاله القشيري[2].

١٨ ـ ومنها كونه قافية لجميع القصيدة، كما في القصيدة التي أولها:

إن أبـطأت غـارة الأرحـام أو بعـدت فـأقـرب الـسيـر منـهـا غـارة الله

قال في مرآة المحاسن: وليس ذلك من الإبطاء المعيب في القوافي، لأن علّة عيبه اشتغال المعاد والدلالة على عجز الشاعر، وذلك منتفٍ هنا فـإن هذه القـافية لا أطيب ولا أحسن ولا أخفّ على اللسان والقلب والسمع منها.

١٩ ـ ومنها: ما مر من كثرة الخلاف فيه، فإنها لا توجد في غيره. قالـه السيد الجرجاني.

اعلم أن العقـلاء كما تـاهوا في ذات الله تعـالى وصفاتـه لاحتجـابهـا بـأنـوار العظمة والكبرياء والسمـو[3] والجبروت، والرهبوت، كذلك تحيّروا في لفظ: الله، كأنه انعكس إليه من مسماه أشعة من تلك الأنوار فبهرت عين المتبصرين عن إدراكه فاختلفوا فيه اختلافاً كثيراً.

(١) البيت قاله أبو خراش الهذلي، أو من لامية ابن أبي الصلت وهو من الرجز المشطور، والبيت قبله.

إن تـغفـر الـلهم تـغفـر جـمـا وأي عـبـد لـك لا ألـمّـا

والشاهد فيـه قولـه: يا اللهمـا، حيث جمع بين العـوض والمعوض للضـرورة. انظر أوضح المسالك ٤/٣٩، وحاشية الصبان ٣/١٤٦.

(٢) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك النيسابـوري، القشيري الشـافعي، أبو القـاسم، زين الدين، صاحب الرسـالة القشيـرية في التصـوف المعروفـة به، ومن تصـانيفه الأخـرى: التشييد في التفسيـر، والفصول في الأصول.

انظر المنتظم لابن الجوزي ٨/٢٨٠، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١/٣٧٦.

(٣) في المخطوطة: وأسما.

المقصد الرابع

المبحث الأول
الرحمن الرحيم، وفيه ستة[1] مباحث

الرحمن الرحيم: صفتان مشبّهتان موضوعتان للمبالغة، مشتقتان من رحُم - بضم الحاء - منقولاً من رحِم - بكسرها - لاطراد نقل الفعل المتعدي إلى فعُل - بالضم - في بابي: المدح والذم، أو من رحِم - بكسرها - مجعول لازماً، بأن لا يعتبر تعلّقه بمفعول لا لفظاً ولا تقديراً، كقوله: زيد يعطي، أي: يصدر منه الإعطاء قاعداً الرد على من بقي عنه أصل الإعطاء، فاندفع ما أورد على الثاني المشهور، أعني: اشتقاقهما من رحِم - بكسر الحاء - من كونه متعدّياً، والصفة المشبهة إنما تُصاغ من لازم، على أنه إنما يحتاج إلى جعلهما من غير المتعدّي على ظاهر قولهم: صفتان مشبهتان، من أنهما كذلك حقيقة، وهو أحد قولين كما ستعرفه.

فإن قلت: كيف يدّعي اللزوم، وقد ورد: رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما بالإضافة إلى المفعول؟

قلت: من يدّعيه يقول: إنه على التوسّع كما بيّنه النحاة في باب الظرف.

وأورد على قوله: موضوعتان للمبالغة أمور:

الأول: أن صيغ المبالغة محصورة في خمس: فعال، ومفعال، وفعول، وفعل، وفعيل، العامل نصباً، والصفتان المذكورتان[2] ليستا منه.

أما الرحمن فظاهر، وأما الرحيم فلأنه هنا غير عامل نصباً، وقد نصّ غير واحد على أن فعيلاً إنما يعدّ منها إذا كان عاملاً النصب.

---

(١) في المخطوطة: ست.

(٢) في المخطوطة: المذكورات.

وأجيب بأن المحصور في الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة، والصفتان المذكورتان يفيد أنها بالمادة، كجواد عليّ، أنه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر في الخمس كذا في الشنواني.

أقول: يحتمل عمل رحيم هنا النصب في مفعول مقدّر، حذف إيذاناً بالعموم، فيكون صيغة مبالغة، ولا إشكال فيه على هذا.

الثاني: إذ المبالغة هي أن تنسب للشيء أكثر مما هو له، هذا ولا يأتي في صفاته تعالى، لأنها في نهاية الكمال.

وأجيب: بأن المبالغة المفسرة بما ذكر هي المبالغة البيانية، وليست مرادة هنا حتى يتوجّه الاعتراض، بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى أو كثرة أفراده كما في الشنواني وغيره.

الثالث: أنّ وضعهما للمبالغة ينافي كونهما صفتين مشبهتين؛ لأن الصفة المشبهة للدوام والمبالغة كثرة الأفراد المتجددة.

أقول: على دفعه بأن المراد بكونهما صفتين مشبهتين أنهما على صورة الصفة المشبهة وصيغتها، وبأنه لا مانع من أن يراد بالدوام المستفاد من الصفة، أي: بطريق غلبة الاستعمال كما مر ما يشمل دوام تجدد الأفراد مع أن المبالغة هنا أعم من كثرة الأفراد المتجددة كما علم، وقد رجّح الشهاب كونهما من أبنية المبالغة، وضعّف كونهما من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانظره في حواشيه.

وما قدمناه من كَوْنِ: الرحمن، صفة هو ما ذهب إليه الجمهور لوقوعه نعتاً[1]، ولأن معناه البالغ في الرحمة، لا لذات مخصوصة، ولأنه لو كان علماً لأفاد لا إله إلا الرحمن: التوحيد صريحاً كلا إله إلا الله.

وذهب الأعلم وابن مالك وابن هشام إلى أنه علم أي بالغلبة كما في ابن عبد الحق، واستدلوا بمجيئه كثيراً غير تابع كما في ﴿**الرحمن علم القرآن**﴾[2] ﴿**قل**

---

(١) انظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٢ وانظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/ ٣٠. وتفسير القرطبي ١/ ١٠٦، والكشاف ١/ ٤٢، وتفسير البيضاوي ١/ ١٩، وحاشية الخطيب ١/ ١٩، وتفسير أبي السعود ١/ ١٥.

(٢) سورة الرحمٰن، آية رقم/ ١ ـ ٢.

ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾[1] **﴿وإذا قيل لهم: اسجدوا للرحمن﴾**[2]. ورد بأنه ينتج أعم من المدعي، ولا ينتج المدعي إلا بمعونة أنه لا قائل بأنه ليس بعَلَم ولا صفة، مع أن كلام الرصاع يفيد أنه من الصفات التي غلبت عليها الإسمية، وليس بعلم كأبطح وأجرع، والنعت به باعتبار وصفيته الأصلية، وأما رد استدلالهم بجواز تبعيته في مثل هذه الآية لموصوف مقدر لجواز حذف الموصوف إذا علم بعضهم بأن حذف الموصوف قليل بالنسبة إلى ذكره واستدلالهم إنما هو بكثرة مجيئه غير تابع، وينبني على القولين ما يأتي في الإعراب.

والرحمة: رقة في القلب تقتضي الإحسان فهي من الأعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى كالحياء والرضا والغضب والفرح والحزن والمكر والخداع والاستهزاء، فوصفه تعالى بها إنما هو على ضرب من التجوّز، ولهذا ذكر الخادمي: أن وصفه تعالى بالرحمن الرحيم[3] من المتشابه، وما يذكر من معناهما تأويل لهما على طريقة الخَلَف، فإما أن يراد بالرحمة: غايتها التي هي الإحسان فتكون صفة فعل، أو إرادة الإحسان، فتكون صفة ذات[4].

والأول مختار القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني[5]، والثاني مختار أبي

---

(١) سورة الإسراء، آية رقم/١١٠.

(٢) سورة الفرقان، آية رقم/٦٠.

(٣) في المخطوطة: بالرحمٰن الرحمٰن.

(٤) أقول: الرحمة، والغضب، والفرح، وسائر تلك الصفات هي: صفات ثابتة لله ـ عز وجل ـ، نؤمن بها كما جاءت دون تأويل، ولا تعطيل لمضامينها فهي ثابتة لله بما يليق بجلاله وعظمته، ولا يجوز تأويلها، وهذا هو رأي السلف الصالح رضي الله عنهم والذي اضطر المؤولون إلى تأويل تلك الصفات أنهم فسّروها بتفسير بشري، كما قال هنا الصبان: الرحمة رقة في القلب... الخ.
فبعد أن فسّروها تفسيراً بشرياً قالوا: إنها مستحيلة على الله، فشبهوا ثم أوّلوا فعطلوا صفات كثيرة لله تعالى فنقول لهم: إما أن تثبتوا كلّ الصفات على وجه يليق بكمال الله، وإما أن تنفوها جميعها بأن تعرض للتأويل فالتعطيل.
أما أن نثبت البعض وننفي البعض الآخر فهذا قمة في التناقض.
انظر الكتاب القيم لشيخ الإسلام ابن تيمية الرسالة التدمرية، وغيرها من كتبه الأخرى.

(٥) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، ثم البغدادي المعروف بالباقلاني، ولد بالبصرة سنة ٣٣٨ وسكن بغداد وتوفي ببغداد لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٤٠٣ من تصانيفه إعجاز القرآن، وأسرار الباطنية. انظر وفيات الأعيان ١/٦٠٩ وشذرات الذهب ٣/١٦٩ ـ ١٧٠، وتاريخ بغداد ٥/٣٧٩ ـ ٣٨٣.

الحسن الأشعري[1].

قال القرافي[2]: وهو الأقرب.

ومنشأ القولين: أن من رحم شخصاً أراد به الخير ثم فعله به، فالأول اعتبر المقصود من اللامين، والثاني اعتبر الأقرب منهما، وقد يتعيّن أحد الوجهين إن اقتضاه المقام.

وعلى كل، كل وصف رحمته تعالى بالسعة، التي هي: كثرة أجزاء الشيء وساحته، مجاز بمعنى إعدادها على الأول، وبمعنى كثرة تعلّقاتها على الثاني، وذهب الفخر الرازي[3] إلى الثالث، وهو أن الرحمة ليست إرادة أي إنعام كما يقول الأشعري ولا أي إنعام كما يقول القاضي، بل الرحمة مخصوصة بدفع البلاء، إذا أنعم الله عليه نعمة أوجبت تلك النعمة دفع بلاء عنه، سميت تلك النعمة رحمة من حيث أنها أوجبت دفع البلاء، كذا في الشنواني.

والأقرب إلى كلام الرازي[4] أنها عنده صفة فعل، وهذا التجوّز يصح أن يكون على طريق المجاز المرسل من باب استعمال اسم السبب في المسبّب القريب أو البعيد، أو اسم الملزوم في اللازم القريب أو البعيد، وأن يكون على طريق الاستعارة المفردة المصرحة التبعية، بأن شبّه الإحسان أو إرادته برقّة القلب بجامع ترتيب الانتفاع والسرور على كل، ويشتق من الرحمة بمعنى الإحسان أو إرادته: الرحمن الرحيم، أو المكنية بأن يشبه مدلول الضمير المستوفي الصفة بذي الرحمة الحقيقية بجامع صدور النفع من كل تشبيهاً مضمراً في النفس، وتجعل الصفة تخييلاً، وفيه من إساءة الأدب ما لا يخفى وأن يكون على طريق الاستعارة

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمٰن بن عبد الله الصنهاجي الأصل، البهنيسي المشهور بالقرافي، شهاب الدين، أبو العباس، من تصانيفه: الذخيرة في الفقه وشرح محصول الرازي، والتنقيح في أصول الفقه وغيرها انظر معجم المؤلفين ١/١٥٨.

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التيمي، البكري، الطبرستاني، الرازي، الشافعي المعروف بالفخر الرازي، صاحب مفاتح الغيب في تفسير القرآن، وشرح الوجيز للغزالي، والمباحث المشرقية في الحكمة الإلهية. انظر ميزان الاعتدال ٣/٣٤٠، ولسان الميزان ٤/٤٢٦ ـ ٤٢٩.

(٤) انظر شرحه لأسماء الله الحسنى ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

التمثيلية بأن تشبّه هيئة إنعامه تعالى على عباده، وبسطهم بإحسانه على وجه أكمل بهيئة رقة الملك لرعاياه وعموم برّه بهم بجامع هيئة تعمّهما بناءً على جواز إفراد اللفظ المستعار في الاستعارة التمثيلية، كما يقول سعد الدين، أو الاقتصار لفظاً على بعض المركّب الموضوع للهيئة المشبّه بها، كما يقول السيد[1]، الموجب لتركب اللفظ المستعار فيها كما بسطه في محلّه، وفيه من التكلّف وإساءة الأدب ما لا يخفى.

ثم الرحمن مجاز، لا حقيقة له بناء على المشهور، ومن عدم استعماله في غيره استعمالاً صحيحاً، وسيأتي ذلك بخلاف الرحيم.

هذا ما ذكر من مجازيته وصفه تعالى بالرحمن هو بحسب اللغة، أما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصفوي[2]: الأقرب أنه حقيقة شرعية في الإحسان، أو إرادته لغاية التبادر، ولكثرة الإطلاق بدون ملاحظة علاقة وقرينة: أي: وشرط المجاز ملاحظتهما.

وممن ذكر ملاحظة القرينة الشنواني[3] حيث قال: وشرط المجاز إقامة القرينة الصادقة، والظاهر أنه لا يكفي مجرد وجودها وإن لم يقصدها المتكلم اهـ.

على أن الخادمي[4] نقل عن بعضٍ أن من معانيها اللغوية إرادة الخير، وعن بعض آخر أن منها الإحسان، فعلى هذين لا تجوز أصلاً فاحفظه.

وما ذكره من اشتقاق الرحمن من الرحمة كالرحيم مبني على مذهب الجمهور أنه عربي، ونقل عن المبرد[5] [وثعلب][6] أنه عبري معرّب، وأصله رخمن بالخاء

(١) أنظر حاشية الجرجاني على الكشاف ١/٤١.

(٢) لعله مصطفى بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمن الصفوي، القلعاوي الشافعي، فقيه، مؤرخ، شاعر، من أهل مصر توفي سنة ١٢٣٠ هـ. في القاهرة. من تصانيفه: حاشية على شرح المطول للتفتازاني، ونظم التهذيب في المنطق وغيرها. انظر معجم المؤلفين ١٢/٢٨٥.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأزدي، المعروف بالمبرد، أبو العباس، ولد بالبصرة سنة ٢١٠، وقيل غير ذلك أخذ عنه نفطويه، توفي ببغداد في ذي الحجة سنة ٢٨٥ وقيل غير ذلك. من تصانيفه المشهورة المقتضب في النحو، الاشتقاق، المقصور والممدود، احتجاج القراء =

المعجمة، وعليه الاشتقاق.

والصحيح: الأول، ويؤيده ما صحّحه الترمذي[1]، عن عبد الرحمن بن عوف[2] أنه سمع النبي ﷺ يقول: «قال الله: أنا خلقت الرحمة وشققت لها اسماً من اسمي... الحديث»[3].

قال القرطبي[4]: هذا نص في الاشتقاق المعني لكونه عربياً فلا معنى للمخالفة.

وقوله في الاشتقاق: أي: في أصل الاشتقاق وإن كان ما في الحديث على العكس مما قالوه من اشتقاق الرحمن من الرحمة.

= وإعراب القرآن انظر تاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠ - ٣٨٧، ولسان الميزان ٥/ ٤٣٠ - ٤٣٢.

(٦) في المخطوطة: و... ثم بياض لم يذكر من هو الثاني بعد المبرد. ونسبه في الدر المصون ١/ ٣٤ لثعلب والمبرد، وكذا عزاه لهما السيوطي في المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ص ٦٢ وانظر الاتقان ٢/ ١١٢، والمفردات للراغب ص ١٩١ **قلت**: نقله ابن الأنباري في كتاب الزاهر له كما قال القرطبي في تفسيره ١/ ١٠٤: «زعم المبرد فيما ذكر ابن الأنباري في كتاب الزاهر له: أن الرحمن اسم عبراني، فجاء معه بـ الرحيم... إلى أن قال:
وقال أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن: وقال أحمد بن يحيى: الرحيم، عربي، والرحمن: عبراني، فلهذا جمع بينهما. وهذا القول مرغوب عنه» اهـ. قال في الدر المصون ١/ ٣٤ - ١١ ومن غريب ما نقل فيه أنه معرّب ليس بعربي الأصل، وأنه بالخاء المعجمة، قاله ثعلب والمبرد» اهـ.
وانظر شرح أسماء الله الحسنى للرازي ص ١٦٤.

---

(١) هو الحافظ الإمام، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، السلمي، أبو عيسى الترمذي، صاحب السنن المشهورة به، ثقة، جبل، حافظ، متفق على إمامته، من تصانيفه الأخرى: الشمائل المحمدية بتحقيقنا، والعلل الكبير والصغير، أنظر ترجمة موسعة له في مقدمتنا للشمائل.

(٢) هو الصحابي الجليل، عبد الرحمن بن عوف، أحد العشرة المبشرين بالجنة، ولد بعد الفيل بعشر سنين، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد المشاهد كلها. انظر: تهذيب التهذيب ٦/ ٢٤٤ - ٢٤٦.

(٣) رواه أبو داود، في كتاب الزكاة باب (٤٥) في صلة الرحم، حديث رقم (١٦٩٤ - ١٦٩٥) ٢/ ١٣٣ ولفظه: «قال الله: أنا الرحمن، وهي الرحم شققت لها اسماً من اسمي، من وصلها وصلته، ومن قطعها بتته».
والترمذي في كتاب البر والصلة، باب (٩) ما جاء في قطيعة الرحم، حديث رقم (١٩٠٧) ٤/ ٣١٥، وأحمد في المسند ١/ ١٩١ - ١٩٤ **قلتُ**: سنده صحيح. والله تعالى أعلم.

(٤) انظر تفسير القرطبي ١/ ١٠٤ نقلاً عن ابن الحصّار حيث قال: ومما يدل على الاشتقاق ما خرّجه الترمذي فذكر الحديث إلى أن قال: وهذا نص في الاشتقاق فلا معنى للمخالفة والشقاق، وإنكار العرب له لجهلهم بالله وبما وجب له، قلت: ورد عليه أيضاً الرازي في تفسير لأسماء الله الحسنى ص ١٦٤ - ١٦٦.

المبحث الثاني

اختلف في أي الصفتين أبلغ؟:

فقيل: الرحمن أبلغ من الرحيم، لأن زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، كما في قطع وقطّع، وكبار وكبّار. قال صاحب الكشاف[1]: «ومما طنّ على أذني من ملح العرب أنهم يسمّون مركباً خفيفاً ليس في ثقل محامل العراق بالشقدف.

فقلت في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل؟ أردت المحمل العراقي.

قال: أليس ذاك اسمه الشقدف؟.

قلت: بلى فقال: هذا اسمه الشقنداف.

فزاد في [بناء][2] الاسم لزيادة المسمى» له فلا نقض بحذر وحاذر حيث كانا بالعكس لأن الحكم أكثريّ لا كليّ، ولو سلّم فمحله من المتّحِدِي النوع كغرث وغرثان، وصدي[3] وصديان، لا في المختلفي النوع كحذور وحاذر إذ الأول صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، والثاني اسم فاعل بالأول.

يجاب عن النقض: بزمن وزمان، حيث كانا مستويين[4]، لما روي عن السلف من قولهم: يا رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا[5]، فهذا يفيد شمول الرحمة المستفادة من «الرحمن» للدنيا والآخرة، واختصاص الرحمة المستفادة من «الرحيم» بالدنيا، فيكون الرحمن أبلغ كماً، أي: أكثر رحمات لشموله أهل الدارين، وأبلغ كيفاً، أي: أعظم رحمات؛ لأن الرحمات الأخروية كلها عظام.

---

(١) انظر الكشاف ١/٤١ ـ ٤٢.

(٢) ما بين القوسين من الكشاف.

(٣) في حاشية الجرجاني (كصد) بدون الياء.

(٤) انظر في هذا النقض والجواب عنه حاشية الجرجاني على الكشاف ١/٤١ ـ ٤٢.

(٥) انظر الدر المنثور ١/٩٠٨. وتفسير القرطبي ١/١٠٥. وتفسير الكشاف ١/٤١.

وعلى هـذا يكون ذكـر رحيم الدنيـا بعد ذكـر رحمن الدنيـا، المتوسّـل بهـذا الاسم أيضاً فاندفع توهّم أنه لغـو، وأما مـا روي عنهم من قولهم: يـا رحمن الدنيـا ورحيم الآخرة[1]، فعليه توجيه أبلغية الرحمن، بـأن المرحـومين في الدنيـا أكثر من المرحومين في الآخرة، لشمول رحمة الدنيا للثقلَيْن وسائر الحيوانات.

وإن كانت دون رحمة الآخرة كيفاً، فتكـون أبلغيته بـاعتبار الكم، وإنمـا بيّنا أكثرية المـرحومين في الـدنيا بشمـول الرحمـة فيها للثقلين وسـائر الحيوانات بتبيينها بشمـول الرحمـة فيها للمؤمن والكـافر كمـا فعل كثيـر، لأن رحمة الآخـرة ـ أيضـاً ـ تشمـل المؤمن والكافـر[2] لأن قبول الشفـاعـة للخـلاص من هـول المـوقف رحمـة للجميع، ولأنه ما من عذاب إلا وعند الله أشدّ منه، فعدم تعذيب الكافـر بأشـدّ مما هو فيه رحمة له.

وقد عُلم من كلامنا أن هذين الأمرين ليسا واردين عن النبي ﷺ كما ذكره غير واحد، والوارد عنه ﷺ هو ما رواه الترمذي والحاكم في المستدرك مرفـوعاً[3]: «من دعا: اللهم فارج الهمِّ، كاشف الغمِّ، مجيب دعوة المضطر، رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما، أنت ترحمني فارحمني رحمة تغنيني بها عمن سواك» اهـ.

لكن هـذا الوارد لا ينـافي أبلغيّة الـرحمن لاحتمال أن يكـون بـاعتبـار الكيف فقط، وأنه تعالى من حيث إنعامه بالنعم العظيمة رحمن ومن حيث إنعامه بما دونهـا رحيم، ويؤيده تفسير كثيـر من العلماء: الـرحمن بالمنعم بجـلائل النعم، والـرحيم بالمنعم بدقائقها، وتفسير بعضهم: الرحمن بالمنعم بما لا يتصور جنسه من العبـاد، والرحيم بالمنعم بما يتصوّر جنسه منهم.

---

(١) انظر الدر المصون ١/٣٢، وتفسير البيضاوي ١/١٩.

(٢) في المخطوطة: والكافر هـ.

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور ١/٩ للبزار والحاكم والبيهقي في الـدلائل بسنـد ضعيف. عن عائشة به.
ولابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سابط بنحوه.
ومنه تعرف أن عزوه للترمذي خطأ.
قلت: رواه الحاكم في المستدرك ١/١٢٨ ـ ١٢٩، والمروزي في مسند أبي بكر، حديث رقم (٤٠) ص ٧٨ ـ ٧٩، والبزار في مسنده حديث رقم (٣١٧٧)٤/٥٢ كشف الاستار، وسنـده ضعيف جداً. فيه الحكم بن عبد الله الأيلي، وهو متروك، كما في مجمع الزوائد ١٠/١٨٦.

وقيل: الرحيم أبلغ؛ لأن فعيلاً للصفات الغريزية ككريم وشريف، وفعلان للعارض كسكران وغضبان.

وضعّفه سعد الدين بأن ذلك ليس لصيغة فعيل، بل لصيغة فعُل ـ بضم العين ـ، وقال أبو حيان[1]: كل منهما أبلغ من جهة إفادته التكرار والوقوع بمحال الرحمة، لذلك لا يتعدّى الأول ويتعدى الثاني، تقول: زيد رحيم المساكين، كما يتعدى فاعل اهـ.

وهو جري على أن الرحيم صيغة مبالغة، واعترضه الرصّاع[2]: بأن الكلام في الرحمن الرحيم الموصوف بهما مولانا تعالى، وما ذكره من فعلان محال هنا، ولا يقال: تكلم على الصفتين من غير نظر إلى ما الكلام فيه، لأن ذلك يصح لو وجد اتصاف أحد برحمن.

أقول: يدفع بأنه وجد الاتصاف به في مسيلمة، بناءً على أن وصفه به صحيح لغة كما يأتي.

وقيل: معناهما واحد: كندمان ونديم، وعلى هذا قيل: الثاني تأكيد للأول، وقيل: المراد من كل غير المراد من الآخر، وإن كان[3] أصل الموضوع واحد ليخرج الكلام من التأكيد، لأن التأسيس خير منه، فقال مجاهد[4]: رحمن الدنيا ورحيم الآخرة.

وقال القرطبي[5]: رحمن الآخرة ورحيم الدنيا.

---

(١) قال أبوحيان في البحر المحيط ١/١٧: «وقيل: الرحيم أكثر مبالغة، والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة، فلذلك جمع بينهما، فلا يكون من باب التوكيد، فمبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة، ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمجال الرحمة، ولذلك لا يتعدى فعلان، ويتعدى فعيل، تقول: زيد رحيم المساكين كما تعدى فاعلاً، قالوا: زيد حفيظٌ علمك وعلم غيرك، حكاه ابن سيدة عن العرب» اهـ.

(٢) هو: محمد بن القاسم الأنصاري التلمساني التونسي المالكي، يعرف بابن الرصّاع، أبو عبد الله عارف بالعربية والمنطق، من تصانيفه منتقى شرح البخاري لابن حجر، تذكرة المحبين في أسماء سيد المرسلين توفي ٨٩٤ هجرية انظر الضوء اللامع ٨/٢٨٧ ـ ٢٨٨، ومعجم المؤلفين ١١/١٣٧.

(٣) في المخطوطة: وإن كان هـ. والكلام في البحر المحيط ١/١٧.

(٤) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي، مولاهم، المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، كما في التقريب ٢/٢٢٩.

(٥) تفسير القرطبي ١/١٠٥ ـ ١٠٦.

قال الترمذي[1]: الرحمن بالانقاذ من النيران، الرحيم بإدخال الجنات.

وقال الورّاق: الرحمن بغفران السيآت وإن كنّ عظيمات، الرحيم بقبول الطاعات وإن كنّ غير صافيات.

وقيل غير ذلك.

واستشكل تقديم الرحمن على القول بأنه أبلغ بأن اللائق في الإثبات تقديم غير الأبلغ على الأبلغ، نحو: جواد فياض وعالم نحرير وشجاع باسل، ليكون لذكر الثاني فائدة كما أن اللائق في النفي العكس للعلة المذكورة.

وأجيب بأن محل ما ذكر إذا تضمن الأبلغ غير الأبلغ كما في الأمثلة دون ما إذا لم يتضمنه كما هنا، إذ لا يلزم من الانعام بالجلائل الإنعام بالدقائق كما يتفق لكثير من الملوك، فتقديم كلّ حسن لحصول الفائدة.

أقول: هذا الجواب إنما يأتي على أن الرحمن أبلغ كماً وكيفاً أو كيفاً فقط. لا على أنه أبلغ كماً فقط، كما لا يخفى.

فإن قلت: لكن الأحسن تقديم غير الأبلغ مطلقاً للترقي من الأدنى للأعلى.

قلت: لتقديم الأبلغ هنا وجهان وجيهان:

الأول: كون الرحيم حينئذ من باب التكميل المسمى بالاحتراس ـ أيضاً ـ، الذي هو فن من البلاغة، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه. فإن الوصف بالرحمن لما كان يوهم دقائق النعم لا تصدر عنه تعالى لحقارتها، أتي بالرحيم دفعاً لهذا الايهام وجعله جماعة من باب التتميم.

أقول: هذا لا يظهر على أن معنى الرحمن المنعم بالجلائل الرحيم المنعم بالدقائق، لوجود إيهام خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة.

الثاني: أن الرحمن لما كان مختصاً به تعالى على ما يأتي نزّل منزلة العلم فقدّم على الرحيم، ولا يتّجه الإشكال من أصله على القول بأن الرحمن علم، لأن العلم مقدّم على الصفة.

---

(١) هو: محمد بن علي بن الحسن بن بشر المعروف بالحكيم الترمذي أبو عبد الله، محدث، فقيه، أصولي، من تصانيفه: نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول، والمنهيات، والأكياس والمغترين. انظر لسان الميزان [illegible]، وتذكرة الحفاظ ٢/٣٩٧ وفي المخطوطة: الانقاذ.

نعم يقال: لم يقدم اسم الجلالة على الرحمن على هذا القول؟

فيجاب بأن تقديمه عليه لكونه أشرف اسم ذات في الأصل، والحال والرحمن اسم ذات في الحال صفة في الأصل، وهذا التعليل الثاني لا يأتي على القول بأن اسم الجلالة أيضاً وصف في الأصل(1).

---

(1) انظر في اختلاف العلماء، حول الرحمن والرحيم، أيهما أبلغ والفرق بينهما: تفسير ابن كثير ١/١٠٥ ـ ١٠٦ والدر المصون ١/٣٢ ـ ٣٣، ومجاز القرآن ١/٢١، والمحكم ٣/٢١٢، والبحر المحيط ١/١٧، وتفسير البيضاوي ١/١٩، والكشاف ١/٤١ ـ ٤٣، وتفسير أبي السعود ١/١١ وشرح أسماء الله الحسنى للرازي ص ١٨١ ـ ١٨٢.

وانظر في سبب تقديم الرحمن على الرحيم: الكشاف ١/٤٥ ـ ٤٦، وتفسير أبي السعود ١/١١ والبيضاوي ١/١٩ ـ ٢٠، والبحر المحيط ١/١٧، وتفسير القرطبي ١/١٠٦، والدر المصون ١/٣٢ ـ ٣٣، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي ص ١٧٨ ـ ١٨٢.

قلت: ولي رسالة في تفسير سورة الفاتحة، يسرّ الله تعالى نشرها، وهي: إن شاء الله تغني القارىء في كثير من المسائل المتعلقة بالفاتحة.

المبحث الثالث

قال العلماء: الرحمن مختص به تعالى، وأورد عليه أن بني حنيفة أطلقوا على مسيلمة رحمن اليمامة، وقال شاعرهم:

علوت بالمجد يا ابن الأكرمين أباً وأنت خير الورى لا زلت رحماناً[١]

فأجاب الزمخشري[٢] بأن هذا من تعنتهم في كفرهم.

قال ابن السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب: يعني جواب الزمخشري غير سديد، فإنه لا يفيد جواباً إذ التعنت لا يفيد مع وقوع إطلاقهم، وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الإطلاق.

والجواب السديد أن يقال: المختص بالله تعالى هو المعرف باللام دون غيره اهـ.

وأقرّه ابن جماعة[٣] وغيره.

ونظر في جوابه الشنواني بأن سهيل بن عمرو[٤] في قصة صلح الحديبية لما

---

(١) في الكشاف ١/٤٢، وحاشية الجرجاني عليه:

سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا

ولِم اهتد لقائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٤٥، وانظر الدر المصون ١/٣٤.

(٢) في الكشاف ١/٤٢، وانظر الدر المصون ١/٣٤.

قال السيد الجرجاني في حاشيته معلقاً ١/٤٢: «حيث بالغوا فيه حتى خرجوا عن طريقة اللغة أيضاً، وتعنّت: تطلب الإيقاع في أمر شاق، فإما أن يراد إيقاع بعضهم بعضاً في أمر شاق، أو إيقاع كل واحد نفسه» اهـ.

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، الكناني، الحموي الأصل، المصري الشافعي، يعرف بابن جماعة، من تصانيفه، حاشية على شرح الأسنوي ومختصر الروض الأنف، وشرح المنهل الروي في علوم الحديث النبوي انظر الضوء اللامع ٧/١٧١ ـ ١٧٤، وشذرات الذهب ٧/١٣٩ ـ ١٤٠.

(٤) هو سهيل بن عمرو بن عبد شمس بن عبد ودين بن مالك بن حسن بن لؤي القرشي العامري، خطيب =

أمر النبي ﷺ علياً بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال: لا نعرف[1] الرحمن، إلا صاحب اليمامة[2].

وهذا صريح في أنهم كانوا يطلقونه معرفاً ومنكراً، وأما اعتراضه على الزمخشري فأشار المحقق المحلي إلى دفعه حيث عقب جواب الزمخشري أي: إن هذا الاستعمال غير صحيح، دعاهم إليه لجاجهم في كفرهم بزعمهم نبوة مسيلمة دون النبي ﷺ، كما لو استعمل كافر لفظ الله في غير الباري من آلهتهم اهـ.

قال شيخ الإسلام[3] زكريا: أي فخرجوا بمبالغتهم في كفرهم عن منهج اللغة حيث استعملوا المختص بالله تعالى في غيره.

قال المحقق ابن القاسم: لي فيه إشكال، لأنه حيث كان من الصفات المشتقة، ومِنْ لازمها أن يكون القياس جواز إطلاقها على غيره، كان هذا الإطلاق من بني حنيفة موافقاً لقياس لغة العرب، ونطقاً بمقياس[4] اللغة جواز النطق به، ومثله صحيح غير خارج عن منهج اللغة، لا يقال: إنه صار عَلَماً لله تعالى، أو أن الواضع شَرَطَ أن لا يستعمل في غيره تعالى، فلا يصح إطلاقه على غيره تعالى، لأنَّا نقول[5]: أما الأول فغايته أنه صار عَلَماً بالغَلَبة، ومثله لا يمتنع إطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير، كما في سائر الأعلام الغالبة، بل لو سلّم أنه عَلَم بالوضع لم يمتنع إطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير.

وأما الثاني: ففي غاية البعد فلا يصح الجزم بخطئهم، وأيضاً ظاهر قوله: إن هذا الاستعمال غير صحيح، إنه لا يصح حقيقة ولا مجازاً، وكذلك قوله: كما لو استعمل كافر ألخ مع أن الصحيح جواز التجوّز في الأعلام اهـ.

= قريش، أبو يزيد، قال البخاري سكن مكة، ثم المدينة، وهو الذي تولى أمر الصلح بالحديبية، وكلامه، ومراجعة النبي ﷺ في ذلك، في الصحيحين وغيرهما. انظر الإصابة ٢/٩٢ ـ ٩٣.

(١) في المخطوطة: لا تعرف ـ بالتاء.

(٢) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب (٣٥) غزوة الحديبية، حديث رقم (٤١٨٠ ـ ٤١٨١) ٧/٤٥٣ ـ ٤٥٤ وغيره.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) في المخطوطة: (بما قياس).

(٥) في المخطوطة: (لأنّا نقول نقول).

وأجاب ابن مالك عن أصل الإيراد بما حاصله أن المطلق على مسيلمة رحمن بمعنى ذي الرحمة والمختص به تعالى رحمن بمعنى البالغ في الرحمة.

ولا يخفى بعده من إطلاقهم امتناع إطلاقه على غيره تعالى.

ومذهب العز ابن عبد السلام[1] أنه مختص شرعاً لا لغة.

أقول: هذا المذهب هو الراجح عندي، لأنه لا إشكال عليه، ولأن علّة اختصاص الرحمة به تعالى، وهي على ما في البيضاوي[2]: كون معناه المنعم الحقيقي البالغ في الأنعام غايته[3] وذلك لا يصدق على غيره تعالى وعلى ما في غيره كون معناه المنعم بجلائل النعم والمنعم بالجلائل إنما هو الله تعالى مبنية على الشرع دون اللغة، لأن معناه المذكور شرعي لا لغوي كما علم مما مر، وعلى هذا يكون الرحمن ـ وإن كان مجازاً لغوياً في حقه تعالى بناءً على المشهور المقابل لما نقله الخادمي له حقيقة فاحفظ[4].

---

(١) هو سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام، من تصانيفه: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز. وغيرها. انظر معجم المؤلفين ٥/٢٤٩. وانظر الفوائد في مشكل القرآن للعز ص ٥.

(٢) تفسير البيضاوي ١/٢٠.

(٣) في تفسير البيضاوي: غايتها.

(٤) قال القرطبي في تفسيره ١/١٠٦: «أكثر العلماء، على أن الرحمٰن مختص بالله عز وجل، لا يجوز أن يسمى به غيره، ألا تراه تعالى قال: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمٰن﴾ فعادل الاسم الذي لا يشركه به غيره. قال: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمٰن آلهة يعبدون﴾ فأخبر أن الرحمن هو المستحق للعبادة ـ جلّ وعزّ ـ، وقد تجاسر مسيلمة الكذاب ـ لعنه الله ـ فتسمى برحمان اليمامة، ولم يتسم به حتى قرع مسامعه نعت الكذاب، فألزمه الله نعت الكذاب لذلك، وإن كان كلّ كافر كاذباً، فقد صار هذا الوصف لمسيلمة عَلَماً يعرف به، ألزمه الله إياه، وقد قيل: إن اسمه الرحمٰن: إنه اسم الله الأعظم. ذكره ابن العربي» اهـ. وانظر الدر المصون ١/٣٣ ـ ٣٤.

المبحث الرابع

الأصح أن (أل) الداخلة على الصلة حرف تعريف.

وقيل: اسم موصول كالداخلة على اسمي الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة على الصحيح في الثلاثة.

وقيل: حرف تعريف.

وقيل: موصول حرفي.

ففي (أل) في الرحمن، هذان القولان، وإن قلنا: إنه علم بالغَلَبة نظراً إلى أصله، وإن لم يأتِ فيه واحد منهما نظر إلى العلمية العارضة؛ لأن (أل) بالنظر إليها زائدة، وفي (أل) في الرحيم على أنه صفة مشبّهة هذان القولان فإن جعلناه صيغة مبالغة كانت (أل) الداخلة عليه اسماً موصولاً على الصحيح والتحقيق الذي اختاره الزمخشري والبيضاوي إن رحمن مجرداً من (أل) ممنوع من الصرف إلحاقاً له بالغالب في بابه[1].

ولا يقال: شرط منع صرف فعلان أن يكون مؤنثه على فعلى، ورحمن لا مؤنث له، لأنّا نقول: منع من تأنيثه اختصاصه تعالى به اتصاف غيره به ولو أنّث لكان فعلى أولى به من فعلان، لأن باب سكران أوسع من باب ندمان: من المنادمة لا من الندم؛ لأنه كسكران والمقدر في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع الصرف أكر وأدر مع أنهما لا مؤنث لهما على اشتراطهم وجود فعلى لمنع الصرف، إنما هو لتحقّق انتفاء فعلانة، إذ بانتفائها تتحقّق مشابهة الكلمة للمؤنث بالألف في عدم قبول التاء، فانتفاء فعلانة هو مناط منع الصرف في الحقيقة؛ لأنه لخفائه جعلوا وجود فعلى الذي هو أمارة عليه مناطه حيث تحقق انتفاء فعلانة بسبب الاختصاص المذكورة، وجب منع الصرف لوجود مناطه في الحقيقة وقيل: منصرف على الأصل.

---

(١) انظر تفسير الكشاف ١/٤٢ ـ ٤٣، وتفسير البيضاوي ١/٢٠.

قال السيوطي[1]: وهذه المسألة مما تعارض فيه الأصل والغالب في النحو.

وقال السعد إلى جواز صَرْفِهِ وعدمه عملاً بالأمرين.

قال العصام: فإن قلت: كيف اشتبه حال رحمن على هؤلاء الأعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا أمرهم فيه على المعقول، ولم يعثر أحد منهم على المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء؟ قلت: كأنهم لم يجدوه مستعملاً فيما نقل عن العرب إلا معرّفاً باللام، أو مضافاً، أو منادى اهـ.

وأما: وأنت غيث الورى ولا زلت رحمانا.

فلا شاهد فيه لا على الصرف ولا على منعه، لأنه يحتمل المنع، فتكون ألفه للاطلاق، والصرف فتكون ألفه بدلاً من التنوين.

هذا وفي الخادمي إن لفظ الرحمن لا يستعمل إلا (بأل)، أو مضافاً وأما: وأنت غيث الورى لا زلت رحماناً.

فشاذ، أو على تقدير (أل) كما قيل: في سلام عليكم؛ بلا تنوين، أو على تقدير مضاف إليه وبهذا يجاب عما ورد في الأدعية: يا رحمن، يا رحيم.

أقول: يضعّفه أنه يحوج في مواضع عديدة إلى تكلّف نحن في غنية عنه، مع أنه ينافيه ظاهراً ما مرّ عن العصام.

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، جلال الدين، أبو الفضل علم من أعلام المسلمين، صاحب التصانيف المشهورة منها: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، والاتقان في علوم القرآن، وتدريب الراوي، والجامع الكبير في الحديث، والجامع الصغير أيضاً وغيرها من كتب التفسير والحديث والفقه واللغة وعلوم القرآن والأصول توفي سنة ٩١١ في جمادى الأولى. رحمه الله تعالى.
أنظر شذرات الذهب ٨/٥١ ـ ٥٥. والضوء اللامع ٤/٦٥ ـ ٧٠ والبدر الطالع ١/٣٢١ ـ ٣٣٥.

المبحث الخامس

قد أسلفنا أن الراجح أن الرحمن صفة، وقيل: عَلَم.

وفائدة الخلاف: فإن الرحمن الرحيم، على الأول نعتان لله، ويجوز رفعهما على الخبرية لمبتدأ محذوف وجوباً، أي: هو الرحمن الرحيم، ونصبهما على المفعولية بفعل محذوف وجوباً: أي أمدح الرحمن الرحيم، وجَرُّ الأول على التبعيّة مع رفع الثاني أو نصبه، ورفع الأول ونصب الثاني، أو العكس، وكذا جَرّ الثاني على التبعية مع رفع الأول أو نصبه على قول ضعيف من جواز الإتباع بعد القطع.

قال في الاتقان[1] ـ نقلاً عن الفارسي ـ: قطع النعوت في مقامي المدح والذم أحسن من إتباعهما، لأن المقام يقتضي الأطناب اهـ.

ووجه الفصل، أي: ترك عطف جملة القطع على جملة بسم الله، عدم قصد إعطاء الثانية حكم الأولى، من الكون بسم الله، وكون الثانية إنشاء، والأولى خبراً على وجه، واختلافهما اسمية وفعلية على تقدير الأولى فعلية، والثانية اسمية، أو العكس. فتدبّر ـ.

وعلى الثاني بدل من الله أو عطف بيان، والرحيم نعت لا لله لئلا يلزم تقديم البدل أو البيان على النعت هو المقدّم عند اجتماعه مع غيره، ويجوز رفعه ونصبه على ما مرّ.

وكذا الرحمن: على أنه بدل لجواز قطع البدل بخلاف على ما نقله بعضهم.

ونقل آخر جواز قطع البيان ـ أيضاً ـ وعليه يجوز رفع الرحمن ونصبه على أنه

---

(١) انظر الاتقان في علوم القرآن ٢/ ٩٠ حيث قال: «قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها. قال الفارسي: إذا ذكرت صفات في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها لأن المقام يقتضي الأطناب، فإن خولف في الإعراب كان المقصود أكمل، لأن المعاني عند الاختلاف تتفرع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً».

بيان ـ أيضاً ـ وفي المقام احتمالات أخرى لا تخلو عن بعد وتعسّف، ككون الرحمن بدلاً لا عطف بيان، بناءً على جواز اشتقاق البدل وتعدّده، أو من الرحمن، وإن جعلناه بدلاً على جواز اشتقاقه، أو على جعله عطف بيان، إن جاز البيان من البيان، ولم أَرَ من صرّح به، أو جعله نعتاً لا جعله بدلاً، لئلا يلزم تقدّم البدل على البيان، مع أنه مؤخَّر عنه، وكونه توكيداً لفظياً للرحمن بناءً على ترادفهما.

ونكتته ترغيب العباد في التخلّق بالرحمة وتقوية رجائهم رحمته.

واعترض جعل الرحمن بدلاً باقتضاء طرح المبدل منه في النية.

وأجيب: بأنه غير كلي وجعله عطف بيان بأن لفظ الله لا يحتاج إلى تبيين، لأنه أعرف المعارف وأبينها(1).

وأجيب بأن عطف البيان قد يكون بمجرد المدح كما ذكره الزمخشري(2) في ﴿**البيت الحرام**﴾ من قوله تعالى: ﴿**جعل الله الكعبة البيت الحرام**﴾(3) ومقتضى ما تقدّم: أن الرحمن لا يصح كونه نعتاً على عَلَميته، وبه صّرح ابنُ هشام(4).

قال شيخ الإسلام: ولا مانع من جوازه باعتبار الوصفية الأصلية والغَلَبة لا تمنع اعتبارها في الجملة اهـ. ويؤيّده ما مرّ عن الرصّاع، واعلم أن مذهب الجمهور أن عامل الجرّ في المضاف إليه، هو المضاف، وقيل: الإضافة، وقيل: الحرف المنوي. وإن عامل النعت وعطف البيان والتوكيد، هو العامل في متبوعها، وقيل: التبعية.

قيل: من حيث المعنى، وقيل: من حيث الإعراب، وأن عامل البدل مقدّر من لفظ الأول.

وقيل: هو العامل في المتبوع، قيل: أصالة، وقيل: نيابة عن المقدّر قال السيوطي في جمع الجوامع: ولو قيل: العامل في جميع التوابع هو المتبوع لكان له شواهد إذا تقدّر هذا، فعامل الجر في لفظ اسم هو الباء باتفاق، وفي عامل الجرّ في لفظ الجلالة ثلاثة أقوال: لفظ اسم على مذهب الجمهور، أو الإضافة: أو

---

(1) في المخطوطة: وبينوه.

(2) الكشاف ١/٦٤٦.

(3) سورة المائدة، آية رقم ٩٧.

(4) أنظر قطر الندى لابن هشام ص ٢٨٤.

الحرف المَنوي، لكن إنما يأتي الأخيران إذا لم تجعل الإضافة للبيان، وإلا كانت الإضافة لفظية صورته، فلا يأتي الثالث إذ لا حروف لها، ولا الثاني؛ لأن المراد عليه بالإضافة: الإضافة التي على معنى الحرف لا مطلق الإضافة.

فإن قيل: بل، ولا الأول أيضاً؛ لأن المضاف لكونه اسماً لا يعمل الجرّ إلا لنيابته عن الحرف ولا حرف؟

أجيب: بأن هذا في المضاف الحقيقي، فيجوز في اللفظي أن يعمل الجرّ لمشابهته له في تجرّده عن التنوين أو النون، لأجل الإضافة نبّه عليه الرضي.

وفي عامل الجر في لفظ الرحمن، على أنه نعت أو بيان فثمت.

أقول: المضاف على مذهب الجمهور أو الإضافة أو الحرف المنوي، أو التبعية من حيث الإعراب أو المتبوع وعلى أنه بدل ستة أقوال:

١ ـ المضاف المقدّر على مذهب الجمهور.

٢ ـ أو: المذكور أصالة.

٣ ـ أو: المذكور نيابة.

٤ ـ أو: الإضافة.

٥ ـ أو: الحرف المنوي.

٦ ـ أو: المتبوع.

وكلفظ الرحمن في هذا التفصيل لفظ الرحيم.

هذا ومن البعيد جداً قولهم في الرحيم: إنه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد، فكسرت الميم للتخلّص من التقائهما، ومن جوّز ذلك ابن عطية(١)، ونظيره قول جماعة منهم المبرد: أن حركة راء أكبر من قول المؤذن: الله أكبر، الله أكبر، فتحة، وإنه وصل بنية الوقف.

ثم اختلفوا فقيل: حركة التخلّص من التقاء الساكنين، وإنما لم يؤتَ بالكسرة حفظاً لتفخيم اللام، كما في ﴿الٓمٓ اللهُ﴾(٢).

---

(١) هو عبد الحق بن عطية المحارب الغرناطي المالكي، محدث، مفسر نحوي، توفي في الخامس عشر من شهر رمضان المبارك، سنة ٥٤١ للهجرة وقيل غير ذلك، من مؤلفاته، المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز. أنظر بغية الوعاة ١/٢٩٥، وطبقات المفسرين للسيوطي ١٦ ـ ١٧.

(٢) آل عمران، آية رقم/١.

وقيل: حركة الهمزة نُقلت إلى الراء وكل هذا خروج عن الظاهر من غير مقتضٍ أصلاً.

والصواب: أن كسرة الميم إعرابية، وأن حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج[1].

---

(١) انظر في أوجه القراءات في ﴿آلم. الله﴾ النشر ٢/٢٣٨، والبدور الزاهرة ص ٥٨.
وقد فصل القول فيها الحدادي في كتابه الرائع الدر المصون ٣/٦ ـ ١٤ مع مناقشة للأقوال والأوجه فيها. فانظره للأهمية غير مأمور.

المبحث السادس

اختير هذان الوصفان هنا من بين الأوصاف للإشارة الواضحة التامة إلى غلبة جانب الرحمة لطفاً بالعباد، قال تعالى: ﴿**ورحمتي وسعت كل شيء**﴾[1] وفي الحديث: «إن الله تعالى كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش إن رحمتي سبقَت غضبي»[2].

نسأل الله تعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة[3].

وإنما قلنا: الواضحة: دفعاً لما يقال: الإشارة تحصل بنحو الجنان، لعدم التصريح بمادة الرحمة.

وإنما قلنا: التامة: دفعاً لما يقال: الإشارة تحصل بأحدهما.

واعلم أن الوقف على بسم قبيح، لأنه الوقف على ما لا يستقل بالإضافة

---

(١) سورة الأعراف، آية رقم/١٥٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب (١٥) قول الله تعالى: ﴿**ويحذركم الله نفسه**﴾ حديث رقم (٧٤٠٤) ١٣/٣٨٤ وباب (٢٢) وكان عرشه على الماء. حديث رقم (٧٤٢٢) ١٣/٤٠٤، وباب (٢٨) قوله تعالى: ﴿**ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين**﴾، حديث رقم (٧٤٥٣) ١٣/٤٤٠، وباب (٥٥) قول الله تعالى: ﴿**بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ**﴾، حديث رقم (٧٥٥٣ ـ ٧٥٥٤) ١٣/٥٢٢.

وفي كتاب بدء الخلق باب (١) ما جاء في قول الله تعالى: ﴿**وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده**﴾ حديث رقم (٣١٩٤) ٦/٢٨٧ ومسلم في كتاب التوبة، باب (٤) في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، حديث رقم (٢٧٥١) ٤/٢١٠٧ ـ ٢١٠٨.

وابن ماجه في المقدمة، باب (١٣) فيما أنكرت الجهمية، حديث رقم (١٨٩).

وفي كتاب الزهد باب (٣٥) ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، حديث رقم (٤٢٩٥) بتحقيقنا.

وأحمد في المسند ٢/٢٤٢ ـ ٢٥٨ ـ ٢٦٠ ـ ٣١٣ ـ ٣٥٨ ـ ٣٨١ ـ ٣٩٧ ـ ٤٣٣ ـ ٤٦٦ ـ وابن منده في الرد على الجهمية ص ٧٨ وغيرهم من طرق كثيرة عن أبي هريرة وقد فصلت تخريجه في تخريجي لسنن ابن ماجه فانظره للأهمية غير مأمور.

(٣) انظر في هذه المسألة: تفسير أبي السعود ١/١١، وتفسير البيضاوي ١/٢٠ ـ ٢١.

كالوقف على المضاف دون المضاف إليه، وعلى الرافع دون مرفوعه وعلى الشرط دون جوابه، وعلى الله وعلى الرحمن كاف؛لأنه الوقف على ما يستقل بالإفادة مع عدم استقلال ما بعده. وعلى الرحيم: تام، لأنه الوقف على ما يستقلّ بالإفادة مع استقلال بعده.

فائدة: قال الشيخ أبو العباس البوني[1]: ﴿**الرحمن الرحيم**﴾ من أذكار المضطرين؛ لأنه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج[2].

وقال الشيخ ابن عربي[3]: من داوم على ذكره لا يشقى أبداً. . . إلى آخر ما قال.

---

(١) هو أحمد بن علي بن يوسف البوني، القرشي أبو العباس، عالم بعلم الحروف، تُوفي سنة ٦٢٢ هـ من تصانيفه: مفاتيح أسرار الحروف، ومصابيح أنوار الظروف، وشرح المعارف الكبرى. انظر معجم المؤلفين ٢/ ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) قال ابن المبارك: الرحمن: إذا سئل أعطى، والرحيم إذا لم يسأل غضب. وقال علي: بسم الله شفاء من كل داء وعون على كل دواء، وأما الرحمٰن فهو عون لكل من آمن به، وهو اسم لم يسم به غيره، وأما الرحيم فهو لمن تاب وآمن وعمل صالحاً. انظر تفسير القرطبي ١/ ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٣) سبقت ترجمته.

المقصد الخامس
في جملة البسملة
وفيه ستة مباحث

المبحث الأول

يصح أن تكون[1] جملتها اسمية، وأن تكون فعلية كما مرّ ويجوز أن تكون في محل نصب بقول محذوف، وأن تكون لا محل لها وهو المتبادر.

وهل هي إنشاء أو إخبار، لنا في ذلك تفصيل حسن حاصله: أن الباء إن كانت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة مقدرة: أعني أولف مثلاً خبر لصدق حد الخبر عليه، وهو الكلام الذي يتحقّق مدلوله خارجاً بدون ذكره، والمتعلق إنشاء لعدم تحقق الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة له بدون ذكر بسم الله.

فإن قلت: الجار والمجرور ليس بكلام فكيف جعل انشاءً؟

قلت: هو في معنى الكلام، لأنه في معنى: استعين باسم الله، أو أصاحب اسم الله، فبان أن مجموع أولف بسم الله الرحمن الرحيم، على تقديري الباء المذكورين خبر صدراً، إنشاءً عجزاً.

وجوّز بعضهم أن يكون العجز خبراً عن استعانة أو مصاحبة حاصلة به قياساً على ما قيل في قولك: الكلم، أنه يجوز أن يكون خبراً عن تكلم حاصل بهذا القول، لكن قال ابن قاسم في المقيس عليه أنه محل نظر فتدبر.

ولعل وجهه: أن الخبر حكاية ولا بد من تقدير الحكاية، والمحكي بالذات، وإن كانت للتعدية فإن جعلت متعلّقة بفضله نحو مبتدئاً ومستعيناً ومتبركاً، فالمجموع كذلك أي خبر صدراً، وهو أولف مثلاً وانشاءً عجزاً، وهو الفضلة مع ما تعلّق بها من الجار والمجرور، أي: لإنشاء الابتداء باسم الله، أي جملة بداية، أو الاستعانة به، أو التبرّك به.

---

(١) في المخطوطة: يكون ـ بالياء.

وإن جعلّت متعلّقة بعمدة نحو ابتدىء وابتدائي[1]، واستعين واستعانتي، وأتبرك وتبركي، فالمجموع إنشاء، أي: لإنشاء ما ذكر، ويأتي في المجموع على هذا أو في العجز على ما قبله على ما جوّزه بعضهم في الأول على ما فيه هذا كله، إذا لم يجعل الاسم مفخّماً أو بمعنى المسمى، مع اعتبار الاستعانة، أو المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار، فإن جعل الاسم مفخّماً أو بمعنى المسمى، واعتبر عليهما الاستعانة أو المصاحبة بالمعنى المذكور.

فإن جعلت الباء لأحدهما أو قدّر متعلّقها من مادة أحدهما كانت الاستعانة والمصاحبة بالذات العلية، وكان المجموع على جعل الباء لإحداهما خبراً صدراً وعجزاً، أو خبراً صدراً انشاءً عجزاً، لأنه إن قُصِدَ بالعجز الإخبار عن وقوع استعانة أو مصاحبة بالذات خارجاً كان خبراً، وإن قصد به إنشاء أحدهما كان إنشاءً، وكذا على تقدير المتعلّق من مادة أحدهما فضلة نحو: مستعيناً أو مصطحباً، فإن قدّر من مادة أحدهما عمدة، نحو: أستعين واستعانتي، واصطحب واصطحابي، كان المجموع خبراً عن وقوع أحدهما خارجاً، أو إنشاءً لأحدهما، فاحتفظ على هذا التفصيل وبكل وجه من الأوجه السابقة يندفع الاعتراض بأن قول القائل: اقرأ باسم الله، يقتضي أنه يذكر اسم الله حين القراءة، مع أنه كثيراً لا يذكره حينها، لبناء الاعتراض على أن القصد من هذا القول الإخبار بذكر اسم الله حين القراءة.

وقد علمتَ: أن الأمر ليس كذلك، بل القصد منه الإنشائية للاستعانة أو للمصاحبة باسم قبل القراءة، أو الإخبارية بوقوع الاستعانة أو المصاحبة بالذات قبيلها على ما مرّ تفصيله فتنبه.

وهل يحتاج كون الجملة إنشاء إلى نية الإنشاء لكون الصيغة خبراً أو لا يحتاج إلى نية لكثرة استعمال اللفظ فيه حتى صار كالمنقول عرفاً؟

قولان ذكرهما بعض الفضلاء.

قال: ومثله يقال في الحمد والشكر والصلاة والسلام اهـ.

واعلم أن أداء المراد بلفظ مساوٍ له مساواة وبناقص عنه واف به: إيجاز،

---

(١) في المخطوطة: وابتدي.

وبـزايد عنـه لفائـدة: إطناب، وبـلا فائـدة مع تعين الـزائد حشـو، ومع عـدم تعينه تطويل.

وجملة البسملة من الإيجـاز بقسميه: إيجـاز الحـذف لما فيهـا من الحـذف السـابق بيانـه، وحذف المضـاف على ما قيـل: الأصل بسم، مسمى الله لئـلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يخفى عدم لزومها.

أما على إرادة مدلول الجلالـة كما هـو الموافق لقـاعدة: **كـل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله إلا لقرينة** فظاهر.

وأما على إرادة لفظها فلأن الإضافة حينئذ من إضافة العام إلى الخاص لا من إضافة الشيء إلى نفسه.

وإيجاز القصر: وهـو إفادة المعنى الكثيـر بلفظ يسير من غيـر حذف، وكـونها من هذا القسم من جهة الإضافة فيها المستغرقة لجميع أسمـائه تعـالى، على بعض ما مر، وغير ذلك، ومن الإطناب من جهة زيـادة الباء على مـا قيل، ومن جهة إفخام لفظ اسم على ما قيل: إنه مفخّم مبالغةً في التعظيم والأدب، وإبعـاداً لتوهّم القسم كما قيل بـإقحامـه في قولـه تعالى: ﴿**سبـح اسم ربك الأعلى**﴾(1) وإن كـان الصحيح خلافه، إذ كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه أسمائـه عن الرفث وسـوء الأدب، ومن جهة الـوصف بالـرحمن الرحيم، ومن جهـة قـطع الصفتَيْن، أو إحداهما على احتماله المستدعي عامل الرفـع أو النصب وإن حصل إيجـاز بحـذف هذا العامل فالقطع منا إيجاز وإطناب.

(1) سورة الأعلى، آية رقم/١.

المبحث الثاني

على كون الجملة خبرية تكون القضية شخصية: إن قدّر نحو ابتدىء. أو أنا مبتدىء، أو ابتدائي بالإضافة العهدية.

وكلية: إن قدر نحو: يبتدىء كل مؤمن، أو المؤمن، أو ابتدائي باللام، والاضافة اللتَيْن للاستغراق.

أقول: أو جزئية: إن قدّر يبتدىء بعض المؤمنين أو بعض ابتدائي باللام الإضافة اللتَيْن للجنس في ضمن بعض غير معين، ومهملة إن قدّر يبتدىء المؤمن، أو ابتدائي باللام والاضافة اللتَيْن للجنس في ضمن الفرد غير مقيّد بالبعضية أو الكلية.

وبعض هذه الأوجه أظهر من بعض، كما لا يخفى على البصير.

ونقل عن حواشي خسرو[1] على البيضاوي[2] إن كلية القضية هنا باعتبار إضافة اسم إلى الجلالة إستغراقية، وشخصيتها عهدية.

وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها على الموضوع لا على المجرور كما صنع.

وأجيب بأن المجرور موضوع في المعنى فالمعنى: اسم الله تعالى ابتدىء به، لهذا قال بعض النحاة: المجرور مخبر عنه في المعنى، ونظر المنطقي إلى المعنى لا اللفظ.

وأقول: وعلى قياس الإضافة إلى كلية القضية وشخصيتها يعتبر في جزئيتها

---

(١) هو خسرو بن قرموز الرومي الحنفي، توفي بالقسطنطينية سنة ٨٨٥ من مؤلفاته حاشية على تفسير البيضاوي وحاشية على شرح سعد الدين لأوائل مفتاح العلوم وغيرها.
انظر: شذرات الذهب ٧/٣٤٢ - ٣٤٣، ومعجم المؤلفين ٤/٩٩.

(٢) سبقت ترجمته.

وإهمالها، ثم أقول: لا يصح أن تكون القضية طبيعية لا باعتبار الموضوع لفظاً إذ لا يصح أن يراد منه الجنس من حيث هو لأنه لا يقع منه ابتداءً أو مصاحبة أو استعانة، ولا باعتبار إضافة اسم، إذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو؛ لأنه لا ينطق به حتى يقع ابتدائة أو مصاحبة أو استعانة كما مرّ.

واعلم أن لكل نسبة قضية كيفية في نفس الأمر، تسمى مادة وعنصراً وسمي اللفظ الدالّ عليها في القضية الملفوظة، وحكم العقل بتكيّف النسبة بها في القضية المعقولة جهة، والكيفيات أربع وهي:

١ ـ الضرورة وهي وجوب النسبة عقلاً.

٢ ـ والدوام: وهو استمرارها.

٣ ـ والإمكان: المنقسم قسمين:

(أ) عاماً وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم.

(ب) وخاصاً: وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق.

٤ ـ والإطلاق: وهو تحقق النسبة بالفعل.

وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر قسماً، هي الموجهات ترجع إلى أربعة أنواع: الضروريات السبع:

١ ـ الضرورية المطلقة.

٢ ـ والمشروطة العامة.

٣ ـ والمشروطة الخاصة.

٤ ـ والوقتية المطلقة.

٥ ـ والوقتية اللادائمة.

٦ ـ والمنتشرة المطلقة.

٧ ـ والمنتشرة اللادائمة.

والدوائم المطلقة:

١ ـ الدائمة المطلقة.

٢ ـ والعرفية العامة.

٣ ـ والعرفية الخاصة.

والممكنتان:

١ ـ الممكنة الخاصة.

٢ ـ والممكنة العامة.

والمطلقات الثلاث:

١ ـ المطلقة العامة.

٢ ـ والوجودية اللادائمة.

٣ ـ والوجودية اللاضرورية.

وزاد السنوسي(١) في مختصره على الخمسة عشر: أربعة أخرى.

قال شيخنا الملوي(٢) في شرح موجهاته: ليس حصر الموجهات في عدد عقلياً، بل هو جعلي فيمكن استخراج موجهات أخر، كالدائمة الضرورية والممكنة اللاضرورية اهـ.

إذا علمت ذلك فكيفية القضية هنا: إما الإمكان عاماً أو خاصاً، وإما الإطلاق لا غيرهما، فيصحّ أن تكون من إحدى الممكنتين، أو المطلقات الثلاث بأن يقال: بسم الله الرحمن الرحيم: بالإمكان العام، أو بالإمكان الخاص، أو بالإطلاق العام، أو بالإطلاق اللادائماً، أو بالإطلاق اللاضرورة، ولا يصح أن تكون من إحدى الضروريات السبع، أو الدوائم الثلاث، وتجويز بعضهم جعلها من بعض هذه العشر غير مستقيم.

---

(١) هو الشيخ محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، التلمساني الحسني، أبو عبد الله، محدث، متكلم، منطقي، مقرىء، توفي بتلمسان سنة ٨٩٥ هـ، من تصانيفه: شرح ايساغوجي في المنطق، وأم البراهين في العقائد، وحاشية على صحيح مسلم انظر: معجم المؤلفين ١٢/١٣٢.

(٢) هو أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف المجيري، الشافعي، القاهري، الأزهري، الشهير بالملوي، شهاب الدين، ولد في ٢ رمضان ١٠٨٨ هـ وتوفي في منتصف ربيع الأول سنة ١١٨١ هجرية. من تصانيفه: حاشية على شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري في المنطق، وحاشية على شرح القيرواني على متن السنوسية أم البراهين في التوحيد. انظر: عجائب الآثار للجبرتي ١/٢٨٦ ـ ٢٨٧، ومعجم المؤلفين ١/٢٧٨.

المبحث الثالث

قد تجب البسملة كما في الصلاة عندنا معاشر الشافعية، وقد تستحب عيناً كما في الوضوء والغسل، أو كفاية كما في أكل الجماعة، وكما في جماع الزوجين، فتكفي تسمية أحدهما[1]، كما قال الشمس مرزانة (. . .)[2].

قال: وتكره لمكروه ويظهر الأذرعي[3] تحريمها لمحرم اهـ. وقيل: تكره للمحرم، والمراد: المحرم والمكروه لذاتهما، كما في الإيعاب، ومن ثم قال ع ش: تسن التسمية أول الوضوء بماء مغصوب، خلافاً لبعض المتأخرين اهـ. أي: أو بماء شمّس.

أقول: الأظهر قياساً على ما قاله م وإنها خلاف الأولى، وإذا نسيت في ابتداء نحو الوضوء والغسل سنّ الإتيان بها في أثنائه حتى لا يخلو منها لا بعد الفراغ.

وهل المراد الفراغ من غسل الرجلين، أو من التشهد والذكر بعده قال شر (؟) قرر شيخنا زين: الأول، وهو ظاهر لتصريحهم بأن الذكر المذكور بعد فراغه اهـ.

وفي حواشي اج على خط: نقل الأول عن إفتاء الرملي[4] ـ أيضاً ـ ونقل

---

(١) انظر تفسير القرطبي ١/٩٧ ـ ٩٨.

(٢) في المخطوطة: الظ.

(٣) هو أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الغني الأذرعي، ثم الدمشقي، ثم الحلبي، الشافعي، شهاب الدين، أبو العباس، ولد سنة ٧٠٨ هـ وقيل: ٧٠٩ هـ بأذرعات الشام، وتوفي في الخامس والعشرين من جمادى الآخرة بحلب سنة ٧٨٣ هـ. من مؤلفاته: قوت المنهاج في عشرة مجلدات، والتوسط والفتح، بين الروضة والشرح في عشرين مجلداً، وغنية المحتاج في شرح المنهاج انظر شذرات الذهب ٦/٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٤) هو أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي، الشافعي، شهاب الدين، أبو العباس، فقيه، تلميذ القاضي زكريا الأنصاري، توفي في بضع وسبعين وتسعمائة من مؤلفاته: شرح الزبد لابن رسلان ورسالة في شروط الإمامة وله فتاوى. انظر: شذرات الذهب: ٨/٣٥٩.

شيخنا المدابغي(١) في حواشيه عن التحرير الثاني نقلاً عن بعضهم وعبارته: حتى قال بعضهم: حتى لو تركها بعد غسل رجليه وقبل الشهادة أتى بها، بل لو بقي من سورة ﴿إنا أنزلناه﴾ كلمة واحدة لا تفوته: وإذا نسيت في ابتداء الأكل سُنّ الإتيان بها في أثنائه وبعد الفراغ ليتقيأ الشيطان ما أكله.

أقول: مثله الشرب فيما يظهر ثم رأيت الخطيب الشربيني(٢) صرّح به.

وهل يسن الإتيان بها في أثناء الجماع إذا نسيت في ابتدائه أو لا؟

الذي صرّح به بعضهم الكراهة، قال: لأنه يكره التكلّم حالة الجماع، إلا بما هو من مصالحه.

أقول: قد يقال: التسمية من مصالحه لطردها الشيطان عن الزوجين والمتولّد بينهما، فلا يبعد استحبابها بقصد الذكر(٣)، وانظر ما حكمها في ابتداء تعاطي مطلوب فيه التسمية ومطلوب فيه تركها معاً، فإني لم أرَ نصاً، ولا يبعد أن يقال: قد اجتمع فيه حينئذ مقتضٍ ومانع، فيغلب المانع، ومن المكروه قراءتها في أول براءة بخلافها في أثنائها فتستحب هذا ما عليه قرر وقال: تحرم في أولها، وتكره في أثنائها(٤).

---

(١) لعله: حسن بن علي بن أحمد بن عبد الله، الشهير بالمدابغي، توفي في العشرين من صفر سنة ١١٧٠ هـ من تصانيفه كفاية اللبيب في حل شرح أبي شجاع الخطيب، وحاشية على شرح الأشموني.
انظر عجائب الآثار للجبرتي ١/٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) قال القرطبي في تفسيره ١/٩٧: «ندب الشرع إلى ذكر البسملة في أول كل فعل، كالأكل والشرب والجماع والطهارة، وركوب البحر إلى غير ذلك من الأفعال اهـ ثم استدل على قوله بالأحاديث، ومنها قوله ﷺ: «لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا ـ الحديث». ففيه دليل على استحبابها قبل الجماع.

(٤) لقد ذكر العلماء اختلافاً في سبب ابتداء سورة براءة بغير بسملة على ثلاثة أقوال:
أحدها: قال ابن عباس لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة من المئين، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما: بسم الله الرحمن الرحيم؟
فقال: كان رسول الله ﷺ إذا أنزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب، فيقول: ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا.
=

ويظهر: أن محل الخلاف إذا لم يعتقد القارىء أنها آية منها، وإلا كانت كفراً اتفاقاً.

والظاهر لا تكون مباحة كما هو القاعدة فيما أصله الندب إلا في صلاة النفل على إحدى ثلاث روايات عن مالك سيأتي ذكرها[1].

وقد قال من أباحها عند الجلوس والقيام ونحوهما، كما هو قضية قولهم: تحرم للمحرم، وتكره للمكروه، وتندب لذي البال، لأن ما ذكر ليس محرماً، ولا مكروهاً ولا ذا بال يظهر دفعه، أما بأن البسملة ذكر وأقل مراتب الذكر عند عدم منافي التعظيم: الندب، وأما بأن الأولى في مثل ذلك تركها، لأنها إنما شرعت في الأشياء المعتبرة تعظيماً لاسمه تعالى، وترك الذكر في غير محلّه قد يستحب ولو لم يكن منافٍ للتعظيم، فقد كره الإمام مالك التلبية في غير أيام الحج، وهذا

= وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وبراءة من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها. وقُبض رسول الله ﷺ، ولم يبيّن لنا أنها منها. فظننا أنها منها، فمن ثَمَّ قرنتُ بينهما ولم أكتب بينهما: بسم الله الرحمن الرحيم.

رواه أحمد في المسند ١/٣٩٩، وأبو داود ١/٢٩٠، والترمذي ٢/١٣٤، وابن أبي داود في المصاحف ص ٣١، والنحاس في الناسخ والمنسوخ ص ١٥٨، والحاكم في المستدرك ٢/٣٣٠، وابن المنذر، وابن حبان، وأبوالشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في الدلائل، كما في الدر المنثور ٣/٢٠٧. وكذلك البغوي في تفسيره ٢/٢٦٥ وقد ضعّفه الشيخ أحمد شاكر في شرحه للمسند. انظر زاد المسير ٣/٣٩٠.

- وذكر نحو هذا المعنى عن أبيّ بن كعب.

قال الزجاج: والشبه الذي بينهما: أن في الأنفال ذكر العهود، وفي براءة نقضها وكان قتادة يقول: هما سورة واحدة.

والثاني: قال محمد بن الحنفية، قلت لأبي: لم لَمْ تكتبوا في براءة: بسم الله الرحمن الرحيم: فقال: يا بني، إن براءة نزلت بالسيف، وإن: بسم الله الرحمن الرحيم: أمانٌ وسئل سفيان بن عيينة عن هذا؟

فقال: لأن التسمية رحمة، والرحمة أمان، وهذه السورة نزلت في المنافقين.

والثالث: أن رسول الله ﷺ لما كتب في صلح الحديبية: بسم الله الرحمن الرحيم لم يقبلوها وردّوها، فما ردّها الله عليهم. قاله عبد العزيز بن يحيى المكي.

وقيل غير ذلك. انظر زاد المسير ٣/٣٨٩ـ٣٩٠، وفتح الرحمن ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦، وتناسق الدرر ص ١٠٣ ـ ١٠٦، وكتاب التسهيل ٢/٧٠، وتفسير البغوي ٢/٢٦٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/١٩ ـ ٢١، والنشر ١/٢٦٣، وسراج القارىء ١/٣٠.

(١) انظر تفسير القرطبي ١/٩٥ ـ ٩٦، وحلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ٢/٨٥ ـ ٨٦.

الاحتمال أولى لأن الأول يرد عليه قول مالك بإباحتها في صلاة النفل على إحدى الروايات عنه، وكل ذلك ما لم يقصد قائلها إهانة وإلّا كَفَرَ إجماعاً.

فروع: لا تحصل سنة التسمية على الأكل من واحد جالس لا للأكل بل لشيء آخر كالخروج من عهدة الدعاء إلى الوليمة، ولا يكفي من أحد جماعة حضر كل لطعامه ليأكل منه وفعل، بخلاف ما لو حضروا ليأكلوا معاً على الإشاعة، ووقع أن كلّ أكل مما يليه على سبيل الاتفاق ولو جلسوا ليأكلوا وسمّوا، ثم قاموا وجلس آخرون طُلِبَ من الآخرين التسمية لانقطاع حكم الأولين بانصرافهم، ولو كان يأكل بعضهم ويقوم، ويجلس مكانه آخر، والمجموع لا يخلو المكان عند طلب ممن جلس، لأن طلبها إنما يسقط بفعل البعض عمن كان مع ذلك البعض عند فعله، ولا يكفي تسمية واحدة من جماعة يأكلون من صحن على انفراد ثم من آخر، بل لا بد لكل شخص من تسمية ذكر هذه الفروع شيخنا المدابغي في حواشيه على تقرير شيخ الإسلام.

المبحث الرابع

١ - ذهب إمامنا الشافعي وابن المبارك[1] وقرّاء مكة والكوفة وفقهاؤهما - كما في البيضاوي[2] - وابن عباس، وابن عمر، وسعيد بن جبير[3]، والزهري[4]، وعطاء[5] - كما في غيره: إن البسملة آية من الفاتحة، وكل سورة غير براءة.

٢ - وذهب الإمام مالك والأوزاعي[6] وقرّاء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤهما - كما في البيضاوي[7] - وابن مسعود - كما في غيره - إلى أنها ليست في أوائل السور من القرآن أصلاً، ومما يبتني على المذهبين بطلان الصلاة بتركها على الأول، وعدمه على الثاني، وسقوط قسطها من الأجرة إذا أسقطها المستأجر على قراءة سورة على الأول، وعدمه على الثاني، وهذا بخلاف ما لو جعل الواقف جعلاً على قراءة سورة فأسقط القارىء البسملة فإن الجعل يسقط كله.

قيل: والفرق أن غرض الواقف محض حصول ثواب السورة، فترك البسملة يفوّت غرضه، والإجارة قد لا تكون لمحض ذلك بل لنحو التعليم، فلا يلزم من تركها فوات الغرض.

---

(١) هو إمام الزهد، العالم الجواد، المجاهد، الثقة، الثبت، الفقيه، عبد الله بن المبارك، جمعت فيه خصال الخير، ولد سنة ١١٨ هجرية، وتوفي سنة ١٨١ هجرية، في رمضان. انظر التقريب ١/٤٤٥، والكاشف ٢/١١٠.

(٢) تفسير البيضاوي ١/٨.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. أنظر التقريب ٢/٢٠٧.

(٥) هو عطاء بن أبي رباح القرشي المكي، ثقة، فقيه، فاضل انظر تقريب التهذيب ٢/٢٢.

(٦) هو إمام أهل الشام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي. أبو عمرو، الفقيه، ثقة، جليل، انظر تقريب التهذيب ١/٤٩٣.

(٧) تفسير البيضاوي ١/٨.

واعلـم: أن ما نقلناه عن الشافعي هو الراجح من خلاف عنه بيّنه الرافعي في الكبير، فقال: البسملة آيـة من الفاتحـة، وأما حكمهـا في سائـر السور سـوى براءة ولأصحابنا، فيه طريقتان:

أحـدهما: أن في كـونهـا في أوائلهـا من القـرآن قـولين: أصحهمـا أنهـا من القرآن.

والطريقة الثـانية: وهي الأصـح: القطع بـأنها من القـرآن بلا خـلاف، وإنما الخلاف في أنها آية مستقلة أو هي مع صدر السورة آية. فأحد القولين: أنهـا بعض الآيـة من سائـر السور، وأصحهمـا أنها آيـة تامـة، كما في الفـاتحـة اهـ. كـذا في حواشي الكازروني[1] على البيضاوي.

قال البيضاوي[2]: «ولم ينص فيه أبو حنيفة بشيء فظن أنها ليست من السورة عنـده، وسئـل محمـد بن الحسـن[3] عنهـا فقـال: مـا بين الـدفتين كـلام الله اهـ. والأصح عند الحنفية كما في البحر لابن نجيم الحنفي أنها آية مستقلة ليست جزءاً من الفاتحة أو غيرها، فهي كسورة قصيرة، أي: أنهـا آية واحـدة تكررت في أوائـل السـور، بمعنى: أنها نـزلت مرة واحـدة، ثم أمر أن تُجْعَـل في أول كل سـورة غير براءة.

وأما على ما ذهب الشافعي فمائة وثلاث عشرة من مائة وثلاث عشرة سورة كذا في الشيخ زادة، وما صحّحه في البحر ومذهب متأخري الحنفية، ومذهب قدمـائهم أنها في أوائل السور ليست من القرآن وإن تقييد التواتـر في تعريف القـرآن بقولهم: بلا شبهة احتراز عنها. قاله الشيـخ زادة نقلاً عن سعـد الدين، وأورد الشهـاب على مذهب متأخريهم أنه لا نظير له، إذ ليس لنا قـرآن غيره بسـورة ولا بعض منها، ومـا ذهب إليـه متأخـرو الحنفية، حكـاه بعض حوّاشي البيضـاوي عن داود وأصحـابـه،

---

(١) هو أبو الفضل القرشي، الصديقي، الخطيب، المشهور بـ: الكازروني. لـه حاشيـة على البيضاوي انظرها ١/٩.

(٢) تفسير البيضاوي ١/٨.

(٣) هـو محمـد بن الحسن بن فـرقد الشيبـاني الفقيه، أبـو عبد الله، تفقـه على الإمام أبي حنيفـة. انظر أخباره في لسان الميزان ٥/١٢١ ـ ١٢٢.

ورِوّاتي عن أحمد بن حنبل، ورأيت في بعض كتب مذهبه اعتماده أول الظاهر أن هذا كمذهب مالك المترتب عليه السابق لا في نذر الختمة، فتجب فيه البسملة على هذا، إلا على مذهب مالك فراجع.

وذهب بعض العلماء إلى أنها في الفاتحة مع ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾ آية أخذاً برواية عن أم سلمة(١) لم تثبت(٢) كما قاله الجلال السيوطي(٣) فتكون البسملة فيها عند هذا البعض بعض آية.

وذهب بعضهم إلى أنها آية من الفاتحة دون غيرها.

لنا: أحاديث كثيرة صحيحة منها، قوله عليه الصلاة والسلام: «فاتحة الكتاب سبع آيات أولاهن بسم الله الرحمن الرحيم»(٤).

وقوله ﷺ: «أنزلت عليّ آنفاً سورة فقرأ: ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم، إنّا أعطيناك الكوثر.. إلى آخرها**﴾(٥).

والإجماع من الصحابة وغيرهم على إثباتها في المصحف بخطه في أوائل

---

(١) هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن المغيرة بن مخزوم المخزومية أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها، تزوجها النبي ﷺ سنة أربع وقيل: ثلاث وعاشت بعد ذلك ستين سنة، ماتت سنة ٦٢ هـ وقيل غير ذلك. أنظر تقريب التهذيب ٢/٦١٧.

(٢) وهي ما أخرجه ابن الأنباري في المصاحف عن أم سلمة قالت: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمٰن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين**﴾.
وقال: هي سبع يا أم سلمة.
انظر الدر المنثور ١/٣ ـ ٤ و ٧.

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٤.

(٤) روى الطبراني في الأوسط والديلمي في الفردوس حديث رقم (٤٢٦٢) ٣/١٥٧، وأحمد بن منيع عن أبي هريرة مرفوعاً. «الحمد لله رب العالمين، سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمٰن الرحيم... الحديث» قال في مجمع الزوائد ٢/١٠٩ «ورجاله ثقات».

(٥) رواه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة، حديث رقم (٤٠٠) ١/٣٠٠ ـ ٣٠١.
وأبو داود في كتاب الصلاة، باب من لم ير الجهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم، حديث رقم (٧٨٤) ١/٢٠٨.
والنسائي في كتاب التفسير من سننه الكبرى باب (٤١٧) سورة الكوثر، حديث رقم (١١٧٠٢) ٦/٥٢٣. وأحمد في المسند ٣/١٠٢.

السور سوى براءة، دون أسماء السور والتعوّذ ونحوهما، فلو لم تكن قرآناً لما أجازوا ذلك، لكونه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً، والإجماع على أنّ ما بين الدفتَيْن كلام الله، لكن هذان الإجماعان إنما يقومان على نافية قرآنيتها في أوائل السور رأساً كمالك.

واعترض ادعاء الإجماع الثاني بثبوت مخالفة مالك وموافقته في البسملة.

والجواب: بأن المراد اتفاق الأكثرين، لأن أكثر العلماء على أنها آية في أول كل سورة غير براءة كما في إتقان السيوطي[١].

وفيه أنه لا إجماع بهذا المعنى يقوم حجة.

وأجاب الكازروني[٢] بأن المراد إجماع السلف: وهو سابق على مخالفة المذكورين[٣].

أقول: من المخالفين ابن مسعود، وهو من السلف إلا أن تجعل مخالفته كالعدم[٤] لانفراده بها من بينهم فتأمل.

واعترض أيضاً: بأن أسماء السور وكونها مكية أو مدنية وعدد الآي ممابين الدفتين وليس شيء منها بقرآن.

وأجيب عنه: **أولاً**: بأن المراد ما بين دفتي المصاحف المتقدمة المكتوبة في زمن الصحابة والتابعين، وهي لم يكن فيها شيء مما ذكر بل هو أمر مُحْدَثٌ في المصاحف الجديدة.

وثانياً: بأن سلّمنا أن المراد ما بين دفتي مصاحف زماننا، لكن المراد ما بينهما مما فيه احتمال القرآنية والأمور المذكورة ليست كذلك لأنها لا تكتب مما يكتب القرآن بل تتميز عنه، بأن تكتب بغير مداده أو بغير قلمه[٥].

---

(١) انظر: الاتقان ١/١٣٩

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) انظر حاشية البيضاوي للكازروني ١/٩.

(٤) ويا للعجب كيف تجعل مخالفة ابن مسعود كالعدم وهو الذي قال فيه ﷺ «خذوا القرآن عن أربع» منهم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فهو من المشهورين باتقانه بالقرآن الكريم!! والله اعلم.

(٥) انظر هذه الاعتراضات والرد عليها في تفسير البيضاوي وحاشية الكازروني عليه ١/٨ - ٩. والكشاف ١/٢٤ - ٢٦، وتفسير أبي السعود ١/٨ - ٩.

قال الشيخ زادة: ولو كانت البسملة للفصل بين السور كما قيل، لأثبتت أول براءة، ولم تثبت أول الفاتحة، وإن أُجيب عن عدم ثبوتها أول براءة بأن الفصل عارضه أن البسملة آية رحمة وبراءة نزلت للغمد والسيف[1].

وما قيل: من أن القرآن إنما يثبت بالتواتر ولا تواتر فيما نحن فيه.

ردّ بأنه محله في المقطوع بقرآنيَّته.

أما مظنونها كالذي نحن فيه فيثبت بالآحاد، ولاسيما المحتفة بالقرائن القوية كالكَتْب في المصحف بخطه، ويعطى حكم المقطوع بقرآنيته كحرمة قراءته على الجنب بقصد القرآن، لا بقصد الذكر وحرمة مسّه عليه، وعلى المحدث إذا كتب للمدارسة لا للتبرك، مع أن التواتر قد يثبت عند قوم دون آخرين، ولكون قرآنيتها ظنّيه لم يكفر نافيها، فلا يقال: لو كانت قرآناً لكفر نافيها واللازم باطل بإجماع، فكذا الملزوم مع أنه معارض بالمثل، وهو أن يقال: لو لم تكن قرآناً لكَفَر مثبتها واللازم باطل، فكذا الملزوم.

على أن في الخادمي ما نصه: يجوز أن يقال: إنكار المتواتر إنما يوجب الكفر إذا كان عارياً عن الشبهة من جميع الوجوه، وخلاف مالك وموافقيه أورث شبهة مانعة من الكفر كمنكر قرآنية المعوّذتين فإنه لا يكفر على الأصح، لإنكار ابن مسعود كونهما من القرآن أو لعدمهما في مصحفه، وإن قيل: إن هذا كذب على ابن مسعود اهـ. وهو وصيته وأما ما روي عن أنس فقال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد رب العالمين، فلم يكونوا يفتتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم في رواية بدل قوله: فلم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة، ولا في آخرها[2]، فقد أعلّه الشافعي،

---

(١) سبق أن ذكرنا أقوال العلماء في عدم ابتداء سورة براءة بالبسملة فليراجع في محله.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأذان باب (٨٩) ما يقول بعد التكبير، حديث رقم (٧٤٣) ٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧ دون قوله: وعثمان.

ومسلم في كتاب الصلاة، باب (١٣) حجة من قال: لا يجهر بالبسملة، حديث رقم (٣٩٩) ١/٢٩٩.

وأبو داود في كتاب الصلاة. باب (١٢٢) من لم يَرَ الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، حديث رقم (٧٨٢) ١/٢٠٧.

=

الدارقطني[1]، والبيهقي[2] وغيرهم أن ما بعد قول أنس فكانوا يستفتحون بالقراءة بالحمد لله رب العالمين زيادة من بعض الرواة، حيث ظن أنّ مراد أنس به نفي البسملة، فصرّح بذلك مع أنه مخطىء في ظنه بدليل بقية الروايات عن أنس، كما بيّن في كتب مصطلح الحديث.

قال الشافعي وموافقوه: إنما مراد أنس أنهم كانوا يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ويؤيده التصريح به في رواية صحيحة للدارقطني، وأعله ابن عبد البر[3] أيضاً بأنه مضطرب لاختلافهم في لفظه اختلافاً كثيراً[4] متدافعاً.

كما بيّن في كتب مصطلح [الحديث][5] مع أنه معارض بقول ابن عباس

= والترمذي في كتاب الصلاة، باب (٦٨) ما جاء في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، حديث رقم (٢٤٦) ٢/١٥.
والنسائي في كتاب الافتتاح، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ٢/١٣٣ - ١٣٥.
وابن ماجه في كتاب الإقامة، باب (٤) افتتاح القراءة، حديث رقم (٨١٣) ١/٢٦٧، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (٣٤) كراهية الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، حديث رقم (١٢٤٠) ١/٣١١، ومالك في الموطأ، في كتاب الصلاة، باب (٦) العمل في القراءة، حديث رقم (٣٠) ١/٨١.
وأحمد في المسند ٣/٢٦٤، والدارقطني ١/٣١٤ - ٣١٥.

(١) هو الإمام شيخ الإسلام حافظ الزمان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، الحافظ الشهير، صاحب السنن، مولده سنة ١٣٦ صنف التصانيف الفائقة قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماماً في القراء والنحويين انظر تذكرة الحفاظ ٣/٩٩١.

(٢) هو الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي صاحب التصانيف، بورك له في علمه لحسن قصده، وقوة فهمه وحفظه.
عمل كتباً لم يسبق إلى تحريرها منها: الأسماء والصفات والسنن الكبرى وغيرها الكثير انظر تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٢ - ١١٣٥.

(٣) هو المحدث الحافظ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي، من مصنفاته النافعة الاستيعاب في معرفة الأصحاب، وجامع بيان العلم وغيرها انظر: شذرات الذهب ٣/٣١٤ - ٣١٦.

(٤) في المخطوطة (اختلاف كثير).

(٥) الحديث المضطرب: هو ما اختلفت الرواية - اختلافاً يؤثر قدحاً - في متنه، أو في سنده، أو في كليهما معاً، مع تساوي الروايتين. وتعذر الجمع بينهما.
قلت: وممن ذهب إلى اضطراب حديث البسملة ابن عبد البر، وتبعه عليه السيوطي في التدريب ١/٢٦٧ حيث قال: «وعندي أن أحسن مثال لذلك حديث البسملة - السابق - فإن ابن عبد البر أعلّه =

رضي الله تعالى عنهما - كان ﷺ - يستفتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم.

وبما صح عن أحد وعشرين صحابياً أنه عليه الصلاة والسلام كان يحمد بالبسملة.

وأما ما روي عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله تعالى: قَسَمْتُ الصلاة - يعني: الفاتحة - كما قاله العلماء - بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ قال الله تعالى: حمدني عبدي وإذا قال: ﴿الرحمن الرحيم﴾ قال الله تعالى: أثنى عليّ عبدي.

فإذا قال: ﴿مالك يوم الدين﴾ قال الله تعالى: مجّدني عبدي وإذا [قال](1): ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ قال الله تعالى: هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، وإذا قال: ﴿إهدنا الصراط المستقيم﴾ إلى آخرها.

قال الله: هذه لعبدي ولعبدي ما سأل(2).

= بالاضطراب» اهـ. وانظر منهج ذوي النظر ص ٨٢، والتقييد والإيضاح ص ١٢٠.
ولكن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فنّد هذه الدعوى، وفصل القول على هذا الحديث، ورواياته وألفاظه وبين أنه غير مضطرب، طالما أمكن رد الجميع إلى معنى واحد.
وقال رداً على إعلال ابن عبد البر للحديث بالاضطراب في نكتة على ابن الصلاح ٢/٧٥٢ - ٧٥٣:
«وتقريره - أي ابن عبد البر - لذلك، ليس بجيد، لأن الاضطراب شرطه تساوي وجوهه، ولم يتهيأ الجمع بين مختلفها.
أما مع إمكان الجمع بين ما اختلف من الروايات، ولو تساوت وجوهها، فلا يستلزم اضطراباً، وهذا في هذا الحديث موجود، لأن الجمع بين الروايات الثابتة منه ممكن.
إلى أن قال: لم يبق من الألفاظ التي ذكر أبو عمر أنها متخالفة إلا ثلاثة ألفاظ، وهي:
١ - نفي الجهر بها.
٢ - أو نفي قراءتها.
٣ - أو الاقتصار على الافتتاح بالحمد لله رب العالمين.
والجمع بين هذه الألفاظ ممكن بالحمل على عدم الجهر» اهـ.
انظر تفصيل الرد في نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح ٢/٧٤٨ - ٧٧٠.
ما بين القوسين زيادة ليست في المخطوطة.

(١) رواه مسلم في كتاب الصلاة، باب (٨) وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث رقم (٣٩٥) ١/٢٩٦.
وأبو داود في كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، حديث رقم (٨٢١) ١/٢١٦ - ٢١٧. =

قال الشيرواني[1] والشهاب[2] وغيرهما: مداره على العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب[3]، وقد ضعّفه يحيى بن معين[4] وغيره[5].

مع أنه يحتمل أن المعنى: قسمت ما يختص بالفاتحة من الآيات والبسملة مشتركة.

وبمثل الجواب الثاني يجاب عن مثل ما روي عن أبي هريرة أنه قال: سورة الملك ثلاثون آية، وسورة الكوثر ثلاث آيات.

مع إجماعهم: أن العدد المذكور بدون البسملة[6].

= والترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، حديث رقم (٢٩٥٣) ٥/٢٠١.
والنسائي في كتاب الاستفتاح، باب (٢٢) ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، في فاتحة الكتاب، ٢/١٣٥ - ١٣٦.
وابن ماجه في كتاب الأدب، باب (٥٢) ثواب القرآن، حديث رقم (٣٧٨٤) بتحقيقنا.
وأحمد في المسند ٢/٢٤١ - ٢٨٥ - ٤٦٠.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) **قلت**: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي: قال الإمام أحمد: ثقة، لم أسمع أحداً ذكره بسوء. وقال: العلاء فوق سهيل.
وقال أبو حاتم: صالح روى عنه الثقات، ولكنه أنكر من حديثه أشياء، وهو عندي أشبه من العلاء بن المسيب.
وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الترمذي: هو ثقة عند أهل الحديث. وقال ابن عدي: وللعلاء نسخ يرويها عنه الثقات، وما أرى به بأساً. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث.
فقول ابن معين: ليس بذاك لم يزل الناس يتوقون حديثه.
وقول أبي زرعة: ليس هو بالقوي، ما يكون.
لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن لتوثيق الأئمة الكبار له - غير ابن معين فلهذا قال عنه الحافظ في التقريب ٢/٩٣: «صدوق، ربما وهم» اهـ. وخصوصاً أن العلاء من رجال الإمام مسلم.
وانظر تهذيب التهذيب ٨/١٨٦ - ١٨٧، والكاشف ٢/٣١٠ فالحديث حسن، أو فوق الحسن، فلا وجه لتضعيفه بالعلاء بن عبد الرحمن. والله الموفق.

(٤) هو إمام الجرح والتعديل، يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي، ثقة، حافظ مشهور، أنظر التقريب ٢/٣٥٨، وتهذيب التهذيب ١١/٢٨٠ - ٢٨٨.

(٥) كأبي زرعة، كما سبق نقل كلامه قريباً.

(٦) قال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح ٢/٧٧٠ - ٧٧١: «استدل ابن الجوزي على أن البسملة ليست من أول السورة بحديث رواه الإمام أحمد [في المسند ٢/٢٩٩ - ٣٢١].
وأصحاب السنن [الترمذي برقم (٢٨٩١). وابن ماجه (٣٧٨٧)]، وابن حبان، والحاكم [٢/٤٩٧] من =

فالمراد: عدد ما يختص، ومن ذهب من أهل الكشف إلى أنها في أول السورة منها الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي[1]، وقوّاه بأنه أبصرها مكتوبة فيه في اللوح المحفوظ[2].

هذا وقد عُدَّ من الإنصاف قول السيوطي[3]: قد كثرت الأحاديث الواردة في البسملة إثباتاً ونفياً، وأنه تركها وكذا جهره بها وإخفاؤه إياها، والذي يوضح صحة الأمرين، ويزيل الإشكال من شكك من الفريقين أعني: من أثبت أنها آية من أول الفاتحة وكل سورة ومن نفى ذلك ـ ما أشار إليه طائفة من المتأخرين: أن إثباتها ونفيها كلاهما قطعي، ولا يستغرب ذلك فإن القرآن نزل على سبعة أحرف، ونزل قراءات متكررة، فنزل: بعضها بزيادة، وفي بعضها بحذف كقراءة مالك، ومَلِك، و ﴿**تجري تحتها**﴾[4] و ﴿**من تحتها**﴾[4] في براءة، ﴿**إن الله هو الغني الحميد**﴾[5] و ﴿**إن الله الغني الحميد**﴾ في الحديد[5]، فلا يشك أحد ولا يرتاب في أن القراءة بإثبات الألف، وهن وهو ونحو ذلك متواترة قطعية الإثبات، وأن

= طريق عباس الجشمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه قال: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي: «تبارك الذي بيده الملك».

قال ابن الجوزي: لا يختلف العادون أنها ثلاثون آية من غير البسملة.

هكذا استدل به، ولا دلالة فيه، لأن من عادة العرب حذف الكسور، وقد ورد ذلك في حديث مصرح به في المسند [١/٤١٩] ـ أيضاً ـ هو حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: اقرأني رسول الله ﷺ ـ سورة من آل حم قال: يعني: الأحقاف ـ قال: وكانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية، سميت ثلاثين» اهـ.

(١) سبقت ترجمته، والكلام عليه.

(٢) **قلت**: لعمري، كيف قبل هذا العالم النحرير هذا الكلام الذي لا يتصور قبوله ممن له صلة بالعلم أصلاً.

فهل يثبت العلم بمثل هذه الترهات والخرافات والأكاذيب.

فالعلم ما قال الله تعالى. وقال رسول الله ﷺ والله أعلم.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) سورة التوبة، آية رقم/١٠٠.

قرأ المكي بزيادة من قبل تحتها مع جر التاء، والباقون بحذف (من) وفتح تاء تحتها. البدور الزاهرة ص ١٣٩.

(٥) سورة الحديد، آية رقم/٢٤.

وقد قرأ المدنيان وابن عامر، بحذف لفظ: (هو)، والباقون بإثباته. البدور الزاهرة ص ٣١٥.

القراءة بحذف ذلك متواترة قطعية الحذف وأن ميزان الإثبات والحذف في ذلك سواء، وكذلك القول في البسملة أي: إنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها.

فإثباتها قطعي، وكلٌّ متواتر، وكلّ في السبع، فإن نصف القراء السبعة قرأوا بحذفها، ونصفهم قرأوا بإثباتها، وقراآت السبعة كلها متواترة، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه، متواترة إليه، ثم منه إلينا، ومَنْ قرأ بحذفها فحذفها متواتر إليه، ثم منه إلينا، والعطف من ذلك أن نافعاً[١] له روايتان، قرأ أحدهما عنه بها والآخر بحذفها فدلّ على أن الأمرين تواترا عنده بأن قرأ بالحرفين معاً بأسانيد متواترة لكلّه.

فبهذا التقرير اجتمعت الأحاديث المختلفة على كثرة كلّ جانب منها، وانجلى الإشكال وزال التشكيك، ولا يستغرب الإثبات ممن أثبت ولا النفي ممن نفى.

وقد أشار إلى بعض ما ذكرته الإمام شمس الدين [ابن] الجزري[٢]، فقال بعد أن حكى خمسة أقوال[٣] في كتابه[٤]: أكثر هذه الأقوال ترجع إلى النفي

---

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارىء، المدني، مولى بني ليث، يكنى: أبا رويم، ويقال: أبو عبد الرحمن، أصله من أصبهان توفي سنة ١٦٩ بالمدينة. انظر: التقريب ٢/٢٩٥ - ٢٩٦، وتهذيب التهذيب ١٠/٤٠٧ - ٤٠٨.

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، العمري، الدمشقي، الشيرازي، الشافعي، يعرف بابن الجزري، محدث مقرىء، مشهور، من تصانيفه النافعة النشر في القراءات العشر، والتمهيد، أنظر شذرات الذهب ٧/٢٠٤ - ٢٠٦.

(٣) قال: اختُلف في هذه المسألة على خمسة أقوال:

أحدها: أنها آية من الفاتحة فقط. وهذا مذهب أهل مكة والكوفة ومن وافقهم، وروي قولاً للشافعي.

الثاني: أنها آية من أول الفاتحة ومن أول كل سورة، وهو الأصح من مذهب الشافعي ومن وافقه، وهو رواية عن أحمد ونُسب إلى أبي حنيفة.

الثالث: أنها آية من أول الفاتحة، بعض آية من غيرها، وهو القول الثاني للشافعي.

الرابع: أنها آية مستقلة في أول كل سورة، لا منها - وهو المشهور عن أحمد، وقول داود وأصحابه، وحكاه أبو بكر الرازي عن أبي الحسن الكرخي، وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة.

الخامس: أنها ليست بآية ولا بعض آية من أول الفاتحة، ولا من أول غيرها، وإنما كتبت للتيمن والتبرك، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري ومن وافقهم، مع إجماعهم على أنها بعض آية، من سورة النمل، وإن بعضها آية من الفاتحة.

أنظر النشر في القراءات العشر ١/٢٧٠ - ٢٧١، والجامع لأحكام القرآن ١/٩٢ - ٩٦، وبدائع الصنائع للكاساني ١/٢٠٣ - ٢٠٤، وتفسير البيضاوي ١/٨، والكشف ١/١٢، وتفسير أبي السعود ١/٨ - ٩.

(٤) انظر النشر ١/٢٧١ حيث قال: «وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما =

والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما صحيح حق، ويكون الاختلاف فيها كالاختلاف في القراءة اهـ. وسبقة إلى ذلك أبو أمامة ابن النقاش[(١)] اهـ ببعض اختصار.

قال البيضاوي[(٢)]: الفاتحة سبع آيات بالاتفاق، إلا أن منهم من عدّ البسملة دون: ﴿**صراط الذين أنعمت عليهم**﴾ ومنهم من عكس ذلك. قال الشيرواني:

«أشار بالاتفاق إلى أنه لا عبرة بما نقل عن الحسن البصري، في روايته شاذة أنها ثمان آيات بعدّ البسملة آية ﴿**صراط الذين أنعمت عليهم**﴾ آية، ولما نقل عن البعض أنها ست آيات بإسقاط البسملة وعدّ ﴿**صراط الذين أنعمت عليهم**﴾ إلى آخر السورة آية.

واختلفوا فيها بين السورتين غير براءة[(٣)]:

(أ) فأتى بها بينهما: قالون[(٤)]، والكسائي[(٥)]، وعاصم[(٦)]، وابن كثير[(٧)(٨)].

= صحيح وأن ذلك حقٌ، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات» اهـ.

(١) هو محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم، الدكالي، ثم المصري، الشافعي، المعروف بابن النقاش، شمس الدين، أبو إمامة.
من تصانيفه: شرح العمدة، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك، والنظائر والفروق، وتفسير القرآن.
انظر شذرات الذهب ٦/١٩٨.

(٢) انظر تفسير البيضاوي ١/٦ ـ ٨.

(٣) انظر في هذه المسألة النشر في القراءات العشر ١/٢٥٩، وسراج القارىء المبتدىء ١/٢٨، والمهذب في القراءات العشر ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٤) هو عيسى بن ميناء، قالون، المدني، المقرىء، صاحب نافع، أما في القراءة فثبت، وأما في الحديث، فيكتب حديثه في الجملة، سئل أحمد بن صالح المصري عن حديثه، فضحك وقال: تكتبون عن كل أحد؟؟. انظر ميزان الاعتدال ٣/٣٢٧.

(٥) هو علي بن حمزة، من أصل فارسي، ولد بالكوفة سنة ١١٩ هـ، كان من أئمة القراء واللغويين والنحاة من مؤلفاته: معاني القرآن وغيرها. أنظر: شذرات الذهب ١/٣٢١، ومدارس النحويين ص ١٧٢ ـ ١٨٧.

(٦) هو عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، الأسدي، مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرىء، صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون. أنظر: تقريب التهذيب ١/٣٨٣، والكاشف ٢/٤٤، والمغني في الضعفاء ١/٣٢٢.

(٧) هو عبد الله بن كثير الداري، المكي، أبو معبد، القارىء أحد الائمة، صدوق، انظر التقريب ٢/٤٤٢.

(٨) زاد في النشر ١/٢٥٩: أبا جعفر، والأصفهاني عن ورش. وانظر المهذب في القراءات العشر ص ٢٣.

(ب) ولم يأتِ بها حمزة[١] أصلاً، بل يصل آخر السورة السابقة، بأول اللاحقة، تاركاً للبسملة[٢].

وخيّر بين الوصل والسكت من غير بسملة: ورش[٣]، وأبو عمرو[٤]، وابن عامر[٥]، لكنهم[٦]. . . .

السكت: وهو قطع الصوت زماناً قصيراً لا يسع إخراج النَّفَس، لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة عند الكل[٧].

وبعض الشيوخ يبسمل لهؤلاء الثلاثة في جميع القرآن [٨].

وبعضهم بسمل لهم في سور أربع، وهي: ما أوله: (لا)، وما أوله: (ويل) تخلّصٌ من كراهة الإتيان بـ (لا) بعد (المغفرة)[٩] و (جنتي)[١٠].

وبـ (ويل) بعد اسم (الله)[١١] و (الصبر)[١٢].

---

(١) هو حمزة بن حبيب الزيات، القارىء، أبو عمارة، الكوفي التيمي، صدوق، زاهد، ربما وهم أنظر: تقريب التهذيب ١/١٩٩.

(٢) انظر النشر ١/٢٥٨، والتيسير ص ١٧، والكشف المكي ١/١٦، والمهذب ص ٣٤.

(٣) هو عثمان بن سعيد اختلف في اسمه وكنيته رحل إلى نافع ابن أبي نعيم وعرض عليه القرآن ختمات، وهو الذي لقبه ورشاً مهر بالقرآن والعربية شيخ القراء المحققين وإمام أهل الأداء بالديار المصرية. توفي سنة ١٩٧ هجرية انظر طبقات القراء ١/٥٠٢.

(٤) هو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني، البصري ولد بمكة سنة ٦٨ وقيل ٦٥ وقيل: اسمه يحيى، وقيل: اسمه كنيته، وتوفي بالكوفة سنة ١٥٤. انظر البدور الزاهرة ص ٨، والمهذب في القراءات العشر ص ٧.

(٥) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي الدمشقي، المقرىء، أبو عمران، وقيل: غير ذلك في كنيته، ثقة انظر تقريب التهذيب ١/٤٢٥.

(٦) بياض في الأصل، ولعله: وسكتهم. السكت:

(٧) انظر تعريف السكت، وزمانه في النشر ١/٢٦٢ - ٢٦٣ و ١/٢٦٧، وسراج القارىء ١/٢٩.

(٨) انظر النشر في القراءات العشر الخلاف في هذا: ١/٢٥٩ - ٢٦٠ و ١/٢٦٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/١٦ - ١٧.

(٩) أي: تخلصاً من قوله: ﴿**هو أهل التقوى وأهل المغفرة - لا أقسم**﴾ فيقع لفظ النفي عقيب لفظ المغفرة وذلك في السمع قبيح.

(١٠) أي: كراهة الإتيان بقوله: ﴿**وادخلي جنتي - لا أقسم**﴾.

(١١) تخلصاً من قوله: ﴿**والأمر يومئذ لله - ويل**﴾ فيقع لفظ الويل عقيب اللفظ بسم الله جل ذكره وذلك قبيح.

(١٢) أي: تخلصاً من قوله: ﴿**وتواصوا بالصبر - ويل**﴾ فيقع لفظ الويل عقيب التواصي بالصبر وذلك =

واتفقوا على تركها وصلاً وابتداء[1]: بين الأنفال وبراءة، لأن جبريل لم ينزل بها فيها، لأن البسملة آية رحمة، وبراءة نزلت بالسيف[2]، **إلا في بعض الطرق عن شعبة**[3]، موافقة لثبوتها في مصحف ابن مسعود.

وأما في أثناء السورة غير براءة[4]: فالقارىء مخيّر بين الإتيان بها، وتركها، وكذا في أثناء براءة، على ما نقل عن السخاوي[5].

لكن نقل عن ابن الجزري[6] تركها في أثناء براءة أخذاً من العلة ـ أعني: النزول بالسيف ـ لاقتضاء عموم الحكم للأثناء ـ أيضاً ـ.

بل أولى، لاسيما بعض الأجزاء كآية السيف.

= قبيح. انظر النشر ١/٢٦١، والكشف ١/١٧ ـ ١٨، وسراج القارىء المبتدىء ١/٢٩ والبدور الزاهرة ص ١٤.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٢٦٤ ـ ٢٦٥ والكشف ١/١٩ ـ ٢١، والبدور الزاهرة ص ١٣.

(٢) سبق ذكر الخلاف في سبب ابتداء سورة براءة، من غير بسملة، فانظر فيما سبق.

(٣) هو شعبة بن عياش بن سالم الكوفي، الراوي عن عاصم، توفي بالكوفة سنة ١٩٣. انظر البدور الزاهرة ص ٩.

(٤) قال في النشر: «الابتداء بالآي وسط براءة، قلَّ من تعرَّض للنصّ عليها، ولم أر فيها نصاً لأحد المتقدمين، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء: التخيير فيها وعلى جواز البسملة، فيها نصّ أبو الحسن السخاوي في كتابه: جمال القرّاء حيث قال: ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة﴾ وفي نظائرها من الآي.
وإلى منعها جنح أبو إسحاق الجعبري فقال رداً على السخاوي: إن كان نقلاً فمسلم، وإلا فرد عليه أنه تفريع على غير أصل، وتصادم لتعليله.
قلت: وكلاهما يحتمل؛ الصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير براءة، لا إشكال في تركها عنده في وسط براءة، وكذا لا اشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل؛ إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبع لأولها. ولا تجوز البسملة أولها فكذلك وسطها. وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً، فإن اعتبر بقاء أثر العلّة التي من أجلها حذفت السملة من أولها وهي نزولها بالسيف، كالشاطبي ومن سلك مسلكه لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علة بسمل بلا نظر والله تعالى اعلم». وانظر البدور الزاهرة ص ١٣ والمهذب في القراءات العشر ص ٢٣.

(٥) هو: علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني، المصري السخاوي الشافعي، علم الدين، أبو الحسن، مقرىء، ولد سنة ٥٥٨ بمصر، وتوفي بدمشق ٦٤٣. من تصانيفه: جمال القرّاء، شرح المفصّل للزمخشري وغيرها. انظر معجم المؤلفين ٧/٢٠٩.

(٦) في كتابه النشر ١/٢٦٦ وقد سبق نقل كلامه قريباً.

في البسملة بين السورتين[1]: بحسب الوقف والوصل أربعة احتمالات:

١ ـ وصل طرفيها.

٢ ـ والفصل عن طرفيها[2].

٣ ـ والفصل عن المتقدمة مع الوصل بالمتأخرة.

٤ ـ والفصل بالمتقدمة، مع الفصل عن المتأخرة.

وهذا الرابع مكروه، والثالث مستحسن لتضمنه ترك الابتداء المقصود، والأحسن أن لا توصل الاستعاذة بالبسملة.

---

(١) انظر النشر ١/٢٦٧، والكشف عن وجوه القراءات ١/١٧ ـ ١٨، وسراج القارىء المبتدىء ١/٣٠ ـ ٣١، والبدور الزاهرة ص ١٤ ـ ١٥، والمهذب في القراءات العشر ص ٣٥.

(٢) جملة: والفصل عن طرفيها مكررة في المخطوطة.

المبحث الخامس

تجب عندنا[1] قراءتها في الصلاة فرضاً أو نفلاً، كما مرّ، والمشهور من مذهب مالك كراهتها في الفرض وإباحتها في النفل، ونقل فيه ـ أيضاً ـ الكراهة والاستحباب، وفي الفرض أقوال أخر لأهل مذهبه:

الأول: لا بأس بها، نقله أبو عمرو بن نافع.

الثاني: استحبابها، نقله ابن رشد[2]، عن ابن مسلمة[3].

الثالث: وجوبها نقله المازري[4]، عن نافع وعياض، عن ابن مسلمة[5].

وكان كثير من السادة المالكية كالمازري ملازمين على قراءتها في الصلاة لتكون صلاتهم صحيحة بالاتفاق من الأئمة، والمشهور عند الحنفية الذي صحّحه

(١) انظر في الخلاف حول البسملة، هل هي آية من القرآن أم لا في كتاب النشر ١/٢٧٠، والكشف ١/١٣ ـ ١٦، وبداية المجتهد ١/١٢٤ ـ ١٢٥. وتفسير الكشاف ٢٤٨ ـ ٢٦ وحواشيه، وتفسير القرطبي ١/٩٢ ـ ٩٦، وحلية العلماء ٢/٨٤ ـ ٨٦ وغيرها من كتب التفسير وقد سبق التنويه بهذا قريباً.

(٢) هو الإمام، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ولد سنة ٥٢٠ وتوفي سنة ٥٩٥ هجرية، من مؤلفاته النافعة: بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

(٣) انظر بداية المجتهد ١/١٢٤.

(٤) هو الإمام المالكي أبو عبد الله، محمد بن علي بن عمر بن محمد، التميمي، المازري، ولد بمدينة المهدية بافريقيا، سنة ٤٥٣ وقيل غير ذلك، من تصانيفه: المعلم بفوائد مسلم في الحديث، تعليق على المدونة، وغيرها. أنظر: معجم المؤلفين ١١/٣٢.

(٥) قال ابن عبد البر في كتاب الكافي ١/٢٠١: «ولا يقرأ فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، لا سراً ولا جهراً: وهو المشهور عن مالك، وتحصيل مذهبه عند أصحابه.

وقد ذكر إسماعيل، عن أبي ثابت، عن ابن نافع، عن مالك، قال: وإن جهر في الفريضة ببسم الله الرحمن الرحيم فلا حرج.

ومن أهل المدينة من يقول: لا بد فيها من بسم الله الرحمن الرحيم، منهم ابن عمر، وابن شهاب، ومن قرأ عند مالك وأصحابه بسم الله الرحمن الرحيم في النوافل، وعرض القرآن فلا بأس» اهـ.

غيرُ واحد منهم، وعند الحنابلة سنّيتها في الصلاة مطلقاً(١)، وصحح الزاهد(٢) من الحنفية وجوبها في كل ركعة وصرّح في باب سجود السهو، بأنه يلزمه سجود السهو بتركها، وتبعه على ذلك جماعة منهم الزيلعي(٣) وابن وهبان(٤).

وقال: إن الوجوب قول الأكثر ونقل صاحب البدائع منهم(٥)، عن أبي حنيفة، وأبي يوسف(٦)، ومحمد(٧)، ما يفيد الوجوب، كذا في البحر لابن نجيم الحنفي(٨).

والواجب عندهم دون الركن لانجبار تركه بسجود السهو، بخلاف الركن.

---

(١) انظر أقوال المذاهب، في البسملة قراءتها والجهر بها، في حلية العلماء: ٢/٨٦ ـ ٨٧، وتفسير القرطبي ١/٩٦، وأبي السعود ١/٨.

(٢) لعلّه محمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد، البخاري، العلائي، الحنفي، المشهور والملقب بالزاهد، أبو عبد الله، فقيه، أصولي، متكلم، مفسر، واعظ، توفي سنة ٥٤٦، له تفسير أكثر من ألف جزء، لكنه كان مجازفاً متساهلاً. انظر طبقات المفسرين للداودي ٢/١٧٧، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٨، ومعجم المؤلفين ١٠/١٣٣.

(٣) هو الإمام الكبير، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، صاحب الكتاب الذي سارت به الركبان، الذي لا يستغني عنه عالم في الحديث: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية في الفقه الحنفي، وقد اختصره الحافظ ابن حجر في كتاب أسماه: الدراية توفي سنة ٧٦٢ هجرية.
أنظر الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر ٢/٣١٠.

(٤) هو الفقيه، الحنفي، المشهور، عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان، أمين الدين، أبو محمد، صاحب منظومة قيد الشرائد ونظم الفرائد، ثم شرحها في مجلدين وسماه: عقد القلائد في حل قيد الشرائد، وستصدر قريباً بتحقيقنا على أربع نسخ مختلفة.
توفي سنة ٧٦٨.
انظر الدرر الكامنة ٢/٤٢٣ ـ ٤٢٤، ومقدمتي لتحقيق المنظومة.

(٥) هو علاء الدين، أبو بكر بن مسعود، الكاساني، الحنفي، المتوفى سنة ٥٨٧ هجرية. صاحب الكتاب المشهور: بدائع الصنائع. انظره ١/٢٠٤ حيث قال: «يلزمه قراءة التسمية إحتياطاً».

(٦) هو يعقوب بن إبراهيم، القاضي، صاحب الإمام أبي حنيفة، قال ابن معين فيه: ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً، ولا أثبت من أبي يوسف. انظر ترجمته في لسان الميزان ٦/٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٧) هو الإمام محمد بن الحسن الشيباني، أبو عبد الله، صاحب الإمام أبي حنيفة، كان من بحور العلم والفقه، قوياً في مالك، من مصنفاته: الأصل وهو مطبوع في مجلدات انظر ترجمته في لسان الميزان ٥/١٢٠ ـ ١٢٢.

(٨) هو عمر بن إبراهيم بن محمد المصري، الحنفي، المعروف بابن نجيم، سراج الدين، من تصانيفه، النهر الفائق بشرح كنز الدقائق في فروع الفقه الحنفي، وغيرها.
أنظر معجم المؤلفين ٧/٢٧١.

وحكم الجهر بها في الصلاة[١]: عندنا الندب حيث يجهر بالفاتحة كما مرّ في المبحث الرابع.

وعند المالكية والحنفية والحنابلة الكراهة.

وقراءتها في أوائل السور[٢] سنة مؤكدة عند الفقهاء؛ وقد تجب لعارض كالصلاة عندنا، وكذا عند الحنفية على أحد القولين لهم كما مرّ وكنذر الختمة عندنا، وعند الحنفية والحنابلة وكنذر السورة عندنا فقط، وكنذرها نفسها عندنا، وعند غيرنا.

وتستحب في أثناء السورة[٣] كما نص عليه الشافعي ولو بعد الفاتحة في الصلاة، ويتأكّد ذلك عند قراءة[٤] نحو: ﴿**إليه يرد علم الساعة**﴾[٥] ﴿**وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات**﴾[٦] لما في ذكر ذلك بعد الاستعاذة[٧] من البشاعة وإيهام رجوع الضمير إلى الشيطان قاله في الاتقان[٨].

وأما الجعبري[٩] وغيره: أن في ابتداء السورة غير براءة واجبة عند جميع

---

(١) انظر الخلاف في الجهر بها وعدمه في حلية الأولياء ٢/٨٦ - ٨٧ وتفسير القرطبي ١/٩٦ - ٩٧، وبدائع الصنائع ١/٢٠٤. والكافي لابن عبد البر ١/٢٠١ وغيرها من كتب الفقه. وقد مر قريباً الكلام فيه.

(٢) انظر بدائع الصنائع ١/٢٠٣ - ٢٠٤. والنشر ١/٢٥٩ - ٢٦١. والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/١٣ - ١٤، وتفسير ابن كثير ١/١٦.

(٣) انظر النشر ١/٢٦٥ - ٢٦٦. حيث قال: «يجوز في الابتداء بأوساط السور مطلقاً، سوى براءة: البسملة وعدمها، لكل من القراء تخيراً.

وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة وأهل الأندلس... الخ»، إلى آخر كلامه.

(٤) وهذا قول الشاطبي، فقد كان الشاطبي رحمه الله، يأمر بالبسملة بعد الإستعاذة في قوله: ﴿**الله لا إله إلا هو**﴾ وقوله: ﴿**إليه يرد علم الساعة**﴾ ونحوه لما في ذلك من البشاعة.

وكذا كان يفعل أبو الجود غياث بن فارس وغيره، وهو اختيار مكي في غير التبصرة، كالكشف ١/١٩.

قال ابن الجزري في النشر ١/٢٦٦: «وينبغي قياساً أن يُنهى عن البسملة في قوله تعالى: ﴿**الشيطان يعدكم الفقر**﴾ وقوله: ﴿**لعنه الله**﴾ ونحو ذلك للبشاعة أيضاً، انظر النشر ١/٢٦٦.

(٥) سورة السجدة، آية رقم/٤٧.

(٦) سورة الأنعام، آية رقم/١٤١.

(٧) في المخطوطة: الاستعانة، وهو خطأ.

(٨) أي الاتقان في علوم القرآن للسيوطي.

(٩) هو المقرىء عبد الكريم بن عبد القادر الجعبري، كريم الدين من آثاره، شرح الشاطبية في =

القرّاء السبعة[1]، وقول الخادمي[2] إلا قالون[3] فمستحبة عنده: مخالف للمسطور والمسموع.

= القراءات، انظر شذرات الذهب ٨/١٩٣ ـ ٢٣٢.

(١) قال إبن الجزري في النشر ١/٢٦٤: «لا خلاف في حذف البسملة بين الأنفال وبراءة عن كل من بسمل بين السورتين، وكذلك في الإبتداء ببراءة على الصحيح عند أهل الأداء، وممن حكى الإجماع على ذلك، أبو الحسن بن غلبون، وأبو القاسم بن الفحام، ومكي وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه... الخ.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سبقت ترجمته، ونقل مذهبه في هذا.

المبحث السادس

اشتملت على محسّنات بديعية، منها في متعلّقها على تقديره، أمر التجريد وهو في مثل هذا المتعلّق انتزاع المتكلم من نفسه شخصاً، وخطابه إياه، والالتفات إلى المتكلم، مقتضى الظاهر، ولا يشترط سَبْق التعبير بطريق أخركما للسكاكي(١).

ومنها في «اسم» على أن أصله: وسم، الإبدال، وهو إقامة بعض الحروف مقام بعض، كذا في الخادمي(٢)، قال: وجعل منه ابن فارس(٣) قوله تعالى: ﴿فانفلق﴾(٤) أي: اتفرق(٥). اهـ.

أقول: يقرب هذا ﴿فكان كل فرق﴾(٦).

ومنها في «الرحمن الرحيم». التعدية المسماة بالإبهام أيضاً، وهو: أن يرد(٧) لفظ له معنيان، قريب وبعيد، وإرادة القريب لقرينة خفية، لأن رقة القلب معنى قريب للرحمة، بالنسبة إلى اللغة، وهو غير مراد، والإحسان، أو إرادته، معنى بعيد لها وهو المراد بقرينة استحالة الرقة عليه تعالى(٨)، وهو قد يخفى على بعض الناس.

---

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، الخوارزمي، سراج الدين، أبو يعقوب، عالم في النحو والتعريف والبيان والمعاني، من تصانيفه، مفتاح العلوم، ومصحف الزهرة انظر: معجم المؤلفين ١٣/٢٨٢.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) هو أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، صاحب معجم مقاييس اللغة، توفي سنة ٣٩٥.

(٤) سورة الشعراء، آية رقم/٦٣.

(٥) انظر معجم مقاييس اللغة ٤/٤٩٤ في مادة فَرَقَ.

(٦) سورة الشعراء، آية رقم/٦٣.

(٧) في المخطوطة: يرا

(٨) تفسير الرحمة برقة القلب هو تفسير لرحمة البشر فأما رحمة الله، هي صفة لا تشبه صفات المخلوقين ﴿ليس كمثله بشيء﴾ فتقول: استحالة الرحمة إذاً قول باطل لأنه نتج عن تشبيه صفة الخالق بصفة المخلوق ثم تعطيل صفة الخالق.

أقول: يظهر أنه من المجردة لاقترانها بما يلائم البعيد وهو اسم الله. وقول الخادمي: إنها من المرشّحة لاقترانها بما يلائم القريب، غير مستقيم، والمذهب الكلامي، وهو الإشارة إلى حجة المطلوب، لأن «الرحمن الرحيم» حدٌ أوسطُ لاقتراني ينتج المطلوب الذي تضمنه قولنا: بسم الله، وهو الله تعالى بتبرّكٍ باسمه تعالى، والاستخدام: بناءً على أن إضافة اسم إلى الجلالة للبيان، فإن المراد من الجلالة لفظها، وهو: ذكر الشيء بمعين، وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر لذكر الجلالة على هذا بمعنى اللفظ، وإعادة الضمير في النعتين عليها بمعنى المعين.

والإدماج: وهو إدخال المتكلم غرضاً في غرض، فإن الغرض التبّرك باسمه، فيه الإشارة إلى أن[1].. فيضاف النعم في الدارين لله تعالى.

والطباق: وهو الجمع بين المتقابلين أو أكثر، كمقابلة الأنعام بالنعم[2] الإنعام بدقائقها، ومقابلة الدنيا المختص بها أحد الوضعين للآخرة المختص بها الآخر على وجه:

والتعديد: وهو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، قال في الاتقان: وأكثر ما يوجد في الصفات نحو: ﴿**هو الله لا إله إلا هو الملك القدوس**﴾ إلى قوله: ﴿**المتكبر**﴾[3].

والترقي من الأدنى إلى الأعلى، بناءً على أبلغية الرحيم، والاحتراس بناءً على أبلغية الرحمن كما مرّ بيانه، واجتماعهما في الاشتقاق الملحق بالجناس.

وقد علمت مما سبق أن في البسملة، الاستعارة على بعض الأوجه، ومجاز زيادة الحرف على وجه والمجاز العقلي على وجه فتدبر.

---

(١) هكذا في الأصل.
(٢) في الأصل: الأنعام النعم.
(٣) سورة الحشر، آية رقم/٢٣.

الخاتمة

في معنى لفظ بسملة ونحته
مع فوائد تتعلق بباب النحت[1]

اعلم أن لفظ بسملة مصدر قياسي بسمل، يقال: بسمل، إذا قال: بسم الله على ما في الصحاح ومفردات الراغب واللسان وغيرها، أو إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، على ما في حواشي البيضاوي للشهاب، وحواشيه للشيخ زادة، وغيرهما، أو إذا كتب بسم الله على ما في التهذيب للأزهري، فتلخّص أن البسملة قول: بسم الله، أو قول: بسم الله الرحمن الرحيم نفسها، وهي حقيقية اصطلاحية على ما في تذكرة ابن هشام حيث قال: البسملة لغة: قول بسم الله واصطلاحاً: نفس بسم الله الرحمن الرحيم اهـ.

أو من إطلاق اسم الملزوم على اللازم، على ما قاله بعضهم، ثم لا يخفى أن البسملة والحمدلة، ونحوها من باب النحت، وهو نوع اختصار، وقد أفرده أبو علي الفارسي بالتأليف، وعقد السيوطي في المزهر، النوع الرابع والثلاثين، له تعريفه: أن يؤخذ من الكلمتين مثلاً كلمة واحدة. وجزم العصام في شرح الرسالة الوصفية بأنه من الاشتقاق الأكبر، وهو: ردّ اللفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى، وأكثر الحروف الأصلية، مع الترتيب، كما في جذب وجبذ، ويقال للصغير: أصغر، وللكبير: أوسط، فإن لم يكن هناك مناسبة في المعنى نحو: **﴿قال إني لعملكم من القالين﴾**[2] فمتعلق بالاشتقاق.

أقول: في جزم العصام: بأن النحت من الاشتقاق الكبير نظر، إذ التعريف المذكور للاشتقاق الأكبر، لا ينطبق على كثير من الألفاظ المنحوتة، كما ستعرفه،

---

(١) انظر في هذا الباب، كتاب الكشف عن وجوه القراءات ١/١٤، والقاموس المحيط ٣/٣٣٥ حيث قال: «بسمل: قال: بسم الله»، والدر المصون للسمين الحلبي ١/١٣ ـ ١٤، وتفسير القرطبي ١/٩٧.

(٢) سورة الشعراء، آية رقم ١٦٨ وفي المخطوطة: القايلين.

ثم هو سماعي كما صرّح به الشمني وغيره، وهو الراجح المفهوم من كلام أئمة اللغة، ونقل عن فقه اللغة لابن فارس(١): أنه من قياس اللغة، وهو ما يوهمه التعريف، إلا أن يحمل على الإخبار بما وقع في كلام العرب، ووقع منه في القرآن: ﴿وإذا القبور بعثرت﴾(٢) على ما قاله الزمخشري(٣)، والسهيلي(٤)، وغيرهما أنه مركب من بعثوراً أثيراً، كبسمل، أي: بعث موتاها، وأثير ترابها، ويحتمل أن يكون ثاء من أثير.

وأما قول العصام: ليست الثاء من أثير، لأن أخذ اللفظة من لفظتين، يكون بحفظ الأولى بتمامها، وضم حرف من الأخرى، كما حفظ بسم، وضم إليه لام اللّه، وقيل: بسمل، فعجيب لأن حفظ الكلمة الأولى بتمامها غير شرط كما دلّ عليه الاستقراء، كما أنه لا يشترط الأخذ من كل الكلمات المنحوت منه، كما في نحو: بسمل، من: بسم الله الرحمن الرحيم، وحولق من لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا الموافقة في الحركات والسكنات.

نعم يشترط كون حروف المنحوت، على ترتيب حروف المنحوت منه، كما يفهمه كلامهم، والكلمات المنحوتة الواردة عن العرب كثيرة جداً، منها: بسمل، وما قيل من أنها كلمة مولدة، لم تروعن فصحاء العرب. وقال الشهاب الخفاجي(٥) المشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت(٦)،

---

(١) قال في معجم مقاييس اللغة ١/٣٢٨ - ٣٢٩: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت.

ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ.

والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعَل الرجل: إذا قال: حي على.

ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قولهم: عبشمي.. الخ.

(٢) سورة الانفطار، آية رقم/٤.

(٣) انظر الكشاف ٤/٢٧٧، حيث قال: «بعثر وبحثر بمعنى، وهما مركبان من البعث والبحث، مع راء مضمومة إليهما» اهـ.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) هو أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، المصري، الحنفي الشهاب، أبو العباس ولد بمصر سنة ٩٧٩ هـ، وتوفي بها في رمضان سنة ١٠٦٩ هـ. من مؤلفاته الكثيرة: شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ونسيم الرياض في شرح الشفاء للقاضي عياض، وغيرها انظر معجم المؤلفين ٢/١٣٨.

(٦) هو يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت، أبو يوسف أديب نحوي، لغوي، صحب الكسائي. =

والمطرزي[1]، ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة[2].

لقد بَسْمَلَتْ ليلى غداةَ لَقِيتها ... فيا حبَّذا ذاك الحديثُ المُبَسْمِلُ

ومنها: هلل وهيلل. في اللسان. هلل الرجل وهيلل، قال: لا إله إلا الله، وقد أخذنا في الهيللة والتهليل، ويا هيلل، للالحاق يدحرج.

ومنها: حيعل، إذا قال: حي على الصلاة، حي على الفلاح.

قال الشاعر:

ألا رب طيف منك بات معانقي ... إلى إن دعا[3] داعي الصلاة فحيعلا

ومنها: حسبل: إذا قال: حسبي الله، أو حسبنا الله.

وحمدل: إذا قال: الحمد لله.

وسبحل: إذا قال: سبحان الله.

ودمعز، إذا قال: أدام الله عزك.

وسمعل: إذا قال: السلام عليكم.

وطلبق: إذا قال: أطال الله بقاءك، ووقع للشهاب في شفاء العليل، كما نقل عن خطه: طبلق، إذا قال: أطال الله بقاءك اهـ.

قال بعض الأفاضل: والظاهر أن تقديم الباء على اللام، سبق قلم[4]. اهـ. وهذا يشهد لاشتراط الترتيب.

وعلى صحة ما وقع للشهاب لا يكون شرطاً، أقول: الظاهر أن ضمير الجماعة المذكور في: السلام عليكم ليس شرطاً، وكذا ضمير المفرد المذكر مثلاً

= ولد سنة ١٨٦، وقتل على يد المتوكل العباسي سنة ٢٤٤، وقيل غير ذلك.
من مصنفاته الكثيرة: إصلاح المنطق، والقلب والإبدال وغيرها.
انظر معجم المؤلفين ١٣/٢٤٣.

(١) هو عبد السيد بن علي المطرزي، ناصر الدين، من آثاره: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، وملخص إصلاح المنطق لابن السكيت. توفي سنة ٦١٠ هـ.
انظر معجم المؤلفين ٨/٢٣٢.

(٢) ديوانه ٤٩٨، وأمالي القالي ٢/٢٧٠، واللسان، مادة بسمل، والدر المصون ١/١٣ وفيه: ألا حبّذا.

(٣) في المخطوطة: دعي.

(٤) في تفسير القرطبي ١/٩٧: طبقل. إذا قال: أطال الله بقاءك.

كقوله: السلام عليك، وقوله: أدام الله عزّك، وأطال الله بقاءك.

ومنها قول الخطباء: وأيه بالمؤمنين أي قال: ﴿**يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً**﴾. ذكره الشنواني.

واستظهر بعضهم: أن «أيه بالمؤمنين». معناه قال: «يا أيها الذين آمنوا». فقط، وإن كان [مراد][1] الخطباء تلك الآية بلا شبهة، لكن في نهاية ابن الأثير[2]: أن أيه متعد بنفسه حيث قال: أيهت فلاناً تأييهاً: إذا دعوته، وناديته، كأنك قلت: يا أيها الرجل فهذا يعكر عليه تعديته بالباء في كلام الخطباء، إلا أن يثبت تعدية بها أيضاً.

ومنها: ـ أيضاً ـ جعفد ـ بالدال ـ لا باللام على الصواب كما في المزهر وغيره، أي: قال: جعلت فداك.

ورواه الحريري: جعلف، باللام مقدمة على الفاء، وهو أيضاً صحيح.

ومنها: حولق، أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، قال قوم كابن دحية: ولا يقال: حوقل بمعنى قال ذلك، فإن الحوقلة مشية الشيخ الضعيف، وأجاز ذلك قوم، فعلى الحوقلة: الحاء، والواو، واللام، حروف حول، والقاف من قوة، وعلى الحوقلة الحاء، والواو، من حول، والقاف من قوة، واللام من اسم الجلالة. ذكره الشنواني.

وكأنه لعدم الأخذ من الأولى، لم تجعل لام، حولق من «لا» الثانية.

ومنها: العبادلة علم جماعة من الصحابة، علم كل منهم عبد الله، منحوت فيما يظهر من عباد الله، لا من عبيد الله، وإن كان من مجموع عبد، بقرينة تقديم الألف في العبادلة، وعباد الله، وكأن السرّ في ذلك غلبة استعمال العباد في

---

(١) زيادة لتكميل المعنى، ليست في المخطوطة.

(٢) هو المبارك بن محمد بن الأثير، الشيباني، الشافعي، المعروف بـ: ابن الأثير الجزري، مجد الدين، أبو السعادات، سارت بتصانيفه الركبان منها:
جامع الأصول في أحاديث الرسول، والنهاية في غريب الحديث وغيرها، توفي سنة ٦٠٦ هـ.
انظر شذرات الذهب ٥/٢٢ ـ ٢٣.

المدح، حتى قال جمع من العلماء، كالغوري في الأصول والضوابط: إن المراد بالعباد في قوله: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾[1]: المؤمنين. حتى أن محمد بن زيد النحويري[2] لما قال: إنه تعالى: يرضى كفر الكفار، أنكر عليه الإمام العيني ذلك للآية المذكورة، فأراه ذلك النقل فأكرمه وعظمه قيل: إنه فسّر الرضى بالإرادة[3] خصوصاً[4] وإن مع ترك الاعتراض فلا.

وأما كَوْن العبادلة جمع عبدل، لأن من العرب من يقول في زيد وعبد: زيدل وعبدل فردّه بعضُهم، بأن اسم كل من أولئك: عبد الله.

ومنها: شقحطب، سقرطب، وهو الكبش الذي له قرنان، أو أربع كل كشق حطب منحوت من شق حطب.

ومنها: قولهم في النسب إلى عبد شمس، وعبد قيس، وعبد الدار وحضرموت، وامرىء القيس، وتيم اللات: عبشمي، وعبقسي، وعبدري، وحضرمي، ومرقسي، ويتملي.

ومن المولد: الفَذْلَكَة، وهي إجمال عدد قد فصل منحوت من قولهم: فذلكة كذا، أي مما جملة ما حصل من أعداد الحساب كذا.

ومنه: البلفكة، التي أخذها الزمخشري من: بلا كيف، في قول أهل السنة:

---

(١) سورة الزمر، آية رقم/٧.

(٢) هكذا في المخطوطة.

قلت: ولعله: محمد بن زين النحراري، الشافعي، ويعرف بابن الزين، شمس الدين، أبو عبد الله، مقرىء، نحوي ناظم. توفي سنة ٨٤٥ هـ.

من تصانيفه: شرح منظومة ألفية ابن مالك في النحو، ومنظومات في القراءات.

وديوان شعر كبير.

انظر معجم المؤلفين ١٠/١٤.

(٣) قوله تعالى: ﴿ولا يرضى﴾: أي لا يحبه ولا يأمر به، وإن كان أراده، فهناك فرق بين الإرادة والحب.

فالله يريد كفر الكفار، ولا يحبه منهم.

ويريد إيمان المؤمنين، ويحبه ويرضاه منهم.

ولا داعي لتأويل يرضى بالإرادة، أو تفسير قوله: ﴿لعباده﴾: أي بالمؤمنين.

انظر تفسير ابن كثير ٤/٤٦.

(٤) في المخطوطة؛ خص.

يُرى الله في الآخرة بلا كيف.

ومنها: قول بعضهم في النسب إلى الشافعي مع أبي حنيفة: شفنعي، وإلى أبي حنيفة مع المعتزلة: حنفتلي.

فهذه الأربعة ونحوها مما لم ترد عن العرب، مولّدة.

وقد استعمل كثير لاسيما الأعاجم، النحت في الخط، إلا أن التلفظ بالأصل، ككتابة حينئذ: «حا» مفردة، ورحمة الله: راء، وحاء، ولا نسلّم: لا نم، ومسلّم: ميماً، وممنوع: ميمين، وإلى آخره تارة: الـخ، وتارة: أخ، وانتهى تارة: اهـ، وتارة: هـ، و ﷺ: صلعم، وعليه السلام: عم. إلى غير ذلك مما هو على غير قياس الخط، وهو اختصار خطي إلا أن نحو الأخيرين مما ينبغي اجتنابه، وإن أكثرت منه الأعاجم، والله سبحانه وتعالى أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال المؤلف: رضي الله تعالى عنه: تم بعون الله تنميق هذه الرسالة الشريفة، فلك الحمد يا مولاي على جميع نعمك. سبحانك لا نحصي ثناءً عليك، نسأل اللهم أن تطهّر قلوبنا، وتغفر في الدارين ذنوبنا، وتصلح أحوالنا، وتبلغنا في آمالنا، وتختم بالإيمان والإسلام، بجاه حبيبك عليه الصلاة والسلام.

وكان الفراغ من تبييضها، بعد تمام التأليف، لليلة مضت من صفر سنة خمس وثمانين ومائة وألف اهـ.

وكان الفراغ من كتابتها يوم السبت ٣ خلت من شهر رجب سنة ١٢٧٨ ألف ومائتان وثمانية وسبعين على يد أفقر العباد: حسن محمد، غفر الله له ولوالديه ولاخوانه ولمن دعا له بالمغفرة، آمين يا رب العالمين آمين.

* * *

انتهينا من تحقيقها والتعليق عليها بقدر الطاقة مساء يوم الإثنين ٢٤ رجب المحرم سنة ١٤١٠ هجرية نسأل الله أن يجعلها في ميزان حسناتنا يوم نلقاه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المحققان

فواز أحمد زمرلي والحبيب بن يحيى المير

فهرس الفهارس

- فهرس الآيات الكريمة ١٦٥
- فهرس الأحاديث الشريفة ١٦٨
- فهرس المصادر والمراجع ١٧٠
- فهرس الموضوعات ١٧٥

﴿واسألْ من أرسلنا﴾ ١١٧
﴿والأمر يومئذ﴾ ١٤٧
﴿وإلٰهكم إلٰه واحد﴾ ٩٥
﴿وألزمهم كلمة التقوى﴾ ٤٠
﴿وتواصوا بالصبر﴾ ١٤٧
﴿وثيابك فطهّر﴾ ٥٤
﴿وذهب الله بنورهم﴾ ٤٧
﴿رحمتي وسعت كلّ شيء﴾ ١٢٤
﴿وشاورهم في الأمر﴾ ٢١
﴿وعنت الوجوه﴾ ٩٤
﴿في الأرض يعلم سركم﴾ ٨٠
﴿وقاتلوا المشركين كافة﴾ ١٤٨
﴿وقد أحسن بي﴾ ٤٨
﴿وكلّ إنسان ألزمناه طائره﴾ ٣١
﴿وكلّ شيء فعلوه في الزبر﴾ ٣١
﴿ولقد سبقت كلمتنا﴾ ١٢٤
﴿ومن أعرض عن ذكري﴾ ٥
﴿ومن يدع مع الله إلٰهاً آخر﴾ ١٠٠
﴿ومن يؤت الحكمة﴾ ٨١
﴿وهو الذي أنشأ جنات﴾ ١٥٢
﴿هو الذي في السماء إلٰه﴾ ٨٠
﴿وهو الذي يبدأ الخلق﴾ ١٢٤
﴿وهو الله الذي في السماء﴾ ١٦٠
﴿وهو الله في السموات﴾ .... ٧٩ ـ ٨٠
﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ ١٦٠
﴿ويحذركم الله نفسه﴾ ١٢٤
﴿ويل﴾ ١٤٧
﴿لا أقسم﴾ ١٤٧
﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه﴾ ١٥٩
﴿يعلم سرّكم وجهركم﴾ ٨٠

﴿جعل الله الكعبة﴾ ١٢١
﴿الحمد لله رب العالمين﴾ .... ١٣٨ ـ ١٤٢
﴿الرحمن الرحيم﴾ .... ١٢٥ ـ ١٤٢ ـ ١٥٤ ـ ١٥٧
﴿الرحمن علّم القرآن﴾ ١٠٥
﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ ١٢٨
﴿سيرى الله عملكم﴾ ٩٦
﴿الشيطان يعدكم الفقر﴾ ١٥٢
﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ ١٤٦
﴿فانفلق﴾ ١٥٤
﴿فصيام ثلاثة أيام﴾ ٣٠
﴿فصيام شهرين متتابعين﴾ ٣٠
﴿فعدّة من أيام أخر﴾ ٣٠
﴿فكان كلّ فرق﴾ ١٥٤
﴿قال: إني لعملكم من القالين﴾ ١٥٦
﴿قال موسى لقومه﴾ ٤٥
﴿قل ادعو الله أو ادعو الرحمن﴾ .... ٣٧ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٧
﴿قل: الله، ثم ذرهم﴾ ٩٣
﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج﴾ .... ٥ ـ ٢٦
﴿لعنه الله﴾ ١٥٢
﴿لو كان فيهما آلهة﴾ ١٠٠
﴿ليس كمثله شيء﴾ ١٥٤
﴿مالك يوم الدين﴾ ١٤٢
﴿ما لم يعلم﴾ ٥٦
﴿المتكبر﴾ ١٥٥
﴿من تحتها﴾ ١٤٤
﴿نرى الله جهرة﴾ ٩٦
﴿هل تعلم له سمياً﴾ ١٠٢
﴿هو أهل التقوى﴾ ١٤٧
﴿هو الله لا إله إلّا هو الملك﴾ .... ١٥٥ ـ ١٥٧
﴿وادخلي جنتي﴾ ١٤٧
﴿وإذا القبور بعثرت﴾ ١٥٧
﴿وإذا قيل لهم: اسجدوا للرحمن﴾ ١٠٦

﴿واسألْ من أرسلنا﴾ ١١٧
﴿والأمر يومئذ﴾ ١٤٧
﴿وإلٰهكم إلٰه واحد﴾ ٩٥
﴿وألزمهم كلمة التقوى﴾ ٤٠
﴿وتواصوا بالصبر﴾ ١٤٧
﴿وثيابك فطهّر﴾ ٥٤
﴿وذهب الله بنورهم﴾ ٤٧
﴿ورحمتي وسعت كلّ شيء﴾ ١٢٤
﴿وشاورهم في الأمر﴾ ٢١
﴿وعنت الوجوه﴾ ٩٤
﴿وفي الأرض يعلم سركم﴾ ٨٠
﴿وقاتلوا المشركين كافة﴾ ١٤٨
﴿وقد أحسن بي﴾ ٤٨
﴿وكلّ إنسان ألزمناه طائره﴾ ٣١
﴿وكلّ شيء فعلوه في الزبر﴾ ٣١
﴿ولقد سبقت كلمتنا﴾ ١٢٤
﴿ومن أعرض عن ذكري﴾ ٥
﴿ومن يدع مع الله إلٰهاً آخر﴾ ١٠٠
﴿ومن يؤت الحكمة﴾ ٨١
﴿وهو الذي أنشأ جنات﴾ ١٥٢
﴿وهو الذي في السماء إلٰه﴾ ٨٠
﴿وهو الذي يبدأ الخلق﴾ ١٢٤
﴿وهو الله الذي في السماء﴾ ١٦٠
﴿وهو الله في السموات﴾ .... ٧٩ ـ ٨٠
﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ ١٦٠
﴿ويحذركم الله نفسه﴾ ١٢٤
﴿ويل﴾ ١٤٧
﴿لا أقسم﴾ ١٤٧
﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه﴾ ١٥٩
﴿يعلم سرّكم وجهركم﴾ ٨٠

فهرس الأحاديث الشريفة

إذا قال العبد: بسم الله الرحمن الرحيم ١٨
إذا كتبتم كتاباً فاكتبوا في أوله ٣٧
إذا كتبتم كتاباً فجودوا ٤٢
اسم الله الأعظم في هاتين ٩٥
أغفل الناس آية من كتاب الله ١٧
أقرأني رسول الله ﷺ سورة آل حم ١٤٤
ألق الدواة، وحرّف القلم ٤٢
أنزلت علي آنفاً سورة ١٣٨
إنّ الله تعالى كتب في كتاب ٦١
إن أوّل شيء كتب في اللوح المحفوظ ١٧
إنّ أوّل ما نزل به جبريل ٣٧
إنّ سورة من القرآن ثلاثون آية ١٤٤
إنّ الكتب المنزلة في السماء إلى الأرض
مائة وأربعة ١٩
إنها لما نزلت هرب الغيم ١٨
إنه ﷺ كان يكتب أولاً ٣٧
أول ما كتبه القلم: بسم الله الرحمن الرحيم ٣٤
إلا أعلمنك آية لم تنزل ٣٦
بسم الله الرحمن الرحيم أم القرآن ٣٨
بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح ١٦
باسمك ربي وضعت جنبي ٥٣
البسملة فاتحة كل كتاب ٣٤
تأنق رجل في بسم الله ٤٢
الحمد لله رب العالمين سبع آيات ١٣٨

خذوا القرآن عن أربع ١٣٩
رحمن الدنيا والآخرة ٥١
سورة الملك ثلاثون آية ١٤٣
صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر ١٤٠
فاتحة الكتاب سبع آيات ١٣٨
قال الله: أنا خلقت ١٠٩
قال الله: أنا الرحمن ١٠٩
كان جبريل إذا جاءني بالوحي ٣٤
كان ﷺ يستفتح الصلاة ٧٠
كلّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله ١٨
كلّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه: بسم الله ٢١
كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد ٢٩
كلّ أمر لا يبدأ فيه بالحمد أقطع ٣٣
كلّ أمر لا يبدأ فيه بسم الله ٣٣
كلّ كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة ٣٣
كلّ كلام لا يبدأ فيه بالحمد ٣٣
لو أنّ أحدكم إذا أراد ١٣٣
لله تسعة وتسعون اسماً ٦٦
مائة صحيفة وأربعة كتب ٤١
ما من كتاب يلقى في الأرض ٣٩
مَنْ أراد أن يحيا سعيداً ٣٨
مَنْ أراد أن ينجّيه الله من الزبانية ٣٩
من دعا: اللهم فارج الهم ١١١
من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكان موقناً ٣٩
من كتب بسم الله الرحمن الرحيم غفر له ٣٩
من كتب بسم الله الرحمن الرحيم فلم يعور ٤٢
من كتب بسم الله الرحمن الرحيم مجودة ١٨
هي سبع يا أم سلمة ١٣٨
وإذا استعنت فاستعن بالله ٤٥
لا تقل ذلك فإنه يتعاظم عنده ٣٨
يقول الله تعالى: قسمت الصلاة ١٤٢

فهرس المصادر والمراجع

- الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي بيروت، وطبعة دار ابن كثير، دمشق.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، مؤسسة الإيمان ـ بيروت.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت.
- الأم، للإمام الشافعي، دار المعرفة ـ بيروت.
- إنباه الرواة، للقفطي، طبع دار الكتب المصرية.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي البيضاوي، ومعه حاشية الكازروني، مؤسسة شعبان ـ بيروت.
- أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ دار الجيل ـ بيروت.
- البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر ـ بيروت.
- بدائع الصنائع، للكاساني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- البدر الطالع، للشوكاني، دار المعرفة ـ بيروت.
- بغية الوعاة، للسيوطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- البلاغة الواضحة، لعلي الجارم، ومصطفى أمين، الطبعة السابعة، دار المعارف بمصر.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- تاريخ عجائب الآثار، للجبرتي، دار الجيل ـ بيروت.
- تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
- تفسير أبي السعود (انظر إرشاد العقل السليم).
- تفسير أسماء الله الحسنى، للزجاج، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، طبعة سنة ١٣٩٥ هـ، دار المأمون للتراث - دمشق.
- تفسير البغوي (انظر معالم التنزيل).
- تفسير البيضاوي (انظر أنوار التنزيل).
- تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير، دار المعرفة - بيروت.
- تفسير القرطبي (انظر الجامع لأحكام القرآن).
- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ دار المعرفة - بيروت.
وطبعة الدكتور عوامة - دار الرشيد.
- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية، تأليف حسن المشاط، تحقيق فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت.
- تناسق الدرر في تناسب السور، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - دار الاعتصام - مصر.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الصديق، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- تهذيب الكمال، للحافظ المزي، تصوير دار المأمون للتراث - دمشق.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت. وطبعة دار الكتاب العربي - بيروت.
- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، لأحمد الصاوي.
- حاشية الكشاف، للجرجاني.
- حاشية الصبان - دار الكتب المصرية.
- حلية الأولياء، لأبي نعيم، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ دار الكتاب العربي - بيروت.
- الخصائص الكبرى، للسيوطي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ دار الكتب العلمية - بيروت.
- الدرر الكامنة، للحافظ ابن حجر - دار الجيل - بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ دار القلم - دمشق.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار المعرفة - بيروت.
- الدعاء المأثور وآدابه، للطرطوشي، تحقيق محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ دار الفكر المعاصر - بيروت.

- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر البغدادي، دار الجيل - بيروت.
- الرد على الجهمية، لابن مندة، تحقيق علي الفقيهي. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.
- الرسالة التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية الشريعة - الرياض.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت.
- سراج القارىء المبتدي وتذكار المقرىء المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان، المكتبة الثقافية - بيروت.
- سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت.
- سنن البيهقي، دار المعرفة - بيروت.
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق جماعة، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ مؤسسة الرسالة بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- شرح أسماء الله الحسنى، للرازي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت.
- شرح السنة، للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ المكتب الإسلامي - بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب، دار المعرفة - بيروت.
- شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض وطبعة المكتب الإسلامي - تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني - الطبعة التاسعة ١٤٠٨ هـ.
- صحيح البخاري (انظر فتح الباري).
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر رئاسة ادارات البحوث العلمية - بالرياض. الطبعة ١٤٠٠ هـ.
- الضوء اللامع، للسخاوي، دار الجيل - بيروت.
- طبقات المفسرين، للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ مكتبة وهبة - القاهرة.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، الطبعة الأولى ١٤٠٣ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- عمل اليوم والليلة، لابن السني. تحقيق أبو محمد سالم بن أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ مؤسسة الكتب الثقافية.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، لزكريا الأنصاري، تحقيق محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ دار القرآن الكريم - بيروت.
- فتح القدير للشوكاني، دار المعرفة - بيروت.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق علي حسين علي، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - دار الإمام الطبري - وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- فردوس الأخبار، للديلمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي والمعتصم البغدادي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ دار الكتاب العربي - بيروت.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للإمام اللكنوي، دار المعرفة - بيروت.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ دار المعرفة - بيروت.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي - طبعة دار الجيل، ومؤسسة الرسالة.
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لابن عبد البر، تحقيق محمد أحمد الموريتاني الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - مكتبة الرياض الحديثة.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق الدكتور سهيل زكار ويحيى غزاوي، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ. دار الفكر - بيروت.
- الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة - بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان. الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ مؤسسة الرسالة - بيروت.
- كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق، للمناوي، بهامش (الجامع الصغير) دار الكتب العلمية - بيروت.
- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، طبعة سنة ١٤٠٣ هـ دار المعرفة - بيروت.
- لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ تصوير عن طبعة دار المعارف النظامية بالهند، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- لوامع الأنوار البهية، للسفاريني، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، نشر مكتبة الخانجي - مصر.
- المجروحين، لابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت.
- مجمع الزوائد، للهيثمي، دار الكتاب العربي.
- مختصر المزني (أنظر الأم).
- مرآة الجنان، لليافعي، دار إحياء التراث العربي.

- المصباح المنير، للفيومي، مكتبة لبنان.
- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق خالد العك ومروان سوار، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ. دار المعرفة ـ بيروت.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- المعجم الصغير، للطبراني، تحقيق عبد الرحمن عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية ـ إيران.
- معجم المؤلفين، لرضا كحالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩، دار الفكر ـ بيروت.
- المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ـ بيروت.
- المهذب في القراءات العشر، لمحمد سالم محيسن، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ مصر.
- المهذب فيما وقع من المعرب، للسيوطي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- نكت الحافظ ابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي عمير، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ دار الراية ـ الرياض.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، مكتبة الثقافة ـ بيروت.

فهرس الموضوعات

مقدمة التحقيق ٥
- ترجمة المؤلف ٧
- عملي في التحقيق ١٠
- صور المخطوطات ١١

مقدمة المؤلف ١٨
- المقدمة في الحديث المشهور الوارد بالابتداء بها ٢١
- فضل البسملة ٣٤

المقصد الأول: في الباء ٤٤
- المبحث الأول ٤٤
- المبحث الثاني ٥١
- المبحث الثالث ٦٠
- المبحث الرابع ٦٢

المقصد الثاني: في لفظ: اسم ٦٣
- المبحث الأول ٦٣
- المبحث الثاني ٦٧
- المبحث الثالث ٧٠
- المبحث الرابع ٧٤

المقصد الثالث: في الجلالة ٧٦
- المبحث الأول ٧٦
- المبحث الثاني ٨٥
المبحث الثالث ٩٢
- المبحث الرابع ٩٦
- المبحث الخامس ٩٩

- المبحث السادس ١٠٢
المقصد الرابع: الرحمن الرحيم ١٠٤
- المبحث الأول ١٠٤
- المبحث الثاني ١١٠
- المبحث الثالث ١١٥
- المبحث الرابع ١١٨
- المبحث الخامس ١٢٠
- المبحث السادس ١٢٤
المقصد الخامس: في جملة البسملة ١٢٦
- المبحث الأول ١٢٦
- المبحث الثاني ١٢٩
- المبحث الثالث ١٣٢
- المبحث الرابع ١٣٦
- المبحث الخامس ١٥٠
- المبحث السادس ١٥٤
الخاتمة: في معنى لفظ بسملة، ونحته،
مع فوائد تتعلّق بباب النحت ١٥٦